

والمحمد محمد السكندر

قصة

بريطانيا في السودان

oboeikandi.com

الترغاء

إلى المصرى النزىه ، الذى عمل لكرامة بلاده فى السودان ،

حضرة صاحب السعادة « عجد القوى أصمد باسنا »

مقدمة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَقَدْ مَكَرُوا مَكَرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكَرُهُمْ
وَإِنْ كَانَ مَكَرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) .

كل قصة لها بادرة وخاتمة

وبدء هذه القصة يرجع إلى مطلع القرن الفائت عقب أن استراحت
انكلترا من نابليون وفرغت من المنازعات الأوربية بمؤتمر فيينا في سنة ١٨١٥ .
أما الخاتمة فتوشك أن تتحقق ، والعقبى في الخواتيم .

ول هذه الخاتمة تسعى انكلترا فتصرف عنايتها في ضم السودان إلى المملكة
المتحدة تحت ستار السودنة أو الانفصال عن مصر . ولقد ظهرت نذر
هذه السياسة الماكرة في صبيحة يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ على لسان حاكم
السودان حينما خاطب أعضاء المجلس الاستشارى فى الخرطوم بأن فى قدرتهم
إيجاد أمة سودانية تحكم نفسها بنفسها . والعاقبة لن تكون أو خم للسودان من
أن يعتبده الأجنبى الدخيل فىصبع فى ملكته عبداً رقيقاً لاسائداً عميدا .

وهاهى ذى مصر تناصب وترنو إلى استعادة السودان أو إحياء الوحدة
السياسية فى شقى الوادى . تلك الرسالة التى ارتضاها لبلادها ساكن الجنان
محمد على الكبير حين أدرك بثاقب نظره أن الأجنبى يكر به ويسعى فى امتلاك
منابع النيل .

والوحدة السياسية لن تكمل للمصريين إلا بصراع يتأهبون له وجهاد لا يقصرون فيه . فان جاهد المصريون البيض والمصريون السمر حق جهاد واستغرقوا الوسع في مناهضة الأنانية والعدوان ووقفت آمالهم على إنفاذ الوحدة فلن تكون العقبي سوى تحقيق الرفعة والعزة .

ومن سعود الجدد أن الجالس على عرش هذه البلاد هو حضرة صاحب الجلالة « فاروق الأول » أعز الله به سقى النيل والعروبة . فقد دأب حفظه الله منذ اعتلى أريكة عرشه المفدى على تعليم الشباب السودانى محتفلا بالنهوض به إلى المستوى الثقافى حتى يصبح وهو أجراً وأمضى فى منابذة الأجنبي فتحقق الوحدة المقدمة للجميع .

وإن الله والوطن . ليهيبان بالشعب المصرى الكريم أن يقتدى بمليكه العظيم فيسترخص الجهاد ويبذل بذل السمح الكريم . ولئن حشدت الهمم الضليعة حشدها وتسورت إلى الشرف فالسودان سوداننا والنيل نيلنا .

عبد الحميد محمد الاسكندري

منابع النيل

حتى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن الاستعمار الأوربي قد امتد إلى أواسط القارة الإفريقية فكانت القبائل الضاربة في هذا المجهل تعيش ناعمة البال تستنشق نسيم الحرية . أما أطراف القارة فقد عكروا « الرجل الأبيض » صفو العيش على ساكنيها .

ففي أقصى الجنوب التهمت انجلترا مستعمرة الرأس . وفي الشرق وضعت البرتغال يدها على قطعة من الأرض إزاء جزيرة مدغشقر . وسمَّ بالساحل الغربي بضع مراكن اتخذتها البرتغال ودانيمرقة وهولندة وأسبانيا وفرنسا وانجلترا منازل للوحدة المائية على الطريق البحري الذي يربط أوروبا بالهند والجزائر الآسيوية . أما تركيا وارثة الدولة البيزنطية فقد احتلَّت طريق الفتوحات الأموية في أفريقية ورفعت بنودها فوق الأراضي الموازية للساحل الشمالي .

وكانت مصر في مطلع ذاك القرن تحيا حياة رغدة في رفاهة من العيش تحت إمرة حاكمها الموهوب محمد علي باشا .

في هذه البرهة ^(١) وقيل الانقلاب الصناعي وانطلاق القوى الأوربية من عقابها باحثة عن المواد الخام أدرك هذا الحاكم أن ثمة دولة أجنبية تسعى لمعارضته بامتلاك منابع النيل فاستشار كثيراً من المهندسين الأوربيين الذين جاء بهم من بلادهم إلى هذا القطر فأقروا بالاجتماع أن وقوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته حيث تصير حياة مصر في يدها فصمم على إنفاذ حملة إلى السودان ^(٢) ، كي يتفادى بضمه إلى مصر ذاك الخطر

(١) الزمان الطويل (انظر المحيط للفيروزبادي)

(٢) انظر السودان بين يدي غردون وكتشنر لابراهيم فوزي باشا جزء أول ص ٥٩ .

الأجنبي الذي قد يعصف بالبلاد إن وقعت المنايع في قبضة يد غريبة .
فما هي الدولة الأوروبية التي حاولت مباغتة مصر بامتلاك المنايع ؟
أما دانيمرة وهولندة وأسبانيا ومملكة البرتغال صاحبات المنازل البحرية
فما كان لها مآرب في أواسط القارة حتى يظن باحداها التآمر على منابع النيل
إذ لم يكن لهذه الدول من الكفاية العسكرية ما يمكنها من اختراق الفلوات
والدغال إلى أعماق القارة السوداء . كما أن أسلوبها السياسي قصير النفس لا يجيد
معه التدخل السلبي في إدارة الشعوب والقبائل الراهنة تدخلا يفتى إلى فرض
السيطرة على البلاد ، ويظهرنا مزاجها السياسي على أنها غالبا ما تحتكم إلى القوة
لا إلى علاج المشكلات بالدهاء والتربص حتى تسنح الفرصة فتهب عليها .

وفرنسا كانت آنذاك منصرفة إلى علاج جراحها الدامية من جراء
حروب نابليون مجادة في تنقيف ما اعوجج من شأنها عقب هزيمة واترلو .
وما كان الزمن صالحا للتعلم بأحكام نابليون .

ولم يكن من أحلام هذا الطاغية أن يتشمم جنوده هواء البحيرات بعد
أن ملأوا صدورهم بأنسام الأهرام . إنما كان الأمل الذي يساوره أن يتبع
الخطوة الحربية التاريخية فيزحف بحجافله من مصر إلى سواحل سوريا نفس
الخطوة الحربية التي اتبعها الفراعنة المصريون منذ آلاف السنين ونفس الطريق
الذي قطعه موسى الكليم وأتباعه بنو إسرائيل .

وبسبب هذه الغزاة الفرنسية تنهت الذهنية الانكليزية إلى أهمية موقع
مصر الخطير . فكانت موقعة أبي قير ولحاق الوحدات الانكليزية للفتاح
الفرنسي أمام العراق^(١) السوري . ثم ملاحقتها له في أوروبا حتى هزيمة
واترلو .

ويعرض التاريخ علينا أن انجلترا ما كادت تفرغ من هذه المنازعات

(١) الشاطئ .

الأوربية وتطعن إلى مركزها الدولي في معاهدة فيينا في سنة ١٨١٥ ثم تطرد الهولنديين في مستعمرة الرأس وتعوضهم ببلجيكا حتى بدأت تستفرغ جهدها في مد نفوذها في جنوب أفريقيا واستغلاله لمصالحها التجارية فأتخذت مستعمرة الرأس مركزاً انبعث منه طلائعها إلى جوف القارة عسى أن تظهر بالبحيرات فيسهل عليها مد نفوذها في هذه المملكة الفتية وتهديد مصالحها وتأمين سطوة هذه الدولة القادرة التي لمعت بغتة في طريق الهند الشمينة .

أجل . . . هال انجلترا اتساع النفوذ المصرى فاستحبت أن تصطنع الإدارة مع حاكمها الباقعة وأن تلتجئ إلى لون آخر من السياسة طويل النفس يتغاير وهذه الخطة العنيفة التي انتهت بهزيمة رشيد قد أثبت على مصانعتة في الشمال بينما لم تغفل في ذات الوقت التسلل إلى منابع من الجنوب غير أن المصريين أسرعوا إلى ضم السودان وانحدر إبراهيم بن محمد على ، جنوباً لاكتشاف المنايع وامتلاكها غير أن المرض حال بينه وبين إنجاز هذا العمل فأكمل الرسالة من بعده ابنه اسماعيل .

أمام هذا الفشل تربصت انجلترا بمحمد على واختاست الفرص للحد من نشاطه والقضاء على نفوذه وواتتها الفرص عند ما انحدرت الجنود المصرية إلى آسيا الصغرى وهددت فتوحاتهم سلامة الرجل المريض .

هذه العبقرية التي أضاعت الشرق الأدنى وكان هدفها وحدة وادى النيل وإنشاء جامعة عربية تدل لنفسها من العنصر الطوراني وإعادة الخلافة الإسلامية إلى مصر كانت ورقة رابحة في يد إنجلترا مهترت في استغلالها فألبت الدول الأوربية على مصر والمصريين وألقت في روع الدول أن هذا الاتساع في رقعة الإمبراطورية المصرية قد أصبح خطراً ماحقاً لتركيا الواهنة ومهدراً للسلام الأوربي إلى درجة تشير القلق .

هذه المنابذة من إنجلترا تؤلب النمسا وبروسيا وفرنسا على مصر تذكرنا

بذاك الراهب الذى طوف فى أوربا يؤلب شعوبها على الشرق الإسلامى ويوقد جذوة الحروب الصليبية . وكما ظهرت مراكب الصليبيين أمام الإسكندرية وسواحل سوريا فى القرون الوسطى رابطة أساطيل المتحالفين أمام الإسكندرية وسواحل سوريا فى التاريخ الحديث منذرة مهددة بإطلاق مدافعها على المدنيين الآمنين .

وقضى على الجامعة بإسم السلم والشرف فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . وفى نفس السنة وبإسم المدنية والعدالة استولت إنجلترا على ناتال وضمته إلى مستعمرة الرأس وبعد عدة أعوام ابتلعت الترنسفال وكلاهما على الطريق إلى منابع النيل .

الآن اطمأنت إنجلترا على الطريق البحرى إلى الهند وباقي ممتلكاتها فى آسيا بعض الاطمئنان بتقويض نفوذ مصر والقضاء على أول جامعة عربية تكونت فى العصر الحديث .

وهى منذ نجاح خططها فى شمال الوادى ما فتئت تلاحق مصر وتمسك بتلابيبها كلما مكنت لها الفرصة . وقد أتاح لها الاضطراب المالى فى عهد إسماعيل فرصة للتدخل المالى ما لبثت أن استغلته فى الضغط على العنق المصرية ثم أعقبه التدخل السياسى فأفلحت فى خلق ثلاثة أحزاب :

الشعب والسراى والجيش . فأوقفت الجيش فى موقف الشائى على السراى ثم بموقف الطائش المتهور أمام الشعب . وأطلقت مدافعها الضخمة فى الإسكندرية والتل الكبير بدعوى المحافظة على الخديوى من الشواذ العرابين وتمخضت هذه السياسة الماكرة عن سراى بلا جيش وشعب يتفزع ويتأوى على نفسه .

ولكيلا تفلت العنق المصرية من قبضتها إلى الأبد عملت لفصل مديرية

سخط الاستواء عن السودان المصري فأوعزت إلى نوبار باشا ناظر النظار أن ينصح إلى أمين باشا (دكتور شنيتر) حاكم هذه المديرية أن يساعد على إخلائها من الجنود والعائلات المصرية . ولهذا الغرض أوفدت الرحالة استانلي فقام بترحيل الجنود والموظفين المصريين وعائلاتهم من المديرية إلى ساحل أفريقيا الشرقي ثم إلى البحر الأحمر فقناة السويس بالقاهرة .

وبعد وقوع هذه المأساة التي لم يرو التاريخ لها مثيلا نشطت إنجلترا في العام التالي إلى امتلاك منابع من جهة زنجبار وضمت أراضي المديرية جوهرة غالية إلى التاج البريطاني .

واغتصاب منابع هو الطريق إلى السيطرة على مصر إلى الأبد والقيصل في التلاعب بالأمة المصرية وإذا أدرك المصريون القيمة التي لهذه النقطة^(١) وارتباطها بحياتهم علموا أنها أهم من الدلتا وفضلوها عليها ولم يسعهم بعد أن يغفلوا عن المطالبة بحقوقهم فيها واعتبارها جزءا غير قابل للانفصال عن السودان المصري الذي هو جزء من الديار المصرية لا يتجزأ^(٢) .

(١) المنطقة .

(٢) مذكرة عن مصر والسودان للمرحوم صاحب السمو الأمير عمر طوسون صفحة ٧ .

الوحدة القومية

أوضحت أن قيام محمد علي بضم السودان إلى مصر في سنتي ١٨٢٠ و ١٨٢١ كان حساباً للعواقب وحساباً للخطر الذي قد تفاجأ به مصر إن وقعت المناابع في قبضة دولة أجنبية .

وقد يؤخذ على هذه الدعوى أن العصور قد استطلت على مصر دون أن تضع يدها على المناابع فلم يهددها في كيائها مباغت من البحيرات . وهو اعتراض متهافت لأن مصر عاشت بدون السودان أيام أن كان المتحكمون فيه قوماً من الهج ليس عندهم معارف أوروبا ولا أغراضها الاستعمارية ولا في إمكانهم حرمان مصر أو نقص حظها من هذا النهر الذي كان يجري على طبيعته فيفيض على هذا الوادي الخصب والخير^(١) وعلى النقيض فإن الدولة التي تسيطر على المناابع في العصر المائل يصبح في مقدورها عن طريق التوسع في زراعة الأراضي الجنوبية والتكثيف الزراعي من خلق المتاعب لمصر أو على الأقل تتخذ الحبوس العليا ذريعة للوقعة بين سكان الشمال والجنوب حين توزيع المياه بينهما كما هو واقع الآن . ولا ريب أن ترك المناابع تقع تحت براثن إنجلترا معناه وضع العنق المصرية تحت رحمة هذه الدولة .

إذاً كان ضم السودان إلى مصر في أوائل القرن التاسع عشر مناورة سياسية عسكرية دلت على نظر بعيد وحساب للعواقب .
هذا سبب .

يضم إليه سبب آخر هو إحياء الوحدة القومية أو تمثيل شقي الوادي

(١) انظر مذكرة عن مصر والسودان للأمير عمر طوسون صفحة ٣ .

في أمة واحدة ودولة موحدة . وما كان ضم السودان إلى مصر آنذاك اغتصاباً لما في أيدي الغير أو تحكماً في مصير أمة غريبة . بل كان خطوة وطنية مباركة لتحقيق الوحدة المصرية السودانية تذكرنا بسعى (بسمارك) في تحقيق الوحدة الجرمانية وقيام الأمة الإنكليزية بضم إسكتلندا إليها في عهد الملكة ماري . وجهاد كافور وغاريبالدي لتحقيق الوحدة الإيطالية لإيطاليا المتفككة . وها هي ذى الولايات الأمريكية المتحدة التي تطالع العالم اليوم في مجد وقوة كانت متفككة قبل أن تندمج الولايات الشمالية في الولايات الجنوبية .

فالرغبة في إحياء الوحدة الوطنية ثم الوحدة القومية وتخوف مصر من وقوع البحيرات تحت سيطرة دولة أجنبية كانت في مقدمة العوامل التي دفعت محمد علي إلى ضم السودان إلى مصر . وما عداها من الأسباب والدوافع فهي في المحل الثاني من الأهمية .

قد يبدو إلى الذهن سؤال عن مآل هذه الوحدة القومية ، ولم ذهبت جفاء ولم يكتب لها التحقيق الكامل أو القريب من السكال في ذلك العهد ؟ سؤال به من الصحة أكبر نصيب .

والظاهر لنا أن الشعور القومي ما كان مفهوماً وقتذاك ولا واضحاً كل الوضوح لطبقات الشعب في الشقين . كان مبهماً لأن فتح السودان لم تسبقه ثورة في الأفكار أو نهضة تعليمية منظمة يفقه معها الشعب معنى الشعور القومي ، وأن مصر من السودان والسودان من مصر وأن مديرياته كمديريات الدقهلية والشرقية والمنيا وأسوان .

لقد نجحت الوحدة الإيطالية لوقوعها بعد نهضة إحياء العقول والعواطف وآتت الوحدة الجرمانية ثمارها لأن كتاب بروسيا لقنوا الشعب الوحدة القومية عقب خروج نابليون من بلادهم ولم يكتب التحقيق التام

للوحدة المصرية السودانية لأن الشعب لم يسبق له التشقيف السياسى وفقهه
الوطنية القومية فى حدودها الصالحة الصحيحة .

ولا غرابة فى هذا فقد كان المصريون - قبل أن يلى شئونهم محمد على -
خاضعين لحزب المماليك ومكثوا على هذا الخضوع طويلا . فلم يتيسر لهم فهم
القومية المصرية السودانية . والوحدة لا تكمل بفهم حكام البلد وزعمائها إنما
تتحقق بمشاركة الشعب لهؤلاء الحاكمين فى الفهم الصحيح والتقدير السليم .
وما كان للشعب وقتذاك كتاب أو مفكرون يهدونه الطريق ويهيئون له الفهم
الصحيح للوطنية الصحيحة .

إذا لم تتم الوحدة الشعبية ، وكل ما تحقق لمصر والسودان فهو اتحاد سياسى
بين البلدين . وما يؤسف له أن هذه الوحدة لا تزال مهمة المعنى لدى السواد
من سكان مصر والسودان وهى فى الوقت الحاضر متعرضة لأنكى الدعايات
وأقتل السموم .

ففى سبيل هذه الوحدة المقدسة وغيرها ضم محمد على السودان إلى مصر
أو قل : ضم مصر إلى السودان .

إذا لا « ضحايانا » فى السودان ولا « أموالنا » هى التى تهيب بنا أن نتمسك
به وإنما يهيب بنا الغايات المشتركة بين السودانيين والمصريين والعواطف
المتماثلة بين أهالى الخرطوم وأم درمان وسكان القاهرة والإسكندرية والدم
الواحد أو الأخوة التى نشأت ونمت فى شقى النيل . دع عنك الوحدة الجغرافية
ووحدة اللغة والدين فهى فى الطبقة الثانية من دوافع القومية ونوازعها .

وهاهى ذه شبه الجزيرة العربية فلقد فتح فيها المصريون . كما فتحوا فى كريت
وغزوا جنوب اليونان وسوريا ثم انحدروا منها إلى الأناضول فاتحين
منصورين فى العصر الحديث فما طالب الشعب المصرى بإعادة البلاد العربية

أو ادعى حقاً له في سوريا أو في تركيا أو نادى بضم كريت وبلاد الأغرقة
استناداً إلى حق الفتح والدماء المسفوكة والأموال الضائعة . إنما سمعت الدنيا
بأسرها مطالبتهم بإعادة السودان لأنه جزء من الوطن وقطعة من الديار وبه
تتم الوحدة المقدسة .

ويطالبون به تحقيقاً لوحدة هذا النيل المبارك ينساب من البحيرات صعداً
فينشر في شقيه الحياة والأمل ويوحد بين منبعه ومصبه في الرجاء والعاطفة .
ولا غنى لمصر عن السودان فهو مجالها الحيوى ولا غنى للسودان عن
مصر فهي فسحة العيش له . وما كانت المناداة بالوحدة القومية هذرا في منطق
الدعاة لكنه الأمل يوحيه هذا النيل المبارك والرجاء الذى تعقد عليه
النفوس الطيبة .

وقديما عمل الفراعنة المصريون عندما فتحوا في السودان لهذه الوحدة .
قال العلامة ماسبرو : أما السكان (السودانيون) فتمثلوا بالفاحين (المصريين)
وتشبهوا بهم فتلاشت لغتهم وكتاباتهم وأخلاقهم وديانتهم وحلت محلها لغة
الطيبيين وكتاباتهم وأخلاقهم وديانتهم . ثم قسم المصريون البلاد ورتبوها على
الأسلوب المتبع في ترتيب الكور (الأقسام) التى بشمال السودان (١) .

وهناك في التاريخ القديم محاولات عديدة أخرى ترمى جميعها إلى توحيد
البلدين ولولا اشتغال مصر فى ذلك الزمن الأسبق بعداوات الآسيويين
لتيسر لها تحقيق الوحدة كما سبق أن وحد (مينا) بين مصر السفلى ومصر العليا
بطريق القوة بعد أن كانتا منشقتين . فالخوف من بطش الأمم الآسيوية إن
توسعت مصر فى توزيع قوتها فى الجنوب مع بطء المواصلات وصعوبة
الاتصال لم يمكن لها من المضى قدما فى أداء هذه الرسالة الإنسانية . فلما انحلت

(١) كتاب المشرق لماسبرو ترجمة الرحوم أحمد باشا زكي صفحة ٣٠ .

المملوكة تهاوى السودان فى مهواة الهمجية والانحطاط . ولبثت الحدود المصرية عند صخور الشلال الأول أزمانا متطاولة لاتتخطاها إلى الجنوب . لبثت هناك مستسلمة إلى الثأوب يداعب النعاس جفونها المثقلة حتى أقبل محمد على باشا فنفخ فيها من روحه الوثابة .

وفى هذا العهد النصير عادت مصر تؤدى رسالة الانسانية وتنهض بحقوق الإنسان وتشارك فى نشر المدنية فى ربوع القارة السوداء . وكان القضاء على الجهالة فى الديار السودانية وتحرير الإنسانية من ربقة الرق والجمع بين كلمتى الشمال والجنوب من أعظم المفكرات التى خطرت لمحمد على والتى استحق التخليد عليها .

ولا ينقص من شأن هذه الوحدة استعمال الحديد والنار . فان مصر العليا لم تظم إلى مصر السفلى فى التاريخ القديم إلا بطريق القوة . وامتداد الحدود الجنوبية من الشلال الأول إلى جنوبى وادى حلفا لم يتم إلا بالقوة فى عهد محمد على . واستعمال السيف فى هذا المقام أمر غير معاب لأنه لم يجرد من غمده إلا لتحقيق فكرة إنسانية جميلة . والأمثلة عديدة فى التاريخ . فالوحدة العربية لم تتم فى عهد الرسول صلوات الله عليه إلا بطريق السيف بعد أن استحب خصوم النبو العمى على الهدى . والوحدة الأمريكية لم تتحقق إلا عن طريق القوة والحروب .

وإنه لشرف كبير أن يقوم الأخ الأرشد بهذيب أخيه القاصر بدلا من تركه نهبا للفوضى والهمجية . ومهما كان الأمر فقد انتقل السودان أثر فتحه من الجهالة إلى النور ومن الهمجية إلى العدالة .

كتب سلاطين باشا يقول (١) : وانه لمن الحق أن أصرح أن السودان ظل أكثر من سبعين (٢) سنة - منذ دخله محمد على - تحت حكم مصر والمصريين

(١) كتاب السيف والنار صفحة ٣٣٧ .

(٢) الصواب - أكثر من ستين سنة .

فكان من ذلك العهد الطويل مفتوحاً للجميع مستعداً لقبول كل جديد تأتى به المدنية ويدعو إليه العمران . تحت حكم المصريين انتشر التجار المصريون والأجانب على السواء فى مدن السودان الرئيسية . وفى الخرطوم ذاتها كان للدول الأوربية العظمى ممثلون محترمون من الجميع . وكان الأجانب من جميع الدول الأوربية متمتعين بحق الدخول إلى السودان والخروج منه . وهم فى كل من تينك الحالتين على أتم ما يطمنون من أمن وهدوء وسلم . وإلى جانب ذلك سهلت المواصلات بين السودان وأبعد الممالك الأوربية بواسطة الرسائل التلغرافية والبريدية المنظمة . ثم قال « وإن أعظم ما تمتع به السودان أثناء الحكم المصرى الطويل هو قيام كل فرد بشعائره الدينية ونشر العلوم حسبما يوحى إليه ضميره فكنت ترى مساجد المسلمين وكنائس المسيحيين فى أماكن قريبة يقصدها أبناءها بمطلق الحرية وفى هدوء واطمئنان . كما كنت ترى مدارس المسيحيين الأوربيين منتشرة لتعليم العلوم الحديثة لا فرق فى ذلك بين الفلسفية منها والدينية والعلمية المحضة » .

ولكن ... ما أسرع دعاة الاستعمار إلى إرسال الوكلاء والطلّاع إلى السودان لإثارة الشقاق بين الأخوين والقاء بذور الفتنة عسى أن يحدث الانقلاب فتكون شركة فى السيادة والحكم .

التدخل الإنجليزي

ها هي ذى فرنسا تصانع حاكم مصر سعيد باشا كسبا لمودته عسى أن تظفر ببعض النفع من وراء هذه المودة . وقد أفلحت .

أمكن لديليبس أن يقنع هذا الرجل المترهل بحفر قناة تخرج البحر الأبيض بالبحر الأحمر وبدى في حفر القناة في ٢٥ إبريل ١٨٥٩ . ونجح نابليون الثالث في الحصول على موافقة هذا الحاكم - الأتوقراطي على إرسال عدة مئات من الجنود المصرية والسودانية لمساعدة فرنسا في حربها مع المكسيكيين في ديسمبر سنة ١٨٦٢ .

أما إنجلترا فقد نشطت في اقتناص المناصب الإدارية لرجالها لاسيما بعد وفاة سعيد ذى الميول الفرنسية . وقد أفلحت أيما فلاح لاضطراب شؤون مصر المالية والحاجة الخديوى إسماعيل إلى استدانة بعض المبالغ من مصارف أوروبا للمصرف منها على مصالح البلاد وبسط نفوذ مصر في أفريقيا وتمدينها . ومن بين المناصب التي فازت بها منصب الحاكم العام للسودان - وهو منصب يسيل له اللعاب .

وكان مصر افتقرت في سنة ١٨٧٧ إلى عظيم من أبنائها تنصبه حاكما عاما يتولى شؤون السودانين ويرعاهم فتقبضت يمينها على مصباح ديوجين ودارت تفتش في أقاليمها عن هذا الإدارى الكامل فلم تهتد إليه . واضطرها العقم في الأبناء التجهاء إلى التطلع إلى إنجلترا لتختار لها تشارلس جورج غوردن فتعصبه حاكما عاما لسودانها .

ويذهب السادة الانجليز إلى أن مصر اختارت غوردن من تلقاء نفسها لما آتست فيه من الرشد والكفاية النادرة والمواهب الممتازة . فإذا صح هذا

فكيف بمصر ينحدر بها العمه والجهل إلى الانتفاص من كرامتها حتى تستدعى أحد رجالات الانكليز وتوكل إليه أمر السودانين ! إنما الحق الذي لا يمارى فيه أن اختيار غوردن لمنصب الحاكم العام تم بتوصية ولي عهد انجلترا وتحت ضغط من قنصل بريطانيا السياسى فى مصر .

وغادر غوردن انجلترا إلى مصر ثم استوى إلى السودان حيث استقبلته المدافع بالتحية اللائقة . وكما اختارته انجلترا للسودان اختار هو بدوره مساعديه من الأجانب فأرسل يستدعيهم إليه ويسند إليهم أعظم المناصب فى البلاد ويوليهم شئون السودانين . ومعظمهم لم تكن له دراية سابقة بالأدارة أو خبرة بالمناصب التى أسندت إليهم .

ورودلف، سلاطين مثل طيب يصلح للاستشهاد . فى شهر يوليو من سنة ١٨٧٧ تلقى هذا الضابط الصغير كتابا من غوردن باشا يدعو فيه إلى خدمة الحكومة فى السودان ففارق الضابط النمساوى أهله وبلاده ليضع نفسه تحت إمرة الحاكم العام . وفى الخرطوم أسند إليه غوردن منصب مفتش مالى وكلفه بالطواف فى أنحاء البلاد لفحص أسباب الشكوى من الضرائب . وطاف المفتش المالى أو - الضابط الصغير فى أنحاء البلاد كرجلة مولاة . ولما انتهى من الطواف قدم لسيده استقالته ! .

لماذا ؟

قال سلاطين نفسه : « وإنى أعترف بأن تجاربي الماضية ومعارفى قد نخذلتنى فى هذا الموضوع وشمرت عندئذ بعجزى التام عن القيام بأى إصلاح ولم يكن لى من الخبرة بالشئون المالية سوى - القليل أو العدم ؛ فلذلك وجدت من العبث أن أستمر فى عملى وقدمت استقالتى » .

فإن سناد التفتيش المالى إلى شاب عسكري يعترف هو نفسه بقصور كفاياته فى المسائل المالية والاقتصادية أمر إن لم يكن بعيداً عن جادة الصواب

فى اختيار العمال للمناصب التى يصلحون لها فهو لا يدل على الإخلاص فى خدمة البلاد إن كان الغرض من التفتيش المالى النظر فى أسباب شكوى الأهلين واستنباط العلاج . فكيف يتسنى لضابط صغير السن عديم الخبرة فى الشئون المالية أن يحمل بين كتفيه رأس خبير اقتصادى ؟ .

وقس على هذا باقى المحظوظين . والفرق بينهم وبين هذا الضابط النمساوى أنه اعترف بفقر كفايته ، وهم بخلو علينا بمثل هذا الاعتراف .

كان من أثر هذا التدخل الأجنبى أن تراجع النفوذ المصرى أمامه فى السودان وضعفت هيئة المصريين فى نفوس الأهلين ؛ إذ ما شأن أهالى السودان بتدخل الدوائر الأجنبية فى مصر وتغلغل النفوذ الأجنبى فى مرافق البلاد ؟ .

إن ما استطاعوا فهمه حينذاك أن الحكومة المصرية الإسلامية قد رضيت لنفسها أن تستخلف عليهم هؤلاء الأجانب يتصرفون فى شئونهم ويسرمونهم سوء العذاب .

كما أن السياسة الغنيمة التى نشط غوردن فى تنفيذها لإبطال الرقيق دفعة واحدة دون أن يسير على خطة التدرج أدت إلى اشتعال الثورة فى النفوس وزودت البعض بأسباب الكراهية للحكومة . وانهز بعض الموتورين الفرصة فسمموا شعور الأهالى وبدأت عبارتهم المشهورة تتردد على الألسن : ود الريف شين جابه ؟ حربه وكوكاب فى جعابه ! (١)

(١) ود الريف : المصرى — شين : ماذا — كوكاب : نوع من الحراب —

جعابه : جمع جعبه أى العجز — والمعنى العام ماذا جلب المصرى ؟ قاتله الله !

وفي هذا العهد المخسر المضيّع اشتعلت الثورات المحلية في جنوبي السودان وشرقيه وغريبه كثورات السلطان هارون والشك وابن الزبير وغيرها . وبعضها كان مقدمة للثورة الكبرى التي عرفت باسم الثورة المهدية .

وفي هذا العهد المشؤوم كثرت الاجتماعات السرية وتآلفت الجمعيات الثورية كما انتهزت الدعاية الأجنبية الفرصة فعملت بدورها على إثارة الفتن والأحقاد بين المصريين والسودانيين وإفهام هؤلاء أن المصريين أصبحوا لاحيلة لهم في دفع الأذى عن أنفسهم في القاهرة نفسها .

وأخيراً . . . تهيأت الثورة العامة للظهور في الطرقات بوجهها البشع وأنبيائها البارزة . قال شايبى لونيچ الأمريكى : كان السودان متمتعاً بالسلم والرفاهية عند ما جاءه غوردن ، فلما غادره في سنة ١٨٧٩ تركه مديونا متحفزاً للثورة .

الثورة

سأل الناس الفتي اليافع : لم لا تشارك أستاذك محمد الخير طعامه ؟ أجاب الفتي : لأن الزاد يهبط عليه من حكومة الخرطوم . ومال الحكومة معينه جباية الضرائب من البائسين والمحرومين . فهو زاد حرام لا أشاركه فيه . فأعجب السائلون من زهادة الفتي وحساسيته وانصرفوا بصدور تخطرب بالخواطر المشيرة .

وتساءل الناس : أنى لهذا اليافع طعامه ؟ فكان الجواب أن الأقربين من أهله يمدونه بالزاد فإن قبضوا يدهم عن معدته لجأ إلى النيل يصيد منه قوت يومه وسياط الجباة لا توقع الأسماك في شبك الصائدين كما تظهر المال الدفين . فهي زاد حلال يسد رمق الفتي ما أمسك عنه أهله ولم يستغفوه بالقوت الكفاف .

يقص القوم هذه الحكاية وغيرها ليدلوا على أن محمد أحمد بن عبد الله نشأ على بغض الحكومة والسخط على القائمين بالحكم في الديار السودانية منذ يفوقه . ومهما كان الأمر فقد شهر عن الفتي حين اشتد فرعه أنه شغف بقراءة الشريعة الإسلامية وكتب التصوف شديد الميل إلى الغزالي في إحياء علوم الدين ومحيي الدين بن العربي في تفسيره على القرآن الكريم . قراءات ما كان الغرض منها تثقيف عقله وصقل ذهنه ومداية روحه إن هي إلا رياضة للنفس وانصراف بها عن الناس وملاذ الحياة ومتع الدنيا الزائلة .

وتقدم السن بالفتي إلى مراحل الشباب والرجولة ، فما صرفه الشباب عن الزهد في المال والمتاع وما فتر لسانه عن الدعوة ضد الحكومة القائمة والنعي عليها . كتب إلى شيوخ المتصوفة والرؤساء الدينيين يدعوهم إلى احتقار

البدع التي ينتحلها الحكم وأتباعهم والانصراف عن ملاذ الحياة والزهد في اللذائذ التي يتهالك عليها أشياع الحكومة الراجعون في الضلالة العمياء . فاستجاب له فريق ، وامتنع عليه آخرون .

واستمر نزاع بين الوعظ الديني والتهجم على « أولياء الأمور » فهؤلاء الحكم قد حرموا ما حالته الشريعة قبلهم . وإلغاء الرقيق مثال لزيف أعمالهم وهم أجانب عن الديار لا تصح ولايتهم على البلاد . والشريعة الإسلامية تأمر بعصيانهم . ولا يصح للؤمن الحر أن يخضع لأحكام الكفار ونواهيهم . وما الخضوع لهم إلا مروق من الدين وكفر يحازي عليه .

وكانت الفرصة صالحة لإثارة المواطنين الفائرة ضد الحكومة ولا سيما المتورين من السودانيين وما كان يعوزهم سوى فوضوى قادر على مبادرة الحكومة بالعدوان وإعلان الثورة .

فكان لهم هذا الداعى الجرى !

في جزيرة أبا بالنيل الأبيض تقيم قبيلة دغيم العربية الساذجة . أصبحوا يوما فإذا بهم يسمعون عن محمد أحمد ينزل بجزيرتهم ويأوى إلى كهف من كهوفها ، ما رأوه منذ نزوله بجزيرتهم إلا قائما بصلاة ، وما شاهدوه إلا داعيا إلى نصرة الحق والسخط على أولياء الأمور . بهرهم الرجل الزهيد بدعوته الملتبهة إلى الدين الحق . وأخذ عليهم طريقهم بهذا الحديث الشهى الذى تسقطه شفتاه الملتهتان حماسا وغيرة على الملة وسخطا على القائمين بالأمر فيهم .

أجانب لا يدينون بدين البلاد ، لغتهم رطانة لا يفهمها الأهالى . مشربهم يتباين عن مشرب السودانيين . هاهم أولاء حكم البلاد الذين استخلفتهم مصر عليهم ! أفتصح طاعة هؤلاء ؟ كلا ، وإن عصيانهم لجهاد فى سبيل الدين الحق ، والقضاء عليهم لقربى من الله . وكيف السبيل إلى التخلص من هذه

الفتنة الدينية أو الغواية الشيطانية التي عبثت بالنفوس وأضلتها وانتشرت في البلاد انتشار الأوبئة الفتاكة والأمراض الوييلة ؟ كيف الخلاص من هؤلاء السادة الذين يعشقون أنفسهم أكثر مما يحبون الله والحق ؟

الخلاص في العكوف على عبادة الله والزهد في الطعام والشراب واللباس .. أو احتقار الدنيا وحب الآخرة ! ومن ذا الذي يحقر الدنيا ويفضل عليها الآخرة ثم يخشى الثورة وما تجره في أعقابها من مقاساة الآلام والأوجاع والاستشهاد في ميادين الجهاد ؟ إن من يعشق الله يفنى في الله ومن ثم يساق إلى الجهاد والاستشهاد بقوة روحية لا يعرف كنهها إلا المؤيدون والواصلون !

هذه هي الثورة المعروفة باسم الثورة المهدية .

ثورة سياسية على الحكام (السكفار) في قالب ثورة دينية في النفوس ثم اندفعت كالدوامة الجبارة والويل لمن وقف في طريقها أو حدثته نفسه بمعارضتها . أو قل إنها لون من ألوان الصوفية بلغ بأصحابه حد الهوس الديني ، وما كاد الزمن يدور دورته وتهدأ العاصفة حتى رأينا السودان من أقصاه إلى أقصاه وقد خلع على بدنه مرقعة الدراويش وانتف حول حلقة الذكر .

والآن ... لنرجع إلى جزيرة أبا حيث يعمل الرجل للثورة فإن الخير في الرجوع إليها ، ففي هذه الجزيرة وفي كهف من كهوفها ولدت الثورة زاهدة في عرض الدنيا بها سعار من الحقد والسخيمة . وفي هذا الكهف دبر الزاهد الداعي المؤامرة بالسودان المصري فكان نذيراً ببداءة عهد قام على أشلاء المصريين ودماء السودانيين المخلصين لمصر وحفنة من الأجانب .

ونفتح الرجل في بوق الثورة وحث السكان على العكوف على عبادة الله الحق والاستشهاد في ميادين الجهاد ضد الحكومة (المكافرة) للفوز بنعيم الجنان . وبشرهم بإعادة الدين إلى ما كان عليه من النقاء والبأس في صدر

الإسلام . وكان لا بد له كي يقود الثورة أن يعلن زعامته الدينية وأن تكون هذه الزعامة من السمو والرفعة بحيث تعاو على نفوذ شيوخ الطرق الدينية والرؤساء الروحانيين أجمعين ولا يتسامى إليها اجتهدهم وورعهم . زعامة تقوم مقام القطب من التابعين ! فأنزل نفسه منزلة الأصفياء المختارين وادعى أن الله اصطفاه ليعيد إلى الإسلام مجده ورفعته بعد أن عبثت به أيدي العابثين . وإنه ما هبط إلى هذه الأرض الفانية إلا ليملاها قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً . والعدل لن يعاد إلى الأرض كما تقول القصة القديمة إلا على يدي « المهدي المنتظر » .

وطار نبأ هذا الشائر المتكشف إلى داهية من دهاء التعايشة . فأسرع هذا مرتحلاً من بلده إلى الجزيرة . وما كادت عينه تقع على الداعي حتى ارتدى على الأرض وتصنع الإغماء . ولما شاء الرجل البقارى أن يفيق من غشيته ادعى أنه لم يقو على رؤية أنوار محمد أحمد المهدي أمامه فغاب عن وعيه ١ وفى هذا البقارى الداهية ظفر المتمهدي بعبد الله التعايشى ساعده الأيمن وخليفته الصديق .

وتمخضت واقعة الإغماء هذه عن ألوان شتى من الإشاعات الطائفة لازمت دعوة المهدي . أصبح الرجل من التابعين إذا وقعت عينه على محمد أحمد أو عبد الله التعايشى - بعد أن ظفر بالبركة المهدي ولقب أبى بكر الصديق - يغض من بصره أو يدفع إلى الذهول العميق .

ولمعه !؟

يقول الرجل المأخوذ السعيد إن أنوار المهدي أو الخلافة بهرت عينيه وغشت بصره وأصابته بالذهول أمام صاحب الخوارق والمعجزات أو خليفته الصديق . أو آخر يدعى أن ملائكة الرحمن يعطرون ملابس المهدي في الأصباح والأماسى فيسطع منها عرف المسك فيفعم الأنوف .

حدثني رجل من أم درمان فقال : « كان محمد أحمد عالما بصناعة السحر راسخا في فنونها الواسعة ، عارفا بأساليبها السرية ومسالكها المجهولة فكان الفرد من الأهالي حينما يكسر بيضة حمامة يحمي اسم المهدي منقوشا بباطن القشر أو يتطلع إلى ورق الشجر يشاهد اسمه مسطوراً عليه . فتستبد به الدهشة ويأخذ الحماس الديني لدعوته . وما اعتقد الناس فيه حينذاك السحر والشعوذة بل آمنوا به مهدياً مصلحاً داعياً إلى نصره الحق . وضموا صفوفهم إليه مؤمنين بمهديته مصدقين بها » .

قلت : وقد تطايرت هذه الشائعات إلى آذان الكشيرين فخافوا سحره وبطشه وناصروه حذراً من سحره الغلاب - في اعتقادهم - لا عن إيمان بمهديته وصدق رسالته .

وسواء أكان مهدياً أم غير مهدي « فقد تبعته جماعة أخرى من تجار الرقيق الموثورين « حرباً على الحكومة » حينما رأوه يناجز الحكومة التي أضرتهم في تجارتهم الراجعة ويحلل في ذات الوقت استخدام الرقيق . أما قبائل البقارة وكانت واسطة في جلب الرقيق للمتاجرين به فقد انضمت إليه بقلوبها وحرابها . كما آمن به كل سوداني تخطفته سياط محصلي الضرائب من الجنود والباشبوزق : الأتراك والشايقية .

اشتعلت الثورة في الجزر والجبال بعيداً عن المقر الرئيسي للحكومة وخوفاً من انكشاف أمر « المهدي » وزوال الغشاوة التي غطت على عقول الجماهير المهتوسة لازم الثورة ضغط شديد على الأفكار وكره العلماء الدينيين . وطلع على الناس عهد جديد كان التفتيل فيه كرامة والتخريب معجزة . شعاره كلمة المتهدي : « أنا أخرج الدنيا وأعمر الآخرة » !

في جزيرة أبا انتصر المهدي وأتباعه على جنود الحكومة المنقسمين على أنفسهم . فكانت هذه الواقعة الصغيرة إرهاصاً لما يلي لدى الاتباع والمريدين :

ثم انتصر في جبل قدير على راشد بك مدير فاشودة فطار نبأ هذه المعجزة في آفاق السودان . ونوه بها من لم يسعده جده باتباع المهدي من قبل . ولما انتصر على الشلالى وفتك بضباطه وجنوده عد انتصاره من المعجزات والخوارق التي لا تقح إلا على يدي « المهدي المنتظر » . وهنا رحل الثائر مع أتباعه إلى كردفان مركز تجارة الرقيق ومقر الموتورين من تجاره . ومن هناك تسربت الثورة إلى دارفور ثم تطاير شررها إلى السودان الشرقي بل إلى معظم نواحي السودان عن طريق الرؤساء الدينيين . وفي كردفان وقعت المعجزة الخارقة التي تثبت الإيمان في قلوب المفتونين تلك هي ظهور نجم مذنب في السماء عند سقوط الأبيض . وظهور المذنب كان أوقع في نفوس اتباعين من سقوط عاصمة كردفان . فلقد كان النذير الإلهي في اعتقادهم بسقوط حكومة الخرطوم وزوال هيبتها من النفوس وقيام المهدي وانتشارها في الأرض على الآماد والأبعاد .

وفي هذا الوقت . . .

وقع اختيار مصر على عبد القادر باشا حلي لقمع الثورة وإعادة الأمن إلى البلاد . وأسرع الرجل إلى السودان .

الجنري المصري

كان الحماكم رؤوف باشا يهاب ميادين الصراع والصدام ويخشى على نفسه وعياله أن تورده هذه الميادين مورد الختوف إن اصطنع لنفسه شيئا من الشجاعة وظهر على مسرحها المضرج بالدماء . بينما كان خلفه عبد القادر باشا حامى يقظا واسع الخيلة يرصد حركات الخصم ويتربص له ثم يتكلم العدو رابط الجأش بعد أن يوقظ في جنوده سميات المحارب الحمس . كفؤا في قيادته موفقا فيما يرسم من الخطط ويضع من الحيل .

ما كاد يصل إلى حلفا ويتخطاها إلى أبي حمد ثم ينحدر إلى بربر مسرعا حتى بلغه أن العدو يتحفز في جهة أبي حراز والمعركة توشك أن تقع . فأبرق إلى قائد الفرقة المصرية أن يصف له ميدان المعركة وطبيعة الأرض والخطة الموضوعية ولما وقف على ما أراد لاحظ أن خطة الهجوم متهافنة فأمل على القائد خطة جديدة يترسمها في صراعه .

سأله^(١) نعم شقير باشا عن هذا الحادث : بلغني أنك علمت بحركة الشريف ود أحمد طه في أبي حراز وأنت في بربر فدالت الصاع سرور أفندي بهجت على طريقة في الهجوم كفات له النصر فهل هذا صحيح ؟ وما هي تلك الطريقة ؟

أجاب عبد القادر باشا : نعم . دعوته إلى غرفة التلغراف وأمرته أن يشكل أورطته طابورا واحدا في صفين ويجعل بلوكا من العساكر وراء كل جناح من جناحي الطابور ثم يهاجم العدو بقصد الموت أو النصر . فإذا حاول العدو أن يأتيه من الجانبين صده البلوكان اللذان في الجناحين وإذا حاول أن

(١) تاريخ السودان القديم والحديث لنعم شقير باشا جزء ٣ صفحتي ٦٩٩ - ٧٠٠ .

يدور من خلفه صده الصف الخلفي من الطابور فتحرق الأسر وفاز بالنصر .
ولما استوى إلى الخرطوم استغرق وسعته في توطيد سلطة الحكومة وبث
هيبتها في نفوس الأهالي ولم يفتر عن القضاء على ثوار الجزيرة وسنار حتى
كاد يجمد ثورتهم . تصيدهم أينما وجدوا وأوقع بهم في جميع الميادين حتى
ريعت قلوبهم وجثم عليهم الفزع .
هذا شأنه مع ثوار الجزيرة وسنار وأرباض الخرطوم .

فما هي الخطة التي أعدها المتمهدين المعتصم في كردفان ؟ قال سلاطين
في فصل (١) عقده عن حملة هيكس : « ولو صادفت نصائح عبد القادر باشا آذانا
منصغية لجرت الأمور في السودان في غير المجرى الذي جرت فيه ولما كانت
النتائج غير هذه النتائج السيئة . فقد كان يرى عدم تسيير حملة كبيرة لإعادة فتح
كردفان وأن تترك الثوار الذين فيها الآن وأن يبقى الجيش المصري والمدد
الذي يتلقاه مرابطا في حصون قوية على طول مجرى النيل الأبيض . وكانت
القوات العسكرية التي تحت إمرته كافية لقمع ثورة الجزيرة الواقعة بين النيلين
الأزرق والأبيض والإيقاع بجيوش المهدي الآتية من الغرب والحيولة دون
تقدمها » — وقال : « ولو اختيرت هذه الخطة لكان من المحتمل كثيرا أن
يدب الفساد في صفوفهم وتسودهم الفوضى بسبب اختلال الإدارة عندهم
وعدم وجود نظام ما يستندون إليه . وبذلك تستطيع الحكومة أن تسترجع
الأراضي التي ضاعت منها ولو بالتدريج على مر الأيام . ولا ريب في أني
لم أكن بمستطيع في ذلك الحين أن أحفظ بسيطرة الحكومة في دارفور (٢)
على أنا لو قدرنا في هذه الحالة ضياع هذه المديرية نهائيا فإننا نكون قد اخترنا
أخف الضررين بلا مرأى » — ثم قال : « ولما لم يكن ذلك رأى القابضين

(١) السيف والنار صفحة ١٢٦ .

(٢) كان روداف سلاطين حاكما على دارفور عند اشتعال الثورة المهدية .

على أزمة الحكم في القاهرة فقد ظهر أمر عال جاء فيه أنه لا بد من توطيد سطوة الحكومة بجيش يرسل تحت إمرة الجنرال هيكس بمساعدة ضباط أوروبيين آخرين أما عبد القادر باشا فقد استدعى وعين علاء الدين باشا الذي كان فيما سبق حكاما عاما لشرق السودان بدلا منه .

كما نوه إبراهيم فوزى باشا الذي حضر حصار الخرطوم بهذه الخطة في كتابة « السودان بين يدي غوردن وكاتشنر ^(١) » .

فأنت ترى أن القائد المصري كان يتحاشى الخروج إلى المتهمدى ومناجزته في صحراء كردفان والخواطر لا تزال مشتتة الأوار في الجزيرة وسنار . وكان يفضل التريث اكتسابا للوقت حتى يتمكن من تحصين خطوط النيل الأبيض وتدعيم مدينة الخرطوم وتقوية الروح المعنوى بين الجنود والأهالى حتى إذا ما أسخفته مصر بالجند والمال والعتاد انقاد له ما امتنع من الأمر فاجتاح الثوار المعتمدين في كردفان واستأصل شأفتهم .

ويرى بعض المعقنين والكاتبين أن خطة عبد القادر باشا لو اتبعت لأنهكت المسغبة الدراويش وبطشت بمعداتهم إن كانوا لا يستطيعون التزود من صحراء كردفان القاحلة بما يلزمهم من المؤونة فتتحل قواهم ويضعف أمرهم ويسهل القضاء عليهم . وهو تعليل لا يسلم من النقد لأن جحافل المهندية لم تطبق على الخرطوم إلا بعد فوات عامين وأربعة أشهر من بدء حكم عبد القادر باشا حصلت خلالها هذه العصابات على معظم مؤونتها من كردفان وكان سهلا على المتهمدى خرق الحصار الاقتصادى المضروب حوله في الشرق بالضغط على حكام الأراضى المتاخمة لكردفان من جهة الغرب للحصول على ما يلزمه من المؤن . . وقد كان يضاف إلى هذا وذلك أن الدراويش ولا سيما قبائل البقارة من المقلين في استهلاك حاجات الملابس والغذاء .

فلمست أرى خطة القائد كانت ترمى إلى تجويع الدراويش وتركهم وشأنهم في كردفان ، وإنما كانت تهدف إلى حصر ثورتهم في كردفان وحصد سيولهم نحو الشرق ريثما يتحسن الموقف فتقرع طبول الحرب وينفخ في الصور وتقع الواقعة . وها هو ذا سلاطين باشا يشير في حديثه إلى هذا الغرض وها هي ذى الخرطوم قد أصبحت ميدانا لتدريب الجنود المصريين والعبيد المجندين استعدادا للمركة ريثما يصل المدد الذي أرسل عبد القادر باشا في طلبه من مصر في أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

* * *

هذا التدبير من القادر المصرى غص به المتهمدى وبات مفهوما لديه أن هذا الحاكم الصليب يتحازن عما عهده في روف باشا . فأوعز إلى أنصاره المقيمين في الجزيرة وأرباض الخرطوم ألا يجاهروا في العصيان حتى يزول هذا الكابوس الجاثم ، قال في خطبة له بمسجد الأبيض : « وأحتم على كل المؤمنين الذين دخلوا في دعوتى وانظموا في سلك تابعتى أن يحتنبوا القيام في الجزيرة بأية مشاغبة تضطرهم إلى الوقوف في ساحات الحرب مع عبد القادر باشا ، وإننى أوصيهم بكتمان دعوتى وعدم الظهور بتعاليمى وآدابى في الجزيرة مادام عبد القادر باشا متوليا على حكم السودان وقابضنا على زمام أحكامه » ، كما كان يبتهل إلى الله في صلاته رافعا كفيه بالدعاء « اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر ! » .

فهل استجاب الله لدعائه ؟ اللهم لا !

إنما استجاب له شيطان السياسة .

ففي خلال هذه الحوادث أوفدت وزارة خارجية بريطانيا كولونيل استيوارت إلى السودان لدراسة أحواله وتقديم بيان عن حالته المالية . فلما

وصل الرسول إلى بربرطاب من مديرها أن يطلعه على دفاتر الربيع والمنصرف...
ثم طاف بأنحاء السودان للوقوف بنفسه على دخل البلاد وحالتها الاقتصادية.
ولما نال بغيته قفل راجعا إلى مصر حيث بحث ببيانته إلى لندن .

أجل . . كتب المهدي أن يستجيب له شيطان السياسة وكان شيطاننا
بريطانيا واسع الخيلة ؛ إذ سرعان ما استدعى عبد القادر إلى مصر في وقت كان
يتربص فيه وصول عشرة آلاف جندي مددا لنصرته فإذا ببرقية تدفع إليه
وهو في ميدان إحدى المعارك تأمره بإيقاف الحركات الحربية والعودة
سريعا إلى مصر !

... وغادر الجندي المصري السودان فطويت بخروجه صفحة مجيدة
بارعة للبطولة المصرية تلتها صفحة هيكس القائد الأجنبي .

الارتحار

شاءت السياسة البريطانية أن يعود عبد القادر باشا حلي إلى مصر وذنبه بين نفديه وأن يخلفه سليمان نيازى باشا وهيكس بعد أن وضعت تحت إمرتهما خمسة عشر ألفاً من الضباط والجنود العراقيين هم فلول جيش التحرير الذى ناصب بريطانيا العدا في الإسكندرية والتل الكبير .

كتب كولونيل استوارت في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٣ قبل ترحيل هؤلاء العراقيين بعدة أشهر قائلاً : « إننى لا أرى من الصواب أن نتقدم إلى كردفان بل الأجدر بنا أن نبقى هنا فتهيأ للدفاع ونستعد لمقاومة ما يمكن حدوثه من الثورات على هذه الضفة من النيل وإذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسة نكون قد عرضناها للخطر لأن عند أعدائنا السلاح الكافى وهم سكارى بحميا الانتصار والتعصب ومع ذلك فلم يبق لنا من فائدة تذكر من هذا التقدم لأن الأبيض قد سقطت فإذا حلت بنا نكبة أو كسرت جنودنا كسرة فالمرجح أن ذلك يقضى إلى خسارة السودان كله ^(١) » .

ولسكن . . .

في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٣ غادرت الحملة الدويم الواقعة على النيل الأبيض جنوبي الخرطوم في شكل مربع يحيط بعدة آلاف من دواب الحمل من الجمال والبغال والحمير .

وتقدمت الحملة صوب الأبيض وضرب الجنود بأقدامهم في المفاوز تحت شمس متوهجة تصمخ ^(٢) الأدمغة . وبعد أيام قليلة فطنوا إلى الحقيقة المؤلمة وهى أنهم يضربون على غير هدى في صحراء قاسية نائرة .

(١) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦ صفحة ١٨٩ . (٢) تذيب .

والمعجب لهذا القائد أن يفارق النيل الأبيض مع بغاله وحميره ويزحف صوب الأبيض في وقت كان فيه الشائر عثمان دقته متحفزا في شرق السودان للوثوب على مدنه ، ولم يكن قد فرغ بعد من القضاء على الثوار في شرق السودان قضاء مبرما .

كانت المقدمات جميعها تنذر بهبوب العاصفة والفشل الذريع يلوح للحملة عند الأفق والموت يملأ أسماع الجميع بهمهمة^(١) رابعة ، وهي ظاهرات ربيع لها الجنود فوقع في روعهم أنهم ما جردوا لمحاربة الدراويش إلا للتخلص منهم في مصر ، واشتد سخطهم حينما طارت الشائعات بينهم أن مستر باور قنصل بريطانيا في الخرطوم أذاع بين الأهالي أن بريطانيا ستسرع إلى نجدة السودانيين وأن الحكومة عقدت نيّتها على التخلص من أولئك الجنود المشاغبيين وسواء أصبح ذلك أم لم يصبح فإن الجو كان يعج بالإشاعات السيئة منذ غادرت الحملة مدينة الخرطوم مما أدى إلى الهبوط بحالتها المعنوية إلى درجة اليأس والنشأوم المميت ، وعلى النقيض كان الروح المعنوى لدى الثوار عاليا لا اعتقادهم أنهم يجاهدون في سبيل نصرة الدين وإعلاء كلمته وإعادة إلى مجده السالف تحت إرشاد المهدي المرتقب .

أما قائد الجيش فكان « عيسى بين اليهود » . غامر بنفسه وخرج لتأديب خصم متعصب مغرور واخترق الصحراء والخصومة على أشدها بينه وبين أركان حربه وضباطه العظام ، ونحن نسأل أكان عيسى عليه السلام يسعى للانتحار في فلولات فلسطين أم كان حماداه خلاص الإنسان من الوثنية وهدايته إلى الحق ؟

وأركان الحرب ؟

قال كولونيل فاركوهر^(١) رئيس الأركان : « تحدثت اليوم مع مستر أدونوفان ثم سألته أن يتنبأ لى عن مصيرنا بعد ثمانية أيام مقبلة ، فأجابنى : سيكون المصير إلى الأخرة ! » .

فها هو ذا القائد وأركان حربيه الذين انبروا لتأديب العصاة ! وأنت قد عرفت أن هذه الحملة تشاءم منها العارفون بأحوال السودان ورأوا فى تجريدتها انتحارا بئسا .

واشتد الكرب عليهم وعم السوء حينما نفذ الماء ، وبحث الجميع عن إكسير الحياة فكان البحث مضميا وعشا ، بحشوا عن بئر واحدة أو بركة ماء يروون بمائها ظمأهم ويقتضون منها حاجتهم إلى الحياة فخافهم أدلاؤهم وطالعهم السيء ، قال السير ريجنالد ونجت وقد زار الميدان الذى وقعت فيه المعركة بين الدراويش والجنرال هيكس : « ومن الغريب أن المساكر كانوا فى حالة شديدة من العطش مع وجود بركة كبيرة من المياه وعلى بعد ميل واحد عنهم ولكنهم لم يعلموا بها^(٢) » .

وبالسخريه القدر ! فقد كان مستقبل السودان بين يدى هؤلاء البائسين وكانت مصر التعسة تعقد الرجاء برجال مضيعين مسوقين إلى المذبحة .

وفى ليلة كالحه اقترب الدراويش من الحملة وكانت الفريسة وادعة مستسلمة إلى الموت قضت عليها الصحراء وهدت قوتها قبل أن ينحدر إليها أولئك العرب الحمر والسود الفطس ، ورددت الصحراء صفير الرصاص ولما أحس الجنود بالموت يتخطفهم من كل جانب ارتفع صراخهم وكانت صيحة الرجاء والتعاسة : « ياستنا زينب أنجديننا ده الوقت وقتك ! » .

(١) النار والسيف لسلطين باشا صفحة ١٣٤ طبعة أرنلد .

(٢) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦ صفحة ١٨٩ .

وهكذا قلبت الأوضاع وتبدلت الآيات ، طويت صفحة « اللهم يا قادر اكفنا عبد القادر » الخافلة بالبطولة ومضاء العزيمة إلى صفحة مرتعشة متهافئة لا يلجأ الجنود فيها إلى أسلحتهم بل يستنجدون بالسيدة زينب (رضى الله عنها) أن تباعد عنهم خطفة الموت وتقيهم شره هؤلاء الدراويش .

وأخيرا . . . هوت الصاعقة ، واصطبغت شيكان بالدماء المصرية في مجزرة من أفضح المجازر البشرية في السودان ، وارتفعت أرواح الشهداء مخلفة وراءها جيشا آخر من اليتامى والأيتامى ، ولم ينج من هذا الجيش إلا أفراد قلائل هم « فضلة سيف المهدي » قال السير رجنلد ونجت : « والمحل واقع على بعد ٣٠ ميلا جنوبي الأبيض في وسط غابة كثيفة ولا أشك في أنه لو كانت النجدة المرسله لرفع الحصار عن الأبيض أكثر عددا وأقوى عددا للاقى ما لاقته حملة هيكس ، وإرسال تلك الحملة في أحوال كهذه يعد ضربا من الجنون » .

وقد وقعت على كلام اللورد كرومر يدور حول هذه المأساة عاد فيه باللائمة على الحكومة المصرية — قال (١) : « ولا ريب عندي أن حقيقة الأحوال لم تكن معروفة في القاهرة تماما ، وقد وصلت أنا إلى مصر بعد قيام الجنرال هيكس مع حملته المشؤومة ببضعة أيام وأتذكر جيدا أنني قابلت يوما المرحوم شريف باشا رئيس مجلس النظار وألمحت عليه باتباع رأى اللورد دفرين والتخلي عن بعض جهات السودان القاصية ولكنه أجابني قائلا : « سنتكلم عن هذا الموضوع فيما بعد أما الآن فلا بد لنا من أن نضرب هذا المسيو (يعنى المهدي) الضربة القاضية ، ولم يخطر ببال شريف مطلقا أن الجنود المصرية ستلقى ما لاقته من الخسائر والأهوال مع أن الخبيرين بأحوال البلاد كانوا حذروا الحكومة التحذير الكافي » ثم قال : « ولم أعثر على كتابة من الجنرال هيكس يستدل منها على عدم استصوابه لهذه الحملة ، ولكن لا ريب

عندى فى أنه كان عالما حق العلم أن الجيش الذى تحت إمرته لم يكن صالحا للقتال ولم يشأ أن ينصح للحكومة بالعدول عن هذه الحملة حتى لا يقال إنه تردد فى تأدية مهمة محفوفة بالأخطار وأؤكد أنه لم يكن يؤمل النجاح .

وقد عقد المرحوم صاحب السمو الأمير عمر طوسون ردا على أقوال العميد البريطانى أقتبس منه الفقرات التالية :

« لما تألفت الحملة بمصر وأرسلت إلى السودان نبطت قيادتها العامة بضابط مصرى هو سليمان نيازى باشا ، وتعين هيكس باشا أركان حربا وقائدا ثانيا لها ، ودامت هذه الحالة إلى أن انتصر الجيش فى واقعة المزابيع فى ٢٩ إبريل عام ١٨٨٣ . وكتب عنها السير فرنسيس ونجت باشا فى كتابه — المهديّة فى مصر والسودان — صفحة ٧٥ ما ترجمته « طهر النصر البلاد من الثوار بين الخرطوم وسنار وعادت قبائل كثيرة وقدمت الطاعة للحكومة وصار هيكس فى حالة تمكنه من توجيه النظر إلى كردفان منبع الثورة ، غير أنه كان عليه قبل هذا أن يزيل من طريقه العراقيلى التى كان يلقبها له كبار الموظفين فى الخرطوم بعد ما مرت ساعة الخطر الوقتى ، فشمر عن ساعده وحارب هذه الدسائس محاربة طويلة استغرقت شهور مايو ويونيو ويوليو ولم تستبعد الحكومة أكبر عائق يقوم فى وجهه ألا وهو سليمان نيازى باشا إلا بعد أن قدم هيكس باشا استقالته ، وعلى أثر ذلك حل محله فأصبح هيكس باشا القائد العام للحملة التى سترسل إلى كردفان » .

قال سمو الأمير : « فإذا استطاع أن يستنتج من هذا غير أن هيكس باشا كان يريد أن تكون يده هى العليا فى كل أمر ورأيه فوق كل رأى ، فقدم استقالته لئلا يزال من أمامه أكبر مخالف له ألا وهو سليمان نيازى باشا

الضابط الوحيد الذى يعلوه فيقال من منصبه فيخلو له الجو ، ولا مساع للشيء
فى أن تغييرا له مثل هذه الأهمية لا يمكن حدوثه إلا بتدخل قوى من
قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وهذا مما يبرر إلقاء المسؤولية الكبرى على
حكومة إنجلترا .

ثم قال : « فمن البديهي إذاً ألا يجد اللورد كرومر شيئاً مما توقعه من
هيكس باشا لأنه هو الذى اختط خطة هذه الحملة ، وهو أيضاً الذى دبرها ،
ولو كان الأمر على خلاف ذلك لكان من واجبه أن يلفت أنظار الحكومة
التي يعمل لها للاخطار التي تقف فى سبيله ثم يقوم بواجبه بعد بيانها بكندى » .

صحة السهم

كان فناء بقية الجيش العراقي في مذبحه شيكان تمهيداً طيباً لتدخل بريطانيا الرسمي في شئون السودان . إذ ما كاد الستار يسدل على المذبحه حتى ظهر على مسرح السياسة العميد البريطاني في صورة واعظ يقصر الحكومة المصرية على قبول الإرشاد الانكليزي بإخلاء السودان من المصريين أو التنازل عن أكبر جزء من المملوكة المصرية .

وكان أن انتقل السير إلفن بارنج (أورد كرومر) إلى شريف باشا ناظر النظار ليلبغه وجهة النظر البريطانية وهي إخلاء السودان فلم يقره شريف باشا على التنازل ورفض الاذعان لهذا الضغط السياسي . ولما علمت وزارة الخارجية البريطانية بهذا الموقف الذي - أصبح متعارضاً مع رغباتها أرسل ارنل غرانفل في ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ برقية المشهورة التي فصلت بوضوح خطوط السياسة البريطانية المزمع انتهاجها في المستقبل مع الوزارات المصرية : « ويتعين أن يكون الوزراء المصريون والمديرون على بينة من أن التبعة الملقاة على عاتق إنجلترا تمنظر حكومة صاحبة الجلالة المملوكة أن تصر على اتباع السياسة التي تراها ومن الضروري أن يتخلى من منصبه كل من لا يسير وفقاً لهذه السياسة من أولئك الوزراء والمديرين » .

أما شريف باشا فظل متمسكاً برأيه وبعدم النزول على نصيحة بريطانيا وعارض في البرقية بحجة مخالفتها لقانون سنة ١٨٧٨ الذي ينص على أن الخديوى يحكم بواسطة وزرائه ثم أرسل كاتبه المشهورة « إذا نحن تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » ثم تخلى عن منصبه نتيجة للتهديد .

وركنت إنجلترا إلى نوبار باشا الأرمني فانقاد لرغباتها وقفز إلى كرسي

النظارة . وكان أول أعماله إصدار قرار الإخلاء . وفي هذه المرة وقع الاختيار على غوردن باشا الذى وصفه شاليه لونج الأمريكى عندما كان حاكما عاما للسودان فى المرة الأولى بقوله : « كان السودان متمتعا بالسلم والرفاهية عندما جاءه غوردن فلما غادره فى سنة ١٨٧٩ تركه مديونا متحفزا للشورة » .

وقع الاختيار على غوردن « لإرجاع الجنود والموظفين المالكين والتجار إلى مصر وذلك مع حفظ النظام فى البلاد بأعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصرى » . وأوصته - وزارة الخارجية البريطانية أن يرجع إلى وكيل إنجلترا السياسى فى مصر فيما يحتاج إليه من التعليمات وأن يضع بيانا عن خير الوسائل التى يراها كفيلة بجلاء المصريين عن السودان بشرط « الاحتفاظ بشغوره الحربية » الواقعة على البحر الأحمر ، وكانت إنجلترا شديدة الاهتمام بالحصول على مراکز حرية بساحل هذا البحر بعد أن اطمأنت إلى مركزها فى حوض البحر الأبيض المتوسط باستيلائها على قبرص ثم فرض نفوذها فى مصر .

وكانت النية على تنصيبه ممثلا لها فى الخرطوم على أن يستغل نفوذه فى تعيين سلالة الملوك القدامى حكما على مديريات النيل وتعيين محمد أحمد المتهمدى ساطانا على السودان الغربى . وهدف هذه السياسة يرمى إلى خلق معسكرين متنافسين فى السودان تسهل الوقعة بينهما عند الاحتياج والازوم فضلا عن تمزيق وحدة وادى النيل .

وقد أدى إعلان هذه السياسة إلى نشر الفوضى فى البلاد وتقوية نفوذ الثوار . دونك هذا الحديث الذى دار بين حسين باشا خليفة حاكم بربر وسلاطين باشا حاكم دارفور عندما التقيا وهما أسيران فى معسكر المهديين : قال حسين باشا وهو يبدى أسفه « إن قيام غوردن بقراءة قرار الإخلاء فى بلدة المتمة قد قلب الموقف رأسا على عقب . وإليه يعزى السبب فى سقوط بربر . . . ولما كان غوردن

في بربر نصحت له ألا يواصل هذه الخطة المشؤومة ولست أدري السبب الذي دفعه إلى إهمال نصيحتي ! » .

قال سلاطين وهو يناجي نفسه بعد أن ران النوم على عيني محدثه : « لم تهدر الدماء ويضيع المال هباء دون أن تجني أى فائدة ؟ ! إنى أعجب لمصر تتخلى عن هذا الإقليم العظيم وهو وإن لم يدر عليها نفعا ماديا حتى الآن فهو إقليم يبشر بمستقبل عظيم وأقل ما فيه أن في طاقته إسعاف مصر بآلاف من الجنود السود » . ثم استمر يناجي نفسه وهو غير عالم بالخطة البريطانية المبيتة : « فإذا كانت الحكومة المصرية عاجزة عن الاحتفاظ بالسودان لأسباب سياسية أو غيرها فمن العبث إذاً أن يرسل غوردن ويضحي به في هذا البلد دون فائدة » . وبعد تفكير طويل انتهى إلى الحكم على سياسة الإخلاء بأنها قد « هبطت بالحالة إلى درجة مزعجة لأن الأهالي ما كادوا يقفون على نية الحكومة في ترك السودان حتى انقلبوا يعملون وفق مصالح الذاتية . تلك المصالح التي أصبحت تتعارض ومصالح الحكومة التي هزمها مواطنهم الظافر » (١) .

* * *

اصطنع غوردن سياسة اللين والدهاء مع محمد أحمد المهدي فارسل إليه يتملقه بهدية بينها كشمير من الصوف والرجل كان يتمنطق بحزام من خوص النخيل . وزود الرسول بكتاب جاء فيه أنه . (غوردن) قد عينه سلطانا على السودان الغربي بما فيه كردوفان ودارفور ، ولما كانت إنجلترا حريصة على ثغور السودان البحرية الواقعة على البحر الأحمر في طريق الهند فقد اقترح على المهدي أن يعاونه على « فتح طريق الحج إلى بيت الله الحرام » وكان الطريق إلى تلك الثغور مهدداً آنئذ بهجمات الثائر عثمان دقنة واتباعه .

فأجابه المهدي أنه يجب لهذا الترغيب في فتح طريق الحج لزيارة قبر النبي عليه الصلاة والسلام وهو غير مسلم لا تجوز ولايته على شئون المسلمين فضلا عن أن النبي العربي لا يرغب في أن يزوره إلا الأشخاص الذين آمنوا بدعوته واستجابوا لكلمته ، فإذا كان غوردن مخلصا حقا في غيرته على تسهيل الحج إلى البيت الحرام فإنه أي المهدي الموعود ينتهن هذه الفرصة فيدعوه إلى الإسلام ، ثم قال « واعلم أني المهدي المنتظر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا حاجة لي بالسلطنة ولا بملك كردوفان ولا غيرهما ولا في مال الدنيا ولا في زخرفها ، ثم إن مثل هديتك عندنا كثير ولكن أعرضنا عنه طالبا لما عند الله ، وأقول في ذلك كما قال سليمان عليه السلام لبلقيس وقومها (اتمدون بمال فما آتاني الله خير مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون . إرجع إليهم فلنأتينهم بجنود لا قبل لهم بها ولنخرجنهم منها أذلة وهم صاغرون)

وهكذا أبي المهدي أن يمد يده إلى التفاحة التاريخية . وفشلت سياسة التدخل السلمي مع هذا التأثير عن طريق الترغيب والمصانعة . وهو بهذا الحذر قد خدع قضية وادى النيل بقضائه على سياسة إعادة سلالة الملوك السابقين وخلق أحزاب متنافرة في البلاد . إذ لو نجحت هذه الخطة لأدت إلى فصل السودان عن مصر نهائيا ولأصبح الإنجليز تعلقة جديدة في إطالة البقاء بمصر وهي المحافظة على مصر من اعتداء السودانين واستمرار البقاء في السودان للمحافظة عليه من عدوان المصريين .

* * *

إذا كانت الخطة المبيتة إخلاء السودان بالنسبة لمصر وتدخلها سلبيا لم تفلح خططه المرسومة مع المهديين بالنسبة لبريطانيا . ولو كان إخلاء لامطمع الإنجليز من ورائه في السودان لا استطاع أي قائد مصري مجرب أن يقوم به إن كانت النية عليه . ولكن إنجلترا كانت ترمي من وراء هذا التدخل السلمي تمثيل

قوتها في الخطر طوم بأن يستغل مثلها نفوذه في تعيين الحكام الوطنيين ثم يظل مقيما بالبلاد ضمنا لحفظ النظام واستتباب الأمن مادام بالبلاد معسكران متنافسان لا يبعد أن تشتد بينهما الخصومة ، وتستعر الفتن والأحقاد على مر الأيام .

قال بعض الكتاب المعاصرين لتلك الأحداث إن مهمة غوردن الحقيقية كانت العمل على وقوع السودان في مخالف الفوضى والإضطراب . وقد أصبح واضحا لنا أن مهمته هي خلق أحزاب متنافرة في السودان .

فلما فشل الرسول ولم يفلح في مداراة الثائر فكر في واسطة أخرى قد يستطيع عن طريقها التحايل على خناق الفتن والمعسكرات المتنافسة . هذه الواسطة هي الزبير باشا بن رحمة الجميعاني . ولهذا الرجل وقائع عديدة بالسودان فقد فتح بلادا واسعة وأخضعها لسيطرة الحكومة المصرية ، ثم استدعى الى مصر أثناء حكم الخديوي اسماعيل ولم يسمح له بالعودة الى بلاده لاثامته بمحاولته الاستقلال بتلك البلاد وفصلها عن مصر فضلا عن اتجاره بالرقيق ، فهو رجل ناقم موتور مبعث من السودان وعشيرته .

التمس غوردن تحقيق سياسته عن طريق هذا الرجل الموتور فبعث في طلبه ليتولى الحكم منافسا للمهدى بشرط أن يوافق على فصل مصوع عن السودان وإخلاء بحر الغزال ومديرية خط الاستواء وهي شروط تكشف عن النيات الإنجليزية سافرة الوجه ، غير أن جمعيات تحریم الرقيق مانعت في عودته خوفا من نشر الرقيق في السودان .

وهنا لم يجد غوردن أمامه وسيلة أخرى سوى أن يبرق إلى المعتمد البريطاني بالقاهرة مستنجدا به ، واستمر يكرر نداءات الاستغاثة حتى وصل خبرها الى مسامع الصحافة البريطانية والرأى البريطانى . وهنا لجأت بريطانيا الى اصطناع سياسة التهديد بالمدافع الضخمة ، فرأت أنها إذا جردت عدة آلاف

من الجنود المصرية مع بعض الجنود الإنجليزية تحت قيادة لورد ولسلي فقد تستطيع بهذه القوة إدخال الرعب في أفئدة الدراويش وقسرهم على قبول النصيحة البريطانية .

تتضح هذه السياسة من الرد الذي أرسله لورد ولسلي قائد هذه الحملة الى غوردن في وابورتل حوين : « وأفضل أن تنتهي المسألة سلميا وذلك بمساحة محمد أحمد فيها مضي وجعله ساطانا مستقلا على كردفان يكون الملك فيها ولأولاده من بعده وبتأسيس حكومة وطنية في الخرطوم يكون الخاكم فيها مستقلا عن مصر وحكمه وراثي فيملك دنقلة وبربر والخرطوم » .

ولكن الفشل كان مقدرا لهذه الخطة كسابقتها فقد ضرب المهدي الحصار حول الخرطوم بجموعه وجحافلهم مهددا غوردن في حياته ، وهنا نشطت إنجلترا بعد أن رأت حياة رسولها في خطر ما حق إلى إصدار أوامرها إلى قائد الحملة بأن « الغرض الأساسي هو إنقاذ جنرال غوردن وكولونيل استيوارت من الخرطوم ، فحقى تم هذا الغرض فلا تباشروا حركات عدائية أيا كانت والحكومة تعتمد عليكم بأنكم لا تتقدموا جنوبا إلا بقدر ما يلزم للحصول على هذا الغرض » .

ولمعه ؟ لم نصحت بريطانيا إلى قائدها أن يتحاشى التقدم جنوبا ؟ ولماذا لم تسرع إلى احتلال السودان وقتئذ ؟ .
لذلك أسباب عديدة :

منها اعتراف السياسة البريطانيين في مناسبات عديدة بحقوق مصر في وادي النيل ، وكانت الاعترافات وقتئذ حديثة العهد لاتزال تدوى في الأذان ، قال غلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ « الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوما واحدا أكثر مما تقضى به الضرورة » .

ومنها تخوفها من إثارة الدول الأوروبية ضدها ولا سيما فرنسا منافستها .
ومنها عدم اطمئنانها إلى نشوب حرب بينها وبين الدراويش وهى حديثة
العهد بالتدخل الإدارى فى مصر .

إنما الزحف إلى الجنوب واحتلال السودان لا يتم فى تقديرها إلا بعد
أن تخلص من تجزئة السودان وبتر أطرافه وضم هذه الأجزاء والأطراف
إلى وزارة المستعمرات ، ثم بعد أن تطمئن إلى مركزها فى مصر وتسيطر على
الجيش والإدارة المصرية سيطرة تامة ثم بعد أن يخرج السودان جميعه من
يد مصر كى تفوز فيما بعد بحق الفتح وهذا بيت القصيد !

هذه السياسة المبيتة هى التى جعلتها ترفض الاقتراح الذى وضعه عبد القادر
باشا حلى لأنقاذ الخرطوم لأنه اشترط فيه التخلي عن خطة إخلاء السودان ،
قال عبد القادر باشا : « دعيت لأنقاذ الخرطوم فى وزارة نوبار باشا وكنت
إذ ذاك ناظرا للحرية فقلت اذهب بشرط ترك القول بإخلاء السودان ، وقد
نويت لو قبلوا شرطى أن أجمع العساكر بين الخرطوم ودنقلة وأسلم كل مديرية
من مديريات شرق السودان وغربيه إلى شيخها الأكبر وأضع عنده راية
وقليلا من العساكر لالتقاء شر المذابح فلم يرضوا بهذا الشرط (١)

* * *

فشلت حماسة السلم البريطانية فى رسالتها فلم يبق أمام بريطانيا سوى إنقاذها
من بين مخالب الغراب السودانى .

ولكن الحصار اشتد على المدافعين فى الخرطوم وأم درمان ، وشد الأهالى
والجنود المناطق على بطونهم بعد أن عضتهم المسغبة واشتد بهم الضيق ، وظلت
الخرطوم الجائعة بعد سقوط أم درمان تدافع وحدها فى استماتة ويأس عاجزة

(١) تاريخ السودان القديم والحديث لنعوم شقير باشا جزء ٣ صفحة ٧٠٣ .

عن اختراق الحصار المضروب حولها كي تقتنص بعض الزاد تصلح بها معدتها اللاعبة المحرومة .

وأطبق المهدي على المدينة ضاربا حولها حلقة كثيفة من الدراويش كالجراد المنتشر كلهم يترقب سقوط المدينة ويمنى نفسه بالسلب والنهب والتلذذ بنساء المدينة وحسانها .

وكان الرجل داهية مفنا^(١) ، لما بيت أمره على مفارقة الأبيض والزحف إلى الخرطوم قام في الناس خطيبا فبشرهم بالجنة تجرى من تحتها الأنهار وقبح لهم متاع الدنيا الزائل ثم نهاهم عن مزاوله الزراعة والاشتغال بفلاحة الأرض . ولمه ؟ لأن الزراعة تستلزم الاستقرار والارتباط بالأرض وهو لا يرغب في هذا القرار الذي يربط أتباعه بأرباض الأبيض ويصرفهم عن اللحاق به إلى الخرطوم حيث الجهاد والملك العريض .

أما أهل التجارة والصناعة فلم يعدم حيلة يتحيل بها عليهم ، زعم لهم أن المسيح الدجال سيهبط على الأبيض عقب مفارقتها لها وأن المتخلفين بعد رحيله سيقعون فريسة للدجال وصحبه الدجالين .

وسمع له أتباعه المفتونون وصدقه المريدون فهجروا الأرض التي زرعوا ولحقوا به .

إلى الخرطوم . . . إلى عاصمة الكفرة المارقين !

تلك كانت الدعوة على كل لسان وهم يشحنون حراهم وخناجرهم ويجهزون بنادقهم للعراك والنضال والذبح والتقتيل .

وهناك في الخرطوم أطبقوا على المدينة التعسة كما رأيت وأنذروا أهلها المساكين بالخراب والدمار والموت والحرمان .

(١) رجل مفن: أى يأتى بالعجائب (انظر الفيروز أبادى) .

ترى أتصالح سياسة الترغيب مع هؤلاء القوم ؟ وهل كانت سياسية
الهُوشة^(١) التي اصطنعها لورد ولسلي عند حدود دنقلة الشمالية مجدية أمام
هذا السعار المضطرم الذي يضطرم في صدور هؤلاء المفتونين ؟

لا ثم لا !

لقد سقطت الخرطوم وذبحت حمامة السلم وقتل معها عشرات آلاف من
الأبرياء واكتست الطرقات والبيوت بالأشلاء والدم المسفوح .

(١) سياسة البلن والتهويش .

تجزئة السودان وفصل المحافظات

قلت في الفصل السابق إن انجلترا لم توعد إلى قائدتها وليسلى بالتقدم جنوبا في السودان إلا بالقدر الذى يسمح بإنقاذ غوردن واستيوارت وعللت ذلك بأسباب عديدة أحدها أنها لم تكن قد تمكنت بعد من تجزئة السودان وفصل أطرافه ، وأوضح هنا موجزا كيف نفذت هذه المأساة في الفترة بين إخلاء السودان من المصريين وبين بدء استعادته في مارس سنة ١٨٩٦ .

عندما ضم محمد على السودان إلى مصر هداه تفكيره إلى ضرورة إيجاد منافذ بحرية له على البحر الأحمر وخصوصا لإقليم التاكا (كسلا) فاستأجر من الباب العالي سواكن ومصوع وكاتا من أملاك تركيا بإيجار سنوى قدره خمسة وعشرون ألف جنيه ، ومحافظة سواكن تمتد على البحر الأحمر من رأس علبة إلى رأس قصار ، ومحافظة مصوع تمتد من رأس قصار إلى حلة رهيفة عند بوغاز باب المندب ، وفي ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ حصل الخديوى إسماعيل على فرمان سلطاني يقضى بجعل هاتين المحافظتين من ملحقات مصر . وفي سنة ١٨٦٧ أرسل إسماعيل قوة للاستيلاء على بربرة على ساحل الصومال ، فامتدت السيادة المصرية إلى رأس حافون على المحيط الهندى وازدهرت المدينة في تلك النواحي على أيدي المصريين ، وفي ذلك قال هنتر قنصل انجلترا في الصومال في رسالة مؤرخة ٦ يونيو سنة ١٨٨٤ بأن المصريين « أنجزوا في بربرة من الأعمال العمومية الأساسية ما يصح أن تفاخر به أية إدارة » .

وفي ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥ احتل رموف باشا مدينة هرر فانتقلت حالتها من الهمجية والفوضى الى المدنية والحضارة .

كما وصلت الجنود المصرية في نفس الشهر الى ميناء قسمايو واحتلتها ، وكان في النية رفع العلم المصرى على جزيرة فرموزا .

زار الرحالة الإيطالى أنطوان سيكى هرر فى سنة ١٨٨١ فلاحظ رفاهية المدينة وتبين له « أن حالتها المعنوية تطابق حالتها المادية وأن المصريين تبدو عليهم سيما الفاتحين الرافعين لواء الحضارة إذ يعلمون الأطفال القراءة والكتابة والفتيات الصلاة والشرعية السمحاء ، ولا ينكر إنسان أن الطريقة التى يتعهدون بها الأمن فى المدينة وضواحيها جديرة بكل إعجاب وإطراء - على الضد من نظام الأمراء السابقين - يقضى بالعدل من غير هوادة ولا إبطاء » .

وكتب بوليتشكا النمساوى فى كتاب رحلته يقول : « إن الاحتلال المصرى حادث كبير فى تاريخ هرر ، وكيف لا يكون كذلك وقد تمكن المصريون من إدخال ثقافة شرقية فى بلدهم حتى ونشروا التجارة وأمنوا السبل . وبالجملة أحدثوا انقلابا خطيرا فى أحوال هرر ، وإن الذى يعرف الشرق ولا سيما البلاد الإفريقية الخالية من أبسط مبادئ الثقافة لا يسعه إلا أن يقرر أن المدينة المصرية تحتل مكانة عالية من المدنية عامة ، ومن الثابت أن استيلاء المصريين على هرر وزيلع وبلهار وبربرة وجميع الساحل لغاية رأس جردفون كانت له فى مجموعة نتائج ثورية لافى هرر فحسب ؛ بل فى جميع القسم الشمالى من إفريقيا الشرقية نتائج لا أظن أن احتلالا آخر وصل إليها فى أفريقيا » .

وفى يونيه سنة ١٨٧٥ ، تنازل الباب العالى لمصر عن زيلع مقابل دفع ١٥٠٠ جنيه عثمانى ، وفى هذا العام كتب الضابط وود إلى السير اليوت سفير إنجلترا فى الأستانة قائلا « إن التنازل عن ميناء زيلع والاستيلاء على بربره يجعلان ساحل البحر الأحمر الغربى كله فى قبضة مصر ، ولا ريب أن المناطق

التي كانت من قبل مستوحشة لا يستأنس بها ، أخذ المصريون يصلونها عاجلا
بالعالم المتمدين (١) .

هذه الممتلكات المصرية سال لها لعاب المستعمرين البريطانيين لخطورتها
ولأن وقوعها في أيدي المصريين جعل ساحل البحر الأحمر الغربي في قبضة
مصر كما قال الضابط وود وهو مما يضاد السياسة البريطانية التي تحرص على
بسط سيطرتها في البحرين الأبيض والأحمر طريقها إلى الهند والممتلكات
الآسيوية .

فما العمل ؟

في سنة ١٨٨٤ عقد في برلين مؤتمر بين الدول نتيجة للنشأ بك الذي أدى
إليه التنافس في استعمار أفريقية ، وقد اتفقت فيه كل من فرنسا وإنجلترا والنمسا
وبلجيكا وألمانيا والبرتغال والسويد والدانيمركه وتركيا على القواعد التي
ينبغي مراعاتها في اقتسام أفريقية ومنها أنه لا يحق لأى دولة من الدول التي
يمثلها مندوبوها في المؤتمر أن تحتل أى جزء من هذه القارة قد سبقتها إلى احتلاله
دولة أخرى ، كما اتفقت هذه الدول على أنه إذا وقع بينها خلاف مرده إلى
النسابق في الاستعمار يفصل في أمره فيما بينها عن طريق التفاهم .

ولما كانت مصر قد أرغمت على التخلي عن السودان وأطرافه والممتلكات
وهي تحت السيادة التركية فقد رأت إنجلترا في اقرار الإخلاء خلاصا لها من
قرارات هذا المؤتمر ، ولذلك أسرع في سنة ١٨٨٥ إلى احتلال الأملاك
المصرية في إفريقية واقتسامها مع بعض الدول الأخرى على أن تفوز هي

(١) الفقرات الخمسة الموضوعة بين قوسين صغيرين « ٠٠٠٠ » مقتبسة من كتاب مصر
في أفريقية الشرقية للدكتور محمد صبرى . انظر الصفحات ٤٥ — ٦٨ — ٧٥ —
٩ — ٢٠ بالترتيب .

بنصيب الأسد وتسترضى هذه الدول ببعض الأراضى ، وهى أملاك سفك
الجندى المصرى دمه فى الاستيلاء عليها كما جاهد المصريون المقيمون بها فى نشر
الحضارة والعدالة فى ربوعها .

وبهذا الاغتصاب نقضت انجلترا بنفسها ذلك التصريح الذى تعهدت فيه
حكومة جلالة الملكة فيكتوريا فى خطبة العرش فى يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢
من إنها ستبذل مالىها من نفوذ الاحتفاظ بالحقائق التى أقرتها الفرمانات
السلطانية والاتفاقات الدولية ، وتعلم انجلترا يقيناً أن فرمان سنة ١٨٧٩ قد
حرم مصر من حق التخلي عن أى أراض دون الرجوع إلى الباب العالى ، وقد
احتجت تركيا لدى الدول على هذا الاغتصاب .

ولما كان قرار إخلاء السودان قد تم تحت ضغط سياسى بدليل اضطرار
شريف باشا إلى الاستقالة عملاً بالسياسة المرسومة فى برقية أرل غرانفل
المؤرخة ٢٤ يناير ١٨٨٤ فقد كان احتلال هذه الأراضى اعتداء على ممتلكات
الخير ومناقضة للتعهدات التى ارتبطت بها انجلترا فى مواقف كثيرة كمعاهدة
لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ ومعاهدة باريس فى ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦
ومعاهدة برلين فى ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ ثم فى مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ .

ومهما كان الأمر فتمت استولت على محافظتى زيلع وبربره فى سنة ١٨٨٥
وأنشأت منهما ومن الأراضى التابعة لهما الصومال البريطانى، واحتلت إيطاليا
محافظة مصوع ورأس جردفوى وضمتهما إلى الجزء الذى سبق أن استولت
عليه من أترية فى سنة ١٨٨٢ .

ثم أقرت الدولتان هذه القسمة بمعاهدتى^(١) ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ،

(١) نص البند الثانى من هذه الاتفاقية على أن للحكومة الإيطالية الحق فى احتلال كسلا
وما جاورها من البلاد لغاية عطبرة وذلك فيما لو اضطرها مركزها الحربى لهذا الاحتلال ، كما
اتفقا على أن كل احتلال حربى للأرض الإضافية المشار إليها لا يفسخ حقوق الحكومة المصرية
فيها ، وعلى هذا الأساس أعيدت كسلا إلى السودان فى سنة ١٨٩٧ عقب استعادته وكان
الإيطاليون وقتذاك حديثى عهد بهزيمة الأحباش لهم فى موقعة عدوه فى أول مارس سنة ١٨٩٦

وه مايو سنة ١٨٩٤ . أما الفرنسيون فاستولوا على تاجوره وجيبوتي كما انتزعت الحبشة هرر عنوة من حكامها في سنة ١٨٨٨ بعد أن أخلتها الحامية المصرية .

أما محافظة سواكن فقد ظلت تابعة للسودان ، ثم استبدلت الإدارة السودانية بها ميناء الشيخ برغوث الذي أطلقوا عليه اسم بور سودان ليكون منفذا للسودان على البحر الأحمر بدلا من سواكن .

* * *

ومنطقة البحيرات ؟

قال شاليه لونج رئيس أركان الحرب يصف مقابله للخديوي اسماعيل في كتاب « حياتي في أربع قارات »^(١) : كان الخديوي اسماعيل يذرع قاعة الاستقبال بخطوات واسعة متهيجا تهيجا عصبيا عندما دخلت يميني طونينو بك التشرىفاقي الثاني . فسألني الخديوي هل رأيت الاميرال غوردن ؟ فأجبت : نعم رأيت يا مولاي وقضيت معه الخربع الأكبر من الليل . فقال الخديوي : أحسنت ، والآن اصغ إلى ما سأقول : لقد وقع الاختيار عليك بصفة رئيس أركان حرب لعدة أسباب أهمها حماية مصالح الحكومة ، واعلم أن القوم في لندن على وشك أن يجهزوا حملة تحت قيادة رجل متستر بالجنسية الأمريكية يسمى استانلي^(٢) وهو في الظاهر ذاهب ليمد يد المعونة إلى الدكتور ولفنجستون أما في الباطن والحقيقة فلرفع العلم البريطاني على أوغنده ، فعليك الآن أن تذهب إلى غندكورو إلا أنه يلزمك ألا تضيع شيئا من الوقت بل يمم في الحال أوغنده واسبق هناك حملة انجلترا واعقد محالفة مع ملك تلك البلاد ، ومصر

(١) كتاب « مديرية خط الاستواء » للرحوم عمر طوسون جزء ١ صفحة ١١٦ -
والعبارة مقتبسة من كتاب « حياتي في أربع قارات » لشاليه لونج جزء ١ صفحة ٦٧ .

(٢) ولد استانلي في مقاطعة الغال في إنجلترا ثم نزع إلى أمريكا وهو في السابعة عشرة حيث ظل متنيا بها إلى أن بدأ استكشافاته المشهورة .

لا تنسى لك أيد الدهر هذه العارفة وهذا الجميل ، اذهب وايسر عقبك النجاح
إن شاء الله .

وقدر للمصريين أن يسبقوا انجلترا في رفع أول علم رسمي لحكومة مستقرة
على بحيرة فكتوريانينا وأصبح النيل من مصبه إلى منبعه تحت السيادة
المصرية .

ولما كانت انجلترا تطمع في الاستيلاء على هذه المنطقة الفنية الوفيرة
الخيرات واختطافها من أيدي المصريين فقد أشاعت أن أمين^(١) باشا حاكم
المديرية في خطر وأن انقاذه من الأعمال الإنسانية مع أنه كان آمنا مطمئن البال
بعد أن فشل الدراويش في الاستيلاء على المديرية ، ولذلك أوفدت انجلترا
الرحالة استانلي مرة ثانية ومعه كتاب من الخديوي توفيق باشا وآخر من
نوبار باشا يخبرانه بين البقاء بالمديرية أو الحضور إلى مصر مع حملة الانقاذ ،
غير أن استانلي لجأ إلى تهديد أمين باشا حتى اضطره إلى الانسحاب من المديرية
في سنة ١٨٨٩ والرحيل عنها إلى مصر مع الجنود والعائلات المصرية^(٢) .

ولما نجحت انجلترا في إخلاء المديرية من المصريين سارعت إلى عقد
معاهدة مع ألمانيا في أول يوليو اعترفت فيها هذه الدولة بأن حدود إفريقية
الشرقية البريطانية تنتهي عند حدود مصر وحدود الكونغو البلجيكية .
وفي مارس سنة ١٨٩٣ أرسلت حملة تحت قيادة الكابتن لوجار إلى أوغنده
وأونيورو واستولت عليهما .

رأيت أن انجلترا ما بين سنتي ١٨٨٤ و ١٨٩٦ أو بين إخلاء السودان
وتاريخ بدء استعادته قد انقصت السودان من أطرافه فبعد أن كان ينتهي عند

(١) اسمه الأصلي ادوارد شنيترز وهو طبيب ألماني المولد من مدينة أوبان . وقد غير
اسمه بعد أن أسلم .

(٢) راجع رحلات استانلي في كتاب مديرية خط الاستواء .

البحيرات أصبح حده الجنوبي عند نيمولى (الإبراهيمية) . كما التهمت الثغور البحرية التى جاهد محمد على وحفيده اسماعيل على جعلها منافذ بحرية للسودان .

وكما انتقصوا أطراف السودان على حساب مصر والسودان كى ينفردوا بحكمها وحدهم فقد اعتدوا على حدود مصر الجنوبية فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وبعد أن كانت الحدود المصرية تنتهى جنوبى حلفا تراجعت إلى فرص عند خط عرض ٢٢ شمالى حلفا ، وبذلك دخلت حلفا تحت نفوذ الإدارة الحالية أو بالأحرى الشركة الانجليزية المصرية التى أصبح الغنم فيها لانجلترا والغرم لمصر والسودان .

والآن وقد تمكنت انجلترا من نزع الخوافى والقوادم من جسم السودان فقد آن الأوان الصالح لاستعادة الجزء الباقى الذى ظل تحت نفوذ الدراويش على أن تشرك مع الجنود المصرية حفنة من الجنود الانجليزية هى وسيلتها إلى ادعاء حق الفتح ،

استعادة السودان

وضعت انجلترا برنامجا ضخما لسياساتها الاستعمارية في أفريقية قصواه إنشاء هند ثانية تمتد شمالا وجنوبا فتشمل أكبر عدد من خطوط العرض ، تستطيع أن تزود منها بما تحتاج إليه من المواد الخام لوقوعها في مناطق عديدة متباينة الاحترار والإنتاج ، وقد استغرق إنشاء هذه الضيعة الوفيرة الخيرات معظم القرن التاسع عشر وسنوات من القرن العشرين .

كتب المستر غلادستون في مجلة القرن التاسع عشر ما ترجمته^(١) : « إذا توطدت أقدامنا في مصر تكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة ذريعة لتأسيس امبراطورية شاسعة في أفريقيا الشمالية وتأخذ في النمو تدريجيا إلى أن تدخل في تخومها منابع النيل الأبيض ، بل وتنتهي بدون شك بأن تجتاز خط الاستواء لتتصل بمستعمرتي الناتال ورأس العشم ، وذلك بغض النظر عن الترنسفال ونهر الأورانج ، وكذلك الحال في الحبشة وزنجبار اللتين سنلتهمهما لدى مرورنا بهما » .

فأنت ترى أن السودان قد حظى بشرف القيد ضمن هذا البرنامج الاستعماري الضخم ، وأنت قد عرفت أن الإنكليز تمكنوا أثناء حكم الخديوى إسماعيل من التسرب إلى السودان عن طريقين أولهما خدمة العلم والمعرفة أو الاكتشاف الجغرافى وثانيهما تحرير الإنسانية ونشر المدنية أو إلغاء الرقيق والتبشير الدينى ، وأن الأمر قد وصل بفضل هذه السياسة المرنة الطويلة النفس إلى إخلاء السودان والملحقات منذ سنة ١٨٨٤ . وأنها اقتطعت من السودان أطرافه كي تنفرد بحكمها ولم يبق إلا أن تفرض نفوذها على أراضيه

(١) انظر مذكرة المرحوم محمد أبى الفتوح باشا عضو وفد المفاوضات الذى رأسه المغفور

له عدلى يكن باشا فى سنة ١٩٢١ .

الباقية التي وقعت تحت نفوذ الطاغية عبد الله التعايشي بعد موت محمد أحمد المتمهدي .

ففي مارس سنة ١٨٩٦ بدأ الزحف نحو الجنوب ، وكان الجيش مكونا من خمسة وعشرين ألف جندي مصري عدا ثمانمائة جندي انكليزي ، وقد اشترك هؤلاء مع الجنود المصريين في الزحف حتى دنقلة واحتلوها في سبتمبر سنة ١٨٩٦ . وفي أغسطس سنة ١٨٩٧ استولى الجنود على أبي حمد وبربر ثم على كسلا في ديسمبر من السنة نفسها .

وفي أوائل سنة ١٨٩٨ طلب كتشنر إرسال الجنود الإنكليزية لتشارك في الحملة المقبلة ، ويلاحظ أن الجنود الإنكليزية لم تزد عن ألفي جندي في أى وقت من الأوقات كما أنهم لم يشتركوا في معظم الوقائع ، وقد اضطلع الجنود المصريون وحدهم بأكبر عبء في جميع معارك استعادة السودان كما قاموا وحدهم بمد السكة الحديدية من حلفا إلى دنقلة ثم من حلفا إلى أبي حمد عبر صحراء العظمور ومنها إلى عطبرة .

وفي إبريل سنة ١٨٩٨ انتصر الجيش في موقعة عطبرة وفي أغسطس نال نصرا آخر في أم درمان وفي ٤ سبتمبر دخل الجيش الخرطوم منتصرا ، وعقب دخول المدينة رفع كتشنر الراية المصرية فوق سراي الحاكم العام ، ويقول المحاصرون ممن شهدوا معارك استعادة السودان إنهم رأوا العلم البريطاني يرفع بجوار الراية المصرية وهو مجلل بالسواد حدادا على غوردن ، وما كاد يتم توزيع الفرق المصرية على الأقاليم والمديريات حتى رفع العلم البريطاني دون شارة الحداد .

وقد حدث أثناء وقوع هذه المعارك وقبل أن تدخل الجنود المصرية مدينة أم درمان أن تمكن القائد الفرنسي مارشان من الوصول إلى داخل

الأراضي السودانية من الجهة الجنوبية الغربية واحتل فاشوده في ١٠ يوليو ١٨٩٨ بعد أن قطع نحو ٤٥٠٠ كيلو مترا في أدغال وصحارى أفريقية ، وكان غرض فرنسا من هذه الحملة إثارة المسألة المصرية وإرغام إنجلترا على إخلاء دلتا النيل فضلا عن سهولة اتصالها بالحبشة إن استتب لها الأمر في تلك الجهات .

وهناك تفصيل هذا الحادث كما رواه شاهد عيان ^(١) :

« في صباح ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ استطرد (ككتشنر) السير إلى فاشودة فالتقى به في الطريق زورق عليه الراية الفرنسية فعلم أن هؤلاء البيض فرسيون ، ثم وصل الزورق وبه بعض العساكر السود ومعهم كتاب من المسيو مارشان إلى السردار يهنئه بالنصر على الخليفة ويخبره أن حكومته أوعزت إليه فاحتل بحر الغزال إلى مشرع الرق ثم جاء إلى فاشودة فاحتلها في ١٠ يوليو وعقد معاهدة مع ملكها عبد الفضيل على أن يكون تحت حماية فرنسا وأنه بعث يطلب المدد من فرنسا بطريق الحبشة وطريق بحر الغزال . فلما وصل السردار تجاه فاشودة جاءه مارشان إلى الوابور ومعه الكابتن جرمان فحياهما وهنأهما بالسلامة .

ثم التفت إلى المأجور مارشان وقال : إني مأذون أن أصرح لك بأن وجود الفرنسيين في فاشودة وفي وادى النيل يعد تعديا صريحا على حقوق مصر وبريطانيا العظمى وإني بحسب الأوامر المعطاة لى أقيم الحجة على احتلالك فاشودة ورفعك الراية الفرنسية في أملاك الحضرة الفخيمة الخديوية .

فأجابه مارشان : إنما أنا عسكري وليس لى إلا الطاعة ، والأمر الذى

(١) انظر تاريخ السودان القديم والحديث لنعوم شقير باشا جزء ٣ صفحتى ٦٥١ و٦٥٢

والعبرة المذكورة هنا بها تصرف يسير .

تلقيته من حكومتى باحتلال بحر الغزال وفاشودة صريح لا يقبل التأويل
والآن قد أتممت الأمر فلست أستطيع أن أفعل شيئا حتى تصدر
لى أوامر جديدة .

فقال السردار : وأنا مأمور من حكومتى أن أرفع الراية المصرية
فى فاشودة ، فهل أنت مستعد بالنيابة عن الحكومة الفرنسية أن تقاومنى ؟
والرجاء أن لا تبدى الحكم النهائى قبل النظر مليا فى الأمر ، وإذا قررت إخلاء
فاشودة والنزول إلى مصر عن طريق الخرطوم فإنى أعطيك وابورا من هذه
الوابورات تسافر فيها .

فرفض مارشان بتاتا إخلاء فاشودة قبل الوقوف على أوامر حكومته
بهذا الشأن وقال للسردار : إنى لا أصادك فى رفع الراية المصرية على فاشودة
بشرط أن تبقى الراية الفرنسية فى مكانها ، وأنا عالم بضعف قوتى بالنسبة
إلى قوتك ومع ذلك فإذا أخرجتنى وقررت إنزال الراية الفرنسية بالقوة
فإنى أدافع عنها إلى أن أموت أنا ورفائى تحتها .

فرضى السردار بترك الراية الفرنسية فى مكانها ورفع الراية المصرية
على بعد خمسمائة ياردة منها فى الطرف الجنوبى من الطابية القديمة المصرية
ثم أطلق عشرين مدفعا تحية لها ووضع عندها قوة من الجنود .

وأبرق السردار بالحادث إلى مصر ، فاحتجبت الحكومة المصرية رسميا
على احتلال فرنسا لفاشودة ثم أرسل ناظر خارجيتها إلى عميد الحكومة
البريطانية فى مصر كتابا جاء فيه « ولما كانت الحكومة المصرية تعلم أن هنالك
مفاوضات دائرة الآن بين بريطانيا العظمى وفرنسا بصدد فاشودة فقد كلفتنى
أن أرجو نفاذتم أن تمدونا بحسن معونتكم لدى اللورد سالسبرى ابتغاء
الاعتراف بحقوق مصر الثابتة ، وعلى هذا الأساس طلب لورد سالسبرى
من الحكومة الفرنسية إخلاء فاشودة فورا مصرحا أنه مامن دولة أوربية
تمتلك حقا من الحقوق فى أى جهة من جهات النيل » لأنها تمتلك مصر

« بلا نزاع » بل أدى الأمر بانجلترا إلى إصدار تصريحات يفهم منها أنها كانت على استعداد لقطع العلاقات السياسية مع فرنسا ، وإزاء هذا الخلاف رأت الدولة الفرنسية أن من الحكمة إخلاء فاشودة .

فأنت ترى أن كتشنر قد اتخذ الراية المصرية وسيلة لإحراج القائد الفرنسي كي يفهمه أن الفتح قد تم باسم مصر وأن أراضي النيل ملك لها وحدها ، كما أن المحادثات الرسمية التي دارت بشأن هذا الحادث كانت باسم مصر ، والغرض من ذلك إظهار فرنسا بموقف المعتدى على حقوق الغير وعلى العكس من ذلك نجد كتشنر عقب دخوله الخرطوم قد سارع إلى رفع الراية الانجليزية مجللة بالسواد بجوار الراية المصرية ، وهما حادثان متناقضان ظهر كتشنر في أولهما بموقف المدافع عن حقوق مصر باعتباره موظفا مصرية يتقاضى أجره من خزانة الحكومة المصرية ، وظهرت إنجلترا فيه بموقف المدافع عن حقوق مصر في وادي النيل أمام فرنسا ، وفي ثانيهما كشفت إنجلترا عن نيتها الحقيقية ووضعت نفسها في موقف الشريك أو المطالب بحق الفتح حيث لا يوجد مارشان آخر يقف أمامها في الخرطوم .

لقد كان اسم حله فاشودة حينما استولى عليها الخديوي إسماعيل في سنة ١٨٦٥ لا يشير التشاؤم ولا يدعو إلى التطير ، ولكن إنجلترا تشاءمت وتطيرت من هذا الاسم فسارعت إلى استبداله باسم آخر ، قال لورد كرومر : لقد ترك اسم فاشودة منذ نحو سنة تشاؤما منه وأبدل باسم كودك وهو اسمها بلغة الشلوك أهلها (١) .

لقد تشاءمت إنجلترا من اسم فاشودة أو حادث فاشودة لأن القائد الانكليزي اضطر فيه إلى رفع الراية المصرية وحدها كما اضطرت إنجلترا وهي تعارض فرنسا أن تعترف بحقوق مصر في وادي النيل ولذلك استبدلت اسم فاشودة بكودك عسى أن يتطرق النسيان إلى الحادث المشؤم .

اتفاقية سنة ١٨٩٩

فرضت إنجلترا نصائحها على مصر ببرقية ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ ونشأ عن هذا القسر أنها وضعت نفسها في مركز القيم من الحكومات المصرية المتعاقبة ، قال السير ادوارد غراي أمام مجلس النواب الإنجليزي في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ : « إن إنجلترا تشغل من وجهة الدفاع عن مصالح مصر المركز الخاص للقيم » .

وعلى هذا الأساس تعتبر كل مساعدة قدمتها إنجلترا الى مصر في استعادة السودان من قبيل ما يقدمه القيم الى الموصى عليه . ولهذا اتخذت الراية المصرية وسيلة لإحراج القائد الفرنسي في حادث فاشودة واحتجت إنجلترا على فرنسا فيما أسمته « الاعتداء على أملاك الغير » باسم مصر وحدها لأن « وادى النيل من أملاكها بلا نزاع » .

هذا الوضع نقضته إنجلترا بأعمالها في سنة ١٨٩٩ إذ قامت بتسجيل أكبر غنم يمكن اغتصابه في وفاق عقده مع الحكومة المصرية ، أو بالأحرى أملمته عليها إملاء ، وبه نالت حق الاشتراك في إدارة الجزء الباقي من السودان .

ولا مشاحة في أن حقوق مصر قد اغتصببت اغتصابا فاحشا في هذا الوفاق رغم التصريحات العديدة التي أعلنها المعتمد البريطاني لورد كرومر من أنه لم تكن هناك نية أو رغبة عند وضع نصوصه في انتقاص حقوق مصر الشرعية (١) .

وإني أفصل هنا بعض المغانم والمكاسب التي ظفرت بها إنجلترا في مقابل حفنة من الجنود راحوا ضحية المعارك قد يروح مثلهم ضحية لانفجار منجم من

(١) انظر تقريره عن السودان في سنة ١٩٠١ .

مناجم الفحم في إنجلترا، وأبين كيف ألقى الإنجليز بحقوق مصر في الوحل .

سجل بهذا الاتفاق اغتصاب مديرية خط الاستواء بأسلوب ملتو، أبهم فهمه على الشعب المصرى آنذاك بل لا يزال هذا الأسلوب ملتويا مبهما وراء ستار من الألفاظ على بعض النابهين في وقتنا المائل . دونك هذه العبارة (١) التى وردت فى خطاب من المغفور له الأمير عمر طوسون إلى المرحوم (صاحب الدولة) محمد محمود باشا فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وسموه يشير إلى مديرية خط الاستواء التى فصلها الإنكليز عن السودان قبل إملاء اتفاقية ١٨٩٩ : « ولو احترمت هذه المعاهدة (اتفاقية ١٨٩٩) لكان أول واجب عاينا (إنجلترا) إرجاع هذه البلاد (مديرية خط الاستواء) وجعلها تحت إدارة حكومة السودان حيث إن هذه المعاهدة تشمل عموم الأراضى التى تكون منها السودان المصرى القديم كما كان عليه قبل الثورة المهدية ولكنها لم تفعل هذا الواجب ولم ترعه فى تطبيق هذه المعاهدة » .

والحق أن الاتفاقية لا تشمل « عموم الأراضى التى تكون منها السودان المصرى القديم » ومن بينها أراضى مديرية خط الاستواء . فقد ورد بالاتفاقية أن لفظ السودان يطلق على ثلاثة أقسام من الأراضى منها ما نص عليه البند الثانى من المادة الأولى (٢) بعبارة « الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية » ، ولما كانت أراضى مديرية خط الاستواء لم تدخل ضمن الأراضى التى افتتحتها حكومة جلالة الملكة بالاشتراك مع الحكومة المصرية بل قامت إنجلترا وحدها باحتلالها بعد إخلالها من

(١) تاريخ مديرية خط الاستواء للأمر عمر طوسون جزء ١ صفحة ٧ .

(٢) انظر نص المادة الأولى من الوفاق فى نهاية هذا الفصل .

الجنود المصريين قبل استعادة السودان فقد كان ذلك اعترافا بالحالة التي أوجدتها إنجلترا في تلك المديرية وهي فصلها عن السودان الحالي ، أعنى أن الحكومة المصرية التي كانت متربعة في كرسى الحكم في ذاك الوقت قد أقرت ضمنا فصل مديرية خط الاستواء عن وادى النيل وهو إقرار أبهم فهمه على الشعب البائس .

ومنذ ذاك التاريخ أصبحت مديرية خط الاستواء بنص الاتفاق لا تدخل ضمن الأراضي التي يدل عليها لفظ السودان . . . وبإلها من غنيمة ! وما طبق على مديرية خط الاستواء الوفيرة الخيرات سرى على جميع الملحقات التي أرغمت مصر على إخلائها في أخريات القرن الماضي . ومن المفارقات السياسية أن السودان الذى انتقصت أطرافه لتستقل إنجلترا بحكمها قد ضم إليه مدينة حلغا في الشمال على حساب مصر لتشارك في إدارتها .

والكسب الثانى رفع الراية الانكليزية مع العلم المصرى أو اشتراك إنجلترا في إدارة السودان . ويدعى السادة الانكليز أن رفع الراية الانكليزية لم يكن الغرض منه سوى تخليص السودان وقتئذ من الأشرار الدولية أو الامتيازات الأجنبية التي رزحت مصر تحت عبئها ، قال لورد كرومر من كلمة له يعال فيها السبب الذى من أجله لم تقم إنجلترا بدفع نصيبها في إعانة السودان : « ولقد سئلت مرارا لماذا لا تتحمل الخزينة الانكليزية قسما من النفقات اللازمة لإدارة البلاد ما دامت الراية الانكليزية تحقق عليها بجانب الراية المصرية ، وهو سؤال في محله ، ولكن الجواب عليه بسيط جداً عند جميع الذين يعرفون تاريخ الاتفاق المعقود في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وبموجب مواده منح السودان

مركزا سياسيا خصوصا ، وهو أن ذلك الاتفاق وضع خصوصا لتخليص السودان ومصر أيضا في إدارة شئون السودان من القيود الدولية المشوشة التي آلت إلى كثير من الاختلاط والارتباك في الإدارة المصرية .

فالحكمة في رفع الراية الانكليزية في رأى لورد كرومر الذى وقع المعاهدة لاتعدو تخليص السودان من الكابوس الدولى الذى فرضته الامتيازات الأجنبية على مصر ، وهى حكمة هزيلة تبدو فى أسمال بالية . فإذا كان لورد سالسبورى قد أوجد هذه البدعة فى عالم السياسة وتابعه عليها لورد كرومر بحجة إراحة السودان من الامتيازات الأجنبية فقد آن الأوان إذا لفصم هذه الشركة الشائنة بعد أن تخلصت مصر من الاشرار الدولية فى مؤتمر مونترى ، وأصبح لا محل للراية الانكليزية تخفق بجوار الراية المصرية لزوال السبب الذى كان يدعو إليها .

وعندى أن كلمة لورد كرومر لاتعدو أن تكون التماسا للعاذر وردا على سؤال المستنكرين : لم لا تشترك إنجلترا مع مصر فى إعانة السودان ورايتها تخفق فوق سراى الحاكم العام ؟ ولم تظفر إنجلترا بالغنم وتتحمل مصر وحدها الغرم ؟ .

قلت : وإن المادة التاسعة من هذا الوفاق التى نصت على اعتبار السودان تحت الأحكام العرفية بدعوى التخلص من الامتيازات فقد أصبحت غير ملائمة وليس هناك ما يدعو إلى استمرار هذا النظام ، اللهم إلا إذا كانت النية على تقييد الأفكار واستمرار الضغط فى جنوبى الوادى .

* * *

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ ورقة نصيب رابحة فازت بها إنجلترا فى سباق عالمى بل هى أجدى فائدة عليها من ورقة النصيب العالمية لأن الربح يتجدد فى كل عام ، ورغم هذا السكسب العديم النظير نتساءل عن السبب الذى من أجله

تلفطت انجلترا في ضم الراية المصرية إلى الراية الإنجليزية في السودان ولم
تضمه إلى مديرية خط الاستواء وملحقات السودان ، ولا مساع للشك في أنها
كانت تتمنى أن يكون مصير باقى السودان أو السودان الأعرج الحالى كمصير
مديرية خط الاستواء تابعا لوزارة المستعمرات مباشرة ، وليس أدل على
ذلك أنها لم تقم بتنفيذ تعهداتها بالاتفاقية من وقت إمضاها بل كانت تعمل
وفق مصالحها وحدها ، واحتجاج المغفور له سعد باشا زغلول فى حادث تمثيل
السودان فى معرض ومبلى للمستعمرات ثم احتجاجه على قيام الحاكم العام
بمخاطبة الوزراء المصريين عن طريق المعتمد البريطانى بالقاهرة مايدل على
إغفال بريطانيا القيام بتعهداتها المنصوص عنها فى الاتفاقية وأنها كانت تود
لو ضمت السودان فى ذلك الوقت إلى مجموعة مستعمراتها .

ولكن انجلترا كانت مضطرة إلى إشراك مصر معها فى الحكم .

لأن السودان كان فى أشد الحاجة إلى العمال والجنود والموظفين
المصريين لتسيير دفة الإدارة والأعمال عقب عهد انتشرت فيه الفوضى
والمجااعات والأوبئة ، وكان فى حاجة إلى الأيدى المصرية لترميم وإصلاح
ما خربه الدراويش وإنشاء المؤسسات اللازمة للإدارة الجديدة ، ويظهر لنا
مدى الحاجة إلى الجهود المصرية إذا علمنا أن تعداد السكان قبل الثورة المهدية
كان ٨,٥٠٠,٠٠٠ نسمة فإذا بهذا العدد ينخفض إلى ١,٨٠٩,٥٠٠ نسمة
فى سنة ١٨٩٩ أى أن كل مائة نفر فى السودان فى منهم ٧٩ وبقى ٢١ فقط ،
وهذا العدد الباقى من السكان كان فى حالة يرثى لها من البؤس والشقاء ، وما كان
مستطاعا أن يتكفل هؤلاء البائسون ومنهم العجائز والنساء والأطفال والمرضى
بتعمير السودان تحت الإدارة الإنكليزية وحدها .

فالمصريون وحدهم من عسكريين ومدنيين هم الذين قاموا بتشبيد قصر
الحاكم العام ومبنى إدارات المالية والحربية والعدل والداخلية والزراعة ومبنى

مصلحة البريد والتلغرافات والتليفونات ونحو أربع عشرة ثكنة للجنود في الخرطوم ، والخرطوم بحرى أم درمان عدا مخازن الأسلحة والمهمات ومخازن مصانع الجيش والسجن العمومى وسجن الخرطوم العسكرى وحصن الدفاع ومستشفى الجيش المصرى وكلية غوردن والحاجز المائى أمام مدينة الخرطوم ومبنى مديرية الخرطوم ومبان عديدة أخرى كما اشتركوا فى إقامة خمس ثكنات للجيش الإنكليزى . . . فتأمل

وكانت إنجلترا فى حاجة إلى الأموال المصرية لسد عجز الميزانية السودانية وقد سبق أن رأيت لورد كرومر يخلق أسبابا واهية يتعلل بها فى عدم تحمل الخزانة الإنكليزية نصيبها فى النفقات ، لأنه كان يعلم يقينا أن الحكومة الإنكليزية التى تقدم على دفع هذه النفقات تثار عليها ضجة فى مجلس العموم ولأن رأى العام البريطانى لا يوافق على قيام حكوماته بصرف أموال الدولة فى بلد غريب ولو كان هذا البلد من مستعمرات التاج .

كما كانت فى حاجة إلى نفوذ مصر الإسلامية ، وثورة الدراويش كانت من الثورات الموسومة بالطابع الدينى ولم تسكن البلاد قد تخلصت بعد من آثار هذه الثورة ومن الفتن الدينية التى لقحها بها المهدي .

قال السير دن غورست فى تقرير له عن السودان : « امتازت السنة العاشرة من احتلال السودان باضطراب القبائل وجموحها فاضطرت الحكومة إلى استعمال القوة المسلحة ثلاث مرات لقمع الفتن الداخلية وقد أظهرت الحوادث الأخيرة أن موت المهدي وتقويض حكم خليفته لم يحجوا الاعتقاد بالمهدية محجوا تاما ، وأن هذا الاعتقاد قد يوقع الأمن والطمأنينة فى البلاد فى الخطر من جديد إذا لم يراقب بعين الاهتمام ويرد على أعقابها كلما حاول الظهور والتقدم إلى الأمام » . يشير بذلك إلى ظهور عدة ثورات فى تلك السنة

ومن ضمنها ثورة عبد القادر محمد إمام ودحوبه من قبيلة الحلاوين بالجزيرة
وكان من أكبر أنصار المهدي وخايفته عبد الله التعايشي .

وقال لورد كرومر قبل هذا : « ادعى محمد ود آدم من سكان غابات سنار
أنه النبي عيسى فطلب رجال الحكومة منه أن يكذب ماشاع عن نبوته فنصب
راية وادعى الوحي وحاول أن يجمع أهل تلك الناحية حوله ، فانضم إليه
أحد عشر نفسا وأراد رجال البوليس أن يقبضوا عليه فهجم هو وأعوانه
على ضابط البوليس اليوزباشي زكي أفندي واصف وقتلوه ، وكان رجال
البوليس قليلي العدد فأطلقوا النار عليه وعلى أعوانه فقتلوهم » .

وقعت هذه الحوادث وغيرها رغم إعلان الحكم الثنائي ، فما ظنك بما كان
يقع لو انفردت إنجلترا المسيحية بحكم السودان في ذلك الوقت وأبعدت
مصر عنه ؟

يضاف إلى الأسباب المتقدمة حاجة إنجلترا إلى العلم المصري تحتمى به من
ثائرة الدول الأوربية ولا سيما فرنسا منافستها ، انظر إلى تصريح لورد
سالسبري رئيس الوزارة البريطانية لمسيو كورسيل في ١٢ أكتوبر سنة
١٨٩٨ وهو يأخذ فيه على فرنسا موقفها في حادث فاشودة : « كان وادي
النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر » تدرك مدى حاجتها إلى اشتراك مصر معها
في الإدارة ولو اسما .

ولولا هذه العوامل جميعا لأصبح مصير السودان الحالى أو السودان
الأعرج كهمير مديرية خط الاستواء تابعا لوزارة المستعمرات البريطانية .

ويؤيد هذا الرأي أن إنجلترا لم ترع تنفيذ الاتفاقية بيد إبراهيم إنما كانت
تعمل وفق مصالحها الذاتية فانفردت بحكمه فعلا وأشرت مصر في إدارته
اسما . وهكذا انحصرت رسالة مصر منذ توقيع هذه الاتفاقية الشؤم في تزويد

السودان بالمال اللازم وهو مال كان يقدمه الفلاح المسكين من دمه ثم بقوة من الجيش لتسكين الفتن الداخلية والمحافظة على الأمن ثم تعمير البلاد وإيفاد الموظفين المصريين لإدارة دفة العمل حسبما تشاء الإدارة الإنكليزية المتصرفة في شؤنه .

إن هذه الاتفاقية باطلة وشؤم على مصر أوهى كما قال صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا في سنة ١٩١٩ : ولو أحصيت الجراح التي أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطاني إلى عام ١٩١٤ لكان أبغدها غورا وأشدّها إيلا ما ذلك الجرح الدامي بل ذلك الجرح المميت الذي أحدثته اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

وفيا يلي نص الاتفاقية للرجوع إليه : —

وفاق بين حكومتى

جلالة ملكة الانجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر

بشأن إدارة السودان فى المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحرية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالى الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانون الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث إنه تراهى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بمالهما من التفويض اللازم لهذا الشأن على ما يأتى وهو :

١ - تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا - الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . أو

ثانيا — الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة . وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية . أو

ثالثا — الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

٢ — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط .

٣ — تفرض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب « حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بأمر عال خديو بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديو يصدر برضا الحكومة البريطانية .

٤ — القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويلها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منها ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحويل أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجنب العالي الخديوى .

٥ — لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر

العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

٦ — المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أى دولة أو دول .

٧ — لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولسكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج .

ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدر الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

٨ — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

٩ — يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

١٠ — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

١١ — ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان وتصديره منه
وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة لاتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

١٢ — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما
على تنفيذ معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال
الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها
أو تشغيلها .

القاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

إمضاءات (كرومر) (بطرس غالى) .

مذكرة — نسخت اتفاقية ١٠ يوليو ١٨٩٩ ما كان لمدينة سواكن
من الاستثناء المنصوص عنه في المواد ٢ و ٨ و ٩ من وفاق ١٩ يناير .

ظهور الاتفاقية

في خريف سنة ١٨٧١ دخلت مصر رأساً في محادثات مع مندوبي الدول الأوروبية دون أن تحصل على إذن من الباب العالي لوضع نظام تصليح به الامتيازات الأجنبية في مصر . فما كان من الباب العالي إلا أن اعترض على هذه المحادثات مستمداً حقه من معاهدة لندن والفرمانات السلطانية التي حرمت على مصر أن ترتبط بأية معاهدة أو تعقد أى وفاق دون الحصول على موافقة الباب العالي على الدخول في المفاوضات والارتباط بالمعاهدات الدولية .

ونزولاً على رغبة الباب العالي اضطر نوبار باشا ناظر النظار إلى السفر مع مندوبي الدول إلى القسطنطينية (استانبول) حيث أعيد تأليف اللجنة الدولية التي قامت بوضع مشروع قامت على أساسه المحاكم المختلطة التي افتتحت في سنة ١٨٧٥ .

هذا الحادث نسوقه مثلاً لبيان ما كان للفرمانات السلطانية من سلطة التحريم على مصر أن تدخل في مفاوضات أو ترتبط بمعاهدات دون الرجوع إلى الباب العالي للحصول على موافقته .

أولاً — وهذا التحريم كان يعلمه وزير خارجية إنجلترا حق العلم ، ولكنه في عام ١٨٩٩ أغفل اتباع هذه الفرمانات ومعاهدة لندن وأوعز إلى العميد البريطاني في القاهرة أن يعقد مع مصر هذا الاتفاق دون الاستئذان من الباب العالي .

ويالها من خطوة باطلة تعارض تلك العبارة التي وردت ضمن خطبة العرش لجلالة الملكة فكتوريا في البرلمان الانكليزي : « سأبذل أقصى ما لدى

من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق الموجودة فعلا سواء أكانت أقرتها فرمانات السلطانية أم الاتفاقات الدولية المختلفة .

فمن هذه الناحية تعتبر الاتفاقية باطلة لأنها لم تستند إلى القانون ، ولكن السادة الإنجليز يذهبون إلى أن هذا البطلان المزعوم - على فرض التسليم بصحته - قد فقد قوته في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٩) باعتاف تركيا في معاهدة سيفر بالحالة التي أوجدتها انكسارها في مصر والسودان وهو رد لا يسلم من النقد لأن الممثلين الأتراك وقعوا معاهدة سيفر ، وهم مقسورون على توقيعها تحت الضغط السياسي الحربي .

ومهما كان الأمر فإن الفريق الانكليزي يدافع عن موقفه ببعض الحجج فيقول :

(١) إن القول بأن مصر قد وقعت الاتفاق مكرهه مرغمة تحت الضغط الانكليزي هو وسيلة يقصد بها الانفلات من قيود الاتفاق ، وإننا إذا سلمنا بأن مصر قد أرغمت على توقيعها فهناك معاهدات أكره المغلوبون على توقيعها بقوة الحديد والنار - فهل يجوز لهؤلاء ألا يحترموا أحكامها ؟

(٢) إن مصر هي التي وقعت الاتفاقية مع إنجلترا فلا يصح لها أن تتخذ عدم تسليم تركيا بها ذريعة لبطلانها . أو بتعبير آخر إن مصر هي التي ارتبطت مع إنجلترا فلا يجوز لها أن تنفلت من روابط الاتفاق ، وفقا للقاعدة الأصولية « من سعى في نقض ما تم على يديه فسعيه مردود عليه » .

(٣) وإذا سلمنا بزعم المصريين أن عدم اعتراف تركيا بالاتفاقية يبطلها فينشأ عن هذا التسليم اتجاه جديد مضاد لصالح المصريين ، وهو أنهم تعاقدوا على ملك الغير مما يترتب عنه أن إنكار حق التعاقد قد أصبح من حق تركيا ، وهذا الحق قد تأيد بعدول تركيا عن التمسك بحقوقها في مصر في معاهدة سيفر ثم في لوزان في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ .

أما الفريق المصرى فيحتاج هذا الدفع الانكليزى قائلا .

(١) لم توقع مصر الاتفاقية إلا مقسورة عليها تحت ضغط بريطانى ، و فرق كبير بينها وبين الأمم المغلوبة على أمرها التى وقعت المعاهدات بقوة الحديد والنار ؛ لأنها - مصر - لم تغلب على أمرها فى حرب مع الانكليز بل كان محجورا عليها ، وإذا فرضنا أن النظارة المصرية التى كانت تحكم البلاد فى ذلك التاريخ رفضت توقيع الاتفاق فقد كان عليها أن تستقيل لأنها بهذا الرفض تكون قد خرجت على النصائح البريطانية التى فرضتها برقية أرل غرانفيل فى ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ على جميع النظارات المصريين ، وحينئذ لا تعدم بريطانيا نظارة أخرى تنقاد لرغباتها كما حدث حين النصح بإخلاء السودان .

(٢) لم تعترف تركيا بالاتفاق عند توقيعه بل احتججت على إبرامه . فهو باطل . أما تنازلها عن حقوقها فى مصر فى معاهدة سيفر ثم فى اتفاقية لوزان فهو تنازل لا موجب له لأن إعلان الحماية على مصر قد أزال السيادة التركية عنها من شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فضلا عن أن تركيا اعترفت قبل معاهدة سيفر باستقلال مصر وجعلت لها حرية تقرير مصيرها السياسى ، فكيف يصح لتركيا أن تتنازل عن حقوق سبق لها أن تنازلت عنها ؟ !

والنتيجة أن إنكار حق التعاقذ قد أصبح من اختصاص مصر وحدها بعد إعلان الحماية واعتراف تركيا بحقوقها فى تقرير مصيرها .

(٣) بنى الاتفاق على « حق الفتح » رغم أن الفتح لم يحدث إلا باسم مصر ، وحادث فاشودة شاهد تاريخى على أن الفتح قد تم باسم مصر وحدها ، أما ما قدمته إنجلترا لمصر من المساعدات فهو من قبيل ما يقدمه القيم على المحجور عليه ، وما كان كتشير قائد الحملة سوى موظف تقاضى أجره من الحكومة المصرية أو من جيب الفلاح المصرى .

بهذا الكلام وغيره تكلم المفاوض المصري ، وبمثل هذا الكلام وغيره حاور الحمل الذئب وأطال في الحوار وأسهب في الإقناع غير أن الذئب لم يستسغ حوار الحمل بقدر ما استمرأ لحمة العبيط .

فما السبب ؟

كيفما أدرنا الكلام على وجوهه العديدة فلا خير من مجابهة الواقع ، وليس ثمة أكثر إبانة وأفصح من هذا الواقع الذى يعرفه الجميع ويلسه العالم بأسره ، ويلخص فى عاملين قويين وقفا حتى الآن حائلا دون تحقيق الأمانى القومية ، ولعلهما عامل واحد هو ازدياد نفوذ إنجلترا واطراد قوتها لا سيما بعد الحرب العالمية الأولى وضعف مصر فى ذلك الوقت أمام القوى الانكليزية .

هذا هو السبب الرئيسى فى إخفاق المفاوضات وفشل المحادثات فى موضوع قوميتنا ، وكل ما نملكه فى أيدينا الآن هو القوة الأدبية التى نستمد منها من عدالة قضيتنا ومن أخلاقنا القوية السمحة .

هذه القوة الأدبية هى التى نواجه بها أوروبا المادية المتعطشة إلى دمائنا وفى ذات الوقت نقاوم بها السوس الذى ينخر فى عظامنا . وما أشد حاجتنا إلى النزود من هذه القوة .

نمانيه ونهر نوبه عاما

قام في مصر حزبان على خدمة المسألة السودانية ولكنهما تداربا في طريق الوصول الى الحل لأن خطة الدفاع لديهما متغايرة .

فالحزب الأول هو حزب المرحوم مصطفى كامل باشا، ومن رأيه أن الحرية ليست موضوعا للمفاوضة ، فوادی النيل ملك لنا من منبعه الى مصبه ونحن لا نقبل المساومة في حقوقنا المشروعة . وإذا كان حتما تنظيم العلاقات بيننا وبين هؤلاء السكسونيين فلتسكن المفاوضات في ذلك بعد الجلاء عن وادی النيل ، ووسيلتنا الى بلوغ أهدافنا المثالية هي « الزمن » و « الفرص » فبفوات الوقت نستطيع أن نعمل لتقوية روحنا المعنوی وصقل عقولنا وتهذيب سجايانا وحينما تسنح الفرصة لتقرير مصيرنا نهتبلها فنقف أمة متراسة الصفوف تستعذب الجهاد وتسترخص الروح في سبيل الذود عن حريتها وقوميتها ، ولهذا لا يصح لنا أن نقر اتفاقية سنة ١٨٩٩ ولا نعترف بأى اتفاقية أخرى تدس لنا عن طريق المساومة الرخيصة ، لأن المساومات مهما قيل فيها فهي إقرار لحالة كلها إجحاف بحقوق سكان هذا الوادی .

وفي اعتقادی أن الباب العالی كان له أعظم التأثير في خطة هذا الحزب . فهي تشعرنا بأنها ملقحة باللقاح التركي ، والأترک في عهد رسول الوطنية مصطفى كامل كانوا أصحاب السيادة الاسمية في القطر وهم بهذه الصفة لا يقبلون دخول مصر في مفاوضات مع الانكليز لأن المفاوضات لاتعدو أن تكون محاولة لتنظيم العلاقات بين دولتين أو أكثر ، والأترک لا يرضون عن هذا التنظيم السياسي الذي يغزل أيديهم وينقص من سلطتهم على الوادی ، ومن هنا ظهر الشعار الوطني « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » .

وكان المرحوم الإمام الشيخ محمد عبده لا يقر هذه الخطة ولا يجرى معها في عنان ، وكان يرى في مقالات هذا الشاب الحمس «مجموع نوبات عصبية بعضها شديد وبعضها خفيف» (١) . وكان طيب الله ثراه يروج لفكرة التباعد عن الأتراك ، أولئك العلوج الذين كانوا يحتقرون الفلاحين المصريين البائسين والعرب جميعا ، وكانت مسبة «فلاح خر سيس» أقل ما يتفهم بها التركي في ذلك الزمن في عنجهية وغطرسة .

وعلى هذا النهج سار حزب الأمة القائل بسياسة التفاهم والتدرج والعزوف عن العواطف الفائرة والحماس الأهوج الذى لا يفيد الأمم العزلاء ، وتولد عن هذا الحزب فيما بعد جميع الأحزاب الأخرى من وفديين ودستوريين وسعديين وكتليين ، وبعضها تكون لأسباب شخصية لا لاختلاف المناهج وتغاير الخطط .

استمر هذان الرأيان على خدمة القضية الوطنية حتى إعلان الحرب العالمية الأولى ، فلما أعلنت تركيا حرية مصر فى تقرير مصيرها ثم أعلنت انجلترا الحماية عليها جمد الوطنيون على خططهم ولم يتناولوا برنامجهم السياسى بالتعديل ، ويشاء تطور الزمن وتقلب الظروف أن ينتصر الحزب الثانى ويفوز بأغلبية ساحقة تحت اسم جديد هو « الوفد المصرى » وبرئاسة سعد زغلول باشا ، انتصر هذا الحزب رغم ما فى خطة الوطنيين من الإغراء والاستهواء وما تتضمنه من مثالية تستهوى النفوس .

وفى رأى الوفديين أن الخير فى تناول المسألة السودانية فى اتفاقية خاصة بها بعد أن تحقق الأمانى الوطنية بالنسبة لمصر ذاتها حيث تصبح أقدر على تحقيق أمانها فى السودان إذا ما استقرت أحوالها وقويت شوكتها ، ويقولون إن المسألة السودانية مسألة شائكة تستلزم المرونة من المفاوض والتصلب فيها يؤدى إلى تأخير حل المسألة المصرية .

تلك هي سياسة الوفدين الرسمية ؛ أما أقوالهم العمومية التي تنثر في المحافل وعلى الجماهير فهي غفل من هذا « التأجيل » المرسوم في سياستهم ، وتلخص في تلك العبارة المشهورة (السودان لنا ليس لغيرنا) دون إعلان الجماهير بالكيفية التي سيؤول بها السودان اليهم .

وهنا أستعرض لك المحادثات التي دارت بشأن السودان بين مصر وبريطانيا منذ أن وضعت الحرب العالمية أوزارها إلى تاريخ بدء المفاوضات التي انتهت بتوقيع معاهدة أغسطس سنة ١٩٣٦ . هذه المعاهدة التي أسماها رفعة مصطفى النحاس باشا معاهدة الشرف والاستقلال

ففي سنة ١٩١٨ تألف الوفد المصري برئاسة سعد زغلول باشا ، وأرسل مذكرته إلى مؤتمر الصلح الذي عقد في أدبار الحرب العالمية الأولى معلنا عن رأيد في مسألة السودان بقوله : « إننا بطلبنا إرجاع السودان الى مصر نريد أن نجعله شريكا ، له مالنا ، وعليه ما علينا » وحدث أن اشتعلت الثورة في سنة ١٩١٩ في مصر والسودان لتصلب الانجليز وتعنتهم وألفت لجنة مانر في سنة ١٩٢٠ للنظر في أسباب هذه الثورة ودوافعها وتقديم اقتراحاتها بخصوص تنظيم الحماية الانكليزية ، وكان من رأى اللجنة أن موضوع السودان « خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر » .

ويظهر أن سعدا وصحبه اصطنعوا المرونة السياسية فرأوا أن الأفضل إرجاء حل هذه المسألة ريثما تستقر الأمور في مصر باتفاق يعقد مع بريطانيا على وجه يرضى الأمانى الوطنية ويمنعها شيئا من العزاء . ولهذا قدم الوفد مشروعه المشهور في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ متضمنا : « مسألة السودان موضوع اتفاق خاص . »

ولما كان لورد ملنر قد اتفق على ألا يتفق مع المصريين في مسألة السودان

فقد أعرب عن هذه النية في كتاب أرسله الى المرحوم عدلى يكن باشا في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ — قال : « إن البلدين يختلفان اختلافا عظيما في أحوالهما ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر . إن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لأى تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة » .

وانقطعت المحادثات بين الفريقين لعدم قبول مشروع ملنر ، ثم عادت الحكومة الإنجليزية فأبدت رغبتها في مفاوضة الحكومة المصرية ، ولهذا الغرض جرت محادثات بين المرحوم عدلى يكن باشا ولورد كيرزن في سنة ١٩٢١ ، وفي مشروع كيرزن نصت المادة ١٧ على أن تتعهد مصر بالاستمرار في تقديم نفس المساعدات الحربية التى كانت تقدمها في الماضى إلى حكومة السودان أو تقدم إليها بدلا منها إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام ، ولم يرد بها أى إشارة لاتفاقية سنة ١٨٩٩ أو إجراء أى تعديل فى مركز مصر من السودان . وقد رفضت هذه المحادثات .

وازداد اشتعال الثورة فى سنة ١٩٢١ بسبب البلاغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ونفى سعد وأصحابه فاضطرت إنجلترا إلى تقديم « ترضية » إلى المصريين هى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ محتفظة فيه بالسودان إلى أن يتم الاتفاق عليه بمفاوضات حرة تجرى بين البلدين ، ويلاحظ فى هذا التحفظ أن إنجلترا أقلعت عن القول بعدم المفاوضة فى المسألة السودانية وهو الرأى الذى أبداه لورد ملنر فى كتابه إلى عدلى باشا .

وفى سنة ١٩٢٤ دخل سعد زغلول باشا فى محادثات مع مستر رامزى

ماكدونالد رئيس وزارة العمال ، هذا السياسي الذي صرح لسعد قبل أن يتقلد الوزارة أن المسألة المصرية لن تستغرق من وقته أكثر من الوقت الذي يقضيه في تناول فنجان من الشاي .

وقبل أن يذهب سعد إلى لندن للمفاوضة خاطب نواب الأمة في جلسة ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ (١) : « . . . فإذا تمكنت من الذهاب إلى المفاوضات فلا أقول إن السودان غير مملوك لنا ، بل أقول إنه ملكنا وإنه جزء لا يتجزأ من مصر ، ويجب أن يرد إلينا ، وأقيم الدليل على هذا ، والدليل تعلمونه حضراتكم ويعلمه كل واحد منكم ويحفظه كل مصري . فإن نجحنا فيها ونعمت وإلا والينا الاحتجاج وعملائنا كل ما يعمل به شعب مهضوم الحقوق لاستخلاصها » .

وفي لندن فشلت المحادثات مع وزارة العمال ، جاء بالكتاب الأبيض الذي أصدرته إنجلترا عن هذه المحادثات « ويؤخذ من كل ما جرى لي (مستر ماكدونالد) من المحادثات مع زغلول باشا في مسألة السودان أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذي صرح به في أقواله العمومية » .

« والنتيجة أن الحكومة البريطانية لا ترغب في تشويش الاتفاقات الحالية » .

ولما وقعت حادثة مقتل السردار لي استاك في نوفمبر سنة ١٩٢٤ انتهزت انكلترا الفرصة فنقضت العمل باتفاقيتي ١٨٩٩ وأمرت بسحب الجيش المصري والموظفين المصريين من السودان .

ومن الاطلاع على بعض فقرات وردت بالكتاب الأبيض يتضح أنهم كانوا ينوون إخلاء السودان من المصريين كي يخلو لهم الجو ، وأنهم كانوا يترقبون الفرصة الصالحة لتحقيق أغراضهم وقد رأوا في حادث مقتل السردار

(١) مضبطة مجلس النواب عن شهر يونيو سنة ١٩٢٤ .

هذه الفرصة ، وهالك بعض الفقرات التي وردت بالكتاب « نقل لى (مستر ماكدونالد) أن زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيو الماضى بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة . . على أن الأقوال التى من هذا النوع لابد أنها أثرت فى عقول المصريين المستخدمين فى السودان ووجد الرعايا المصريون المستخدمين فى حكومة السودان مشجعا جعلهم يقدرّون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية وتكون النتيجة أنه إذا استمر هذا الحال بالرغم من وجود أى اتفاق يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام » ، وكان أن أبعدت إنجلترا المصريين الذين رأت فيهم « مصدر خطر على الأمن العام » . عن طريق التهديد بالبوارج وهى حالة لا يترتب عليها نتيجة قانونية .

وفى سنتى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ تحادث المرحوم عبد الخالق ثروت باشا مع السير اوستن تشمبرلين بواسطة المندوب السامى فى مصر ، وكانت النتيجة النهائية للمشروع البريطانى أنه صدر دون الإشارة إلى السودان ، رغم أن ثروت باشا اكتفى بأن يطلب فى مشروعه إعادة الحالة فى السودان إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ على أن تسوى مسأله فى المستقبل .

وفى صيف سنة ١٩٢٩ تفاوض المغفور له محمد محمود باشا مع مستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية واقترح النص الآتى لحل هذه المسألة : « مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياها الاتفاقات المشار إليها » .

وفى سنة ١٩٣٠ دخل مصطفى النحاس باشا فى مفاوضات مع مستر

هندرسن على أساس مفاوضات سنة ١٩٢٩ أى على أساس النص الذى ذكرناه فيما يختص بمسألة السودان .

قال النحاس باشا مخاطبا مستر هندرسن : إن كل ما أريده هو عدم الإشارة مطلقا إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لأنهما بمقتوتتان في مصر كل المقت ، ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على إعطاء إنجلترا نصيبا في إدارة السودان ، ومادمننا نشير إلى وجوب اشتراك الطرفين في إدارة السودان فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ولم تقبل في يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليها ، وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان في الإدارة اشتراكا فعليا إلى أن توضع اتفاقات جديدة ، فأى غضاضة في ذلك وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟ .

ويستفهم مستر هندرسن عما يقصده النحاس باشا بعبارته « الاشتراك الفعلى » فيجيبه النحاس باشا : إن المقصود هو رفع القيود الموضوعية على حرية المصريين بالنسبة للسودان أى حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك ثم جعل الإدارة السودانية في أيدي المصريين والإنجليز على السواء ، فيستوضح مستر هندرسن : عن الذى يعين الموظفين المصريين في السودان ، فيجيبه النحاس باشا : بأنها الحكومة المصرية ، وهنا يعلنه مستر هندرسن : باستحالة ذلك لأن الحاكم العام هو المسئول وحده عن النظام الإدارى والعسكرى في السودان ، وإزاء ذلك نرى المفاوضات المصرى وهو يروغ من هذه العقبة فيبدى للمفاوض الانكليزى بأنه في الامكان تنظيم وتحديد الاشتراك الفعلى في الإدارة فيما بعد ، والمطلوب الآن هو التسليم بمبدأ الاشتراك في الإدارة اشتراكا فعليا لعدم ابتعاد الاقتراح عن روح اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ فيعتذر مستر هندرسن بحوادث سنة ١٩٢٤ وصعوبة حمل البرلمان الانكليزى على قبول هذا المبدأ .

ثم ينصرف الفريقان وهما متعهذان على وضع صيغة يحل بها هذا الإشكال ، وبالرغم من أن الجانبين المصرى والانكليزى اتفقا أخيرا في هذه المسألة وأنهما تبادلا التهانى فقد حدث بعد ذلك أن مستر هندرسن أنبأ المفاوضين المصريين أن مجلس الوزراء البريطانى قد رفض الأخذ بهذه المادة . ونصها :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين وكإحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما - وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية . »

وظاهر أن هناك فرقا بين النص الذى انتهت إليه محادثات سنة ١٩٢٩ وهذا النص وينحصر في العبارة التى تشير إلى عدم الإخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية ثم معاودة الاتفاق على كيفية تطبيق الاتفاقيتين .

ولمناسبة فشل هذه المحادثات أسوق هذه الكلمة التى عبر فيها المرحوم صاحب السمو الأمير عمر طوسون عن رأيه في حل المسألة السودانية - قال (١) : « قد أقام جميع من فاضوا الحكومة البريطانية من المصريين على اختلاف نزعاتهم الحزبية الدليل على أن المسألة السودانية كانت دواما السبب في حبوط المفاوضات وقطعها ؛ لذلك أرى بعد هذا أن يبدأ بحل مسألة السودان قبل حل مسألة مصر لأن الأولى تفوق الثانية وليس من المعقول حل المسألة

(١) من مقال لسموه تحت عنوان حقوق مصر والسودان نشر بمجريدة المقطم في

الثانية فى المرتبة وترك المسألة الأولى لآخر الأمر . حتى إذا فرغ المفاوضون أو كادوا ، جاءت مسألة السودان فأفضت إلى قطع المفاوضات . فلو عكس الوضع واتفق على مسألة السودان أولا لوجد أن الاتفاق عليه يدعو حتما إلى سهولة الاتفاق على مصر ، فقد يستطيع المصريون أن يتنازلوا عما يستطيع التنازل عنه فى مصر . أما مسألة السودان فتمسكهم بحقوقهم فيه أشد التمسك أمر واجب لا هوادة فيه ؛ لأنه فضلا عن كونه جزءا لا يتجزأ من مصر فمسألته فى حقيقة أمرها مسألة حياة أو موت .

وقد ظلت المسألة المصرية السودانية معلقة الى أن وقعت الحرب الحبشية الإيطالية ورأت بريطانيا : أن الخير فى الاتفاق مع المصريين كى تضمن مساعدتهم لها وتأمين على خطوط مواصلاتها عند وقوع الكارثة .

المادة ١١ في الميزان

ظلت المسألة السودانية أعواما طويلا دون حل لم تفلح بريطانيا خلالها في إخماد الشعلة الوطنية، بل زادت الأيام السود تألقا وسناء، فلما وقعت الحرب الإيطالية، وظهرت نذر الشر في الأفق وخيف من وقوع حرب عالمية ثانية داعمة، رأت بريطانيا أن الخير في تقديم ترصيتين في الشرق أولاهما للهنود في الشرق الأقصى وثانيتهما للمصريين في الشرق الأوسط كي تأمن جانب الهنود والمصريين إن اشتبكت في حرب مع اليابانيين والألمانيين والإيطاليين. ولما كان الوقت أنسب الأوقات للدخول في مفاوضات مع إنجلترا فقد تألفت لهذا الغرض الجهة الوطنية بتشجيع من الملك الراحل المغفور له فؤاد الأول، وأرسلت الجهة إلى المندوب السامي في مصر خطابا أشارت فيه إلى قبولها إبرام معاهدة بالنصوص التي انتهت إليها محادثات سنة ١٩٣٠. ولما كانت مسألة السودان من ضمن المسائل التي لم تحل في تلك المحادثات فقد أشير إليها في نهاية ذلك الخطاب بعبارة « وأن تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات ».

وبعد التمهيد بمحادثات دارت بين الطرفين دخلت بريطانيا مع مصر في مفاوضات أسفرت عن عقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ لرغبة الدولتين في « توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما ».

وكان غرض المفاوض المصري بشأن المسألة السودانية: هو تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ تطبيقا فعليا وإلغاء الحالة التي أوجدها البريطانيون في السودان بعد سنة ١٩٢٤ أي الإنفراد بإدارته وحدهم، وذلك مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩.

وفي هذا المقام لا نرى خيرا من إيراد أقوال المؤيدين والمعارضين للمادة (١١) الخاصة بهذه المسألة لنحكم على ضوئها على قيمة هذه المادة في وقت إبرامها ثم على قيمتها في وقتنا المائل

* * *

وهاهي ذى أقوال المؤيدين الرسميين لهذه المادة :

ألقى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا بيانا عن المعاهدة بجملة مجلس النواب المنعقدة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ أشار فيه إلى المسألة السودانية مع داما حصات عليه مصر من المغنم والمكاسب في هذه المادة - قال :

« تعلمون حضراتكم أن هذه المسألة كانت علة فشل المفاوضات في سنة ١٩٣٠ ، فقد كان الانجليز يرمون إلى إقرار الحالة التي أوجدوها في السودان في سنة ١٩٢٤ حينما أخرجوا الجيش المصري وأخرجوا الموظفين المصريين منه .

وتعلمون أننا انتهينا في المفاوضات المذكورة إلى قبول اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ كخطوة أولى لها ما بعدها ، وطلبنا تنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين تنفيذا فعليا فلم يقبل الانكليز ، ولذلك فشلت المفاوضات .

أما في هذه المعاهدة فإننا مع الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ توصلنا إلى الاتفاق على تطبيق هاتين الاتفاقيتين تطبيقا فعليا وذلك بالمسائل الآتية :

أولا : عودة الجيش المصري إلى السودان ، فبمجرد تبادل التصديق على المعاهدة يسافر ضابط مصري كبير إلى السودان ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التي يقيمون بها والشككات الضرورية لهم ، كما أننا اتفقنا على أن يعين الحاكم العام ضابطا مصرية سكرتيرا حريبا له ،

نويسرني أن أخبركم أن محادثتي الأخيرة مع الحاكم العام أظهرت لي مقدار حسن النية الذي يحذوه وملائي ثقة بأن الجيش المصرى ستكون له نفس مكانة الجيش البريطانى الموجود فى السودان سواء بسواء .

ثانيا : يعين المصريون كما يعين البريطانيون فى وظائف حكومة السودان التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وقد راعينا فى ذلك ما يجب علينا نحو اخواننا السودانيين من العمل على رقيهم ورفاهيتهم وتقديمهم . وبالطبع لا يكون هذا التعيين إلا عند خلو الوظائف بالتدريج إذ لا يمكن إخلاء الوظائف المشغولة دفعة واحدة .

ويرقى الموظفون المصريون إلى أعلا الدرجات ، ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس فى مجلس الحاكم العام وهى بمثابة الوزراء عندنا ، وبذلك أصبح نصيب المصريين فى وظائف حكومة السودان على قدم المساواة التامة مع الإنكليز .

كذلك اتفقنا على تخويل مفتش الرى فى السودان (وسيكون مصريا) حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر فى الشؤون المتعلقة بمهام وظيفته . وقد يصل هذا المفتش بكفاءته وجدارته إلى الاشتراك مع المجلس فى نظر جميع المسائل الأخرى .

كما أننا اتفقنا على ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم ، وبطبيعة الحال بقيت سلطة وتعيين الموظفين العسكريين والمدنيين مخولة للحاكم العام لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ويقوم مقام الطرفين فى إدارة السودان حتى يتم الاتفاق على تعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

ومن هذا كله ترون أنه قد أصبح للمصريين نصيب فعلى فى إدارة السودان سواء فى ذلك الإدارة المدنية أو المالية أو الحربية .

ثالثا : تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام ، وهو أمر لاخلاف فيه وكنا نقول به في سنة ١٩٣٠ .

رابعا : فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية ، لا يكون هناك تفريق بين المصريين والإنكليز .

خامسا : يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس الوزارة المصرية مباشرة .

سادسا : يقدم التقرير السنوي الذي يضعه الحاكم العام عن إدارة السودان إلى الحكومة المصرية ، كل ذلك يحضره النواب مع مراعاة أمرين أساسيين سبق بيانهما ، وهما عدم المساس بمسألة السيادة على السودان والاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ .

وقال مقرر لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب :

« بينما أخفقت جميع المفاوضات السابقة دون الوصول إلى حل المسألة السودانية أو إبراز حق مصر فيه فإن أحكام هذه المعاهدة تظهر أن هناك تقدما محسوسا ملموسا في حقوق مصر في السودان » . وبعد أن عدد المزايا التي حصل عليها الفريق المصري بما لا يختلف عن البيان الذي ألقاه النحاس باشا قال محتما حديثه عن هذه المادة « فهي (مصر) قد حصلت بهذا على مزايا لم تكن لها من قبل » .

وقال مقرر اللجنة بمجلس الشيوخ

« وترى اللجنة من الواضح أن المعاهدة قد جعلت الشركة في إدارة السودان بين مصر وبريطانيا العظمى شركة حقيقية إلى حد كبير وأعادت للمصريين جانباً غير يسير من الحقوق التي لهم على ذلك القطر وبخاصة ما هو متفق عليه بين الدولتين في اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، إلى أن قال « وعلى هذا ترى اللجنة أن ما ورد في المعاهدة بشأن السودان كافل لصيانة ما لمصر من الحقوق فيه » .

فأنت ترى أن أقوال المؤيدين تلخص فيما يلي :

- ١ — الاحتفاظ بالسيادة على السودان .
- ٢ — الاحتفاظ بحق تعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في المستقبل .
- ٣ — كفالت لمصر الاشتراك الفعلي في إدارة السودان طبقا لاتفاقيتي ١٨٩٩ . ويدخل ضمن هذا إلغاء الحالة التي أوجدها الانكليز عقب مقتل السردار لي استاك في سنة ١٩٢٤ .
- ٤ — المساواة بين البريطانيين والمصريين في مكانة الجيش بالسودان وفي الهجرة والتجارة والملاكية والتعيين في الوظائف .

أما المعارضون فتلخص أقوالهم فيما يلي :

- ١ — أن حاكم السودان الذي اعترفت له المعاهدة بمركزه المستمد من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ تتجمع في يده السلطان العسكرية والمدنية ، وهو غير مسئول بصفة صريحة أمام الحكومة المصرية لأنها لا تعينه أو تقيله بمطلق سلطتها ، فالقول بأن هذه المادة قد ضمنّت لمصر الاشتراك في حكم السودان هو قول مدفوع لأن الأمر كله في يد الحاكم العام يتصرف فيه كما يشاء ولا معقب لحكمه ، فضلا عن أن المادة لم تحصل على أى كرسى لمصر في مجلس الحاكم العام حتى مفتش الرى المصرى فانه لا يحضر جلسات الحاكم العام إلا فيما يختص بشئون الرى مع أن مفتش الرى قبل معاهدة ١٩٣٦ — وكان انكليزيا — أبيع له حضور جلسات الحاكم العام^(١) . أما الخبير الاقتصادى فإن له صفة الاستشارة فقط وليست له أية سلطة في الحكومة السودانية .

(١) عندما صدر الأمر بإنشاء مجلس الحاكم العام في سنة ١٩١٠ بناء على اقتراح تقديم به سير غورست المعتمد البريطانى كان المستر توتنهام المفتش العام لرى السودان المصرى عضوا إضافيا بهذا المجلس — أنظر تقرير سير غورست لسنة ١٩٠٩ .

والجنود المصريون سيكونون تحت إمرة الحاكم العام يتصرف فيهم كيفما يشاء ، فهم بهذا الوضع يمكن تشبيههم بالجنود المرتزقة mercenaries .

٢ — أن النصوص الخاصة بإباحة الهجرة والمتاجرة وحرية الملكية تكفي للدلالة على أن السودان غير مصر . وهى نصوص تؤيد فصل السودان عن مصر ووضع المصريين في مركز الأجانب ، مثلهم في ذلك مثل البريطانيين الدخلاء .

٣ — هذه المادة تقرر اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة وتجعل من الجزء الممتص لمصر مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية تحت إمرة الحاكم العام .

٤ — وأخيرا هى مادة غامضة يعوزها شيء من التفسير أو التحديد فى العبارات أو هى كما قال حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا « قابلة للتمدد إلى حيث تجعل السودان عند الضرورة بريطانيا محضا أو سودانيا محضا وليكنها ان يجعله قط مصرية محضا » .

* * *

هذا ، وإن ارجاع الحالة فى السودان إلى ما كانت عليه سنة ١٩٢٤ أمر لم ينفذ ، قارن بين عدد الموظفين المصريين فى السودان قبل سنة ١٩٢٤ وعدددهم فى الوقت الحاضر يتضح لك أن حرية تعيين الموظفين المصريين فى الوظائف الحالية بالسودان قد نفذت بطريقة تحول دون تعيينهم ، فالإدارة السودانية قشترط فى إعلاناتها اشتراطات لا تتوفر إلا فى ساكنى الجزيرة البريطانية أما الجيش المصرى فكانت تتبعه قبل مقتل السردار لى إستاك وحدات سودانية وهى الفرق التاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة ، وقد حولت هذه الفرق إلى قوة دفاع سودانية تابعة للحكومة السودانية تحت قيادة الحاكم العام . وهذه الوحدات هى التى أشير إليها فى البند الأول من ملحق البلاغ الذى وجهه الفيلد مارشال اللبى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى المغفور له سعد زغلول باشا بسبب حادثة السردار

وقد أشرت في فصل سابق أن باتفاقية ١٨٩٩ إقرارا بسياخ مديرية خط الاستواء والملحقات عن السودان . وينشأ عن ذلك أن المفاوضة في المسألة السودانية على أساس تعديل هذه الاتفاقية هو إقرار ثالث بقبول السودان على حالته العرجاء الراهنة .

لست هنا متحيزا لفريق دون فريق ، بل قصدى هو أن أتيح للقارىء فرصة أن يكون فيها رأيه بنفسه ولنفسه وأن يزن هذه المسألة بميزانه الخاص وقسطاسه العادل . ولا بأس من أن أورد هنا رأيا للمرحوم الأمير عمر طوسون فيما كان ينبغي عمله كي تتحقق لمصر مشاركة بريطانيا في حكم السودان قال سموه (١) .

إن انكثرا إذا كانت صادقة النية في احترام اتفاقية ١٨٩٩ فعلها : أولا : أن ترجع السودان المصرى إلى ما كان عليه قبل الثورة المهدية وترجع إليه ما سلخته من مديرية خط الاستواء القديمة (٢) .

ثانيا : أن تجيز تعيين وكيل للحاكم العام وأن يكون تعيين الاثنين لمدة خمس سنوات وأن يكون أحدهما مصريا والآخر انكليزيا ، يعنى أنه عندما يكون الحاكم العام انكليزيا يكون الوكيل مصريا وبالعكس .

ثالثا : أن تكون وظائف السودان مناصفة بين المصريين والانكليز أيا كانت درجاتها أو نوعها ما عدا الوظائف المشغولة بالسودانيين .

رابعا : أن يكون عدد الجنود المصرية والانكليزية متساويا .

هذا هو أقل ما يمكن أن يتحقق به معنى الشركة بين مصر وانكثرا في السودان ولهذا أدنى ما يجب الحصول عليه لمصر في السودان بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ .

(١) من حديث لسموه نصر بجريدة الأهرام في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ .

(٢) راجع ما ذكرته عن المكاسب التي كسبتها انكثرا في فصل اتفاقية ١٨٩٩ ومنها الاقرار بسياخ مديرية الاستواء .

ولعل القارىء قد أدرك قيمة هذه المادة حين ابرامها في سنة ١٩٣٦ . وله الآن أن يعدد المغائم والمكاسب التي عادت على مصر منها منذ ١٩٣٦ إلى ١٩٤٦ . وله أن يسأل نفسه مثلاً : كم من المصريين عينوا في وظائف حكومة السودان ؟ ومن هم السعداء الذين شامت بريطانيا أن يرقوا الى أعلا الدرجات أو إلى وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس في مجلس الحاكم العام ؟ ومن هو مفتش الري المصرى الذى اشترك مع مجلس الحاكم العام في نظر جميع المسائل الأخرى الخاصة بإدارة السودان ؟ له أن يطرح على نفسه هذه الأسئلة وغيرها حتى يكون رأيه الخاص .

أما إن كان لابد من بيان رأي الخاص في هذه المادة ، فأنا أذكرك بهذه النبوءة الصادقة التي ألقاها هيكى باشا : هذه المادة قابلة للتمدد إلى حيث تجعل السودان عند الضرورة بريطانيا محضاً أو سودانيا محضاً ولكنها لن تجعله قط مصرياً محضاً .

لم تستفد مصر منها لأننا ضعفاء أمام بريطانيا وواجبنا حماية هذا الضعف بالنصوص الصريحة القوية المكشوفة . أما لو كنا أمة قوية فما كنا بحاجة إلى هذه النصوص ، وما كان لأجنبي دخيل قدرة على التلاعب بنا .

هذه هي قيمة المادة الخاصة بالسودان في سنة ١٩٣٦ ، أما قيمتها في الوقت الحاضر فهي كما قال موقعوها لاغناء فيها ولا تصلح للبقاء .

المادة ١١

١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير ، ١ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ — تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ — لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

مختصر متفق عليه (يشمل تفسيرات لبعض النصوص)

١٤ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة .

١٥ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً للضرورة لعدد الوظائف المناسبة الحالية ووقت خلوها ومؤملات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتسكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعا للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضا أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحيانا في بعض الوظائف الخاصة أشخاصا من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ — من المتفق عليه فيما يتعاق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيأدر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والشكنات اللازمة لهم ، وترسل الحكومة المصرية فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريةا عظيميا يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور .

١٧ — بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل فقد رؤى أنه ليس من الضروري أن تتضمن المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة

المذكرة الثالثة

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

سيدي . . .

في خلال مناقشاتنا في المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة (١) لك

(١) هي المادة الحادية عشرة من المعاهدة بشأن السودان كما تم توقيعها في جلسة أول أغسطس سنة ١٩٣٦ بقصر أنطونينادس بالاسكندرية .

اقترح نذب خبير مصرى للخدمة فى الخرطوم وأبدى الحاكم العام رغبته فى تعيين ضابط مصرى سكرتيرا حرييا له ، وقد علم بهذا الاقتراح والرغبة المشار اليها واعتبرا مقبولين من جهة المبدأ . كما أنه قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته .
وتفضلوا

(توقيع) ماياز . و . لامبسون

ملحق بالمادة ١١ :

ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .
والاتفاقات التى يراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا للانضمام إليها فيما بعد وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا ، وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

الزائفة

كانت اتفاقية ١٨٩٩ لوحة رسمتها انكلترا بيدها فجاء المفاوض المصري في معاهدة ١٩٣٦ وثبت اللوحة بالحائط .

وفي هذه المعاهدة أعلن الطرفان اتفاقهما على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين ، وهى نية لم تكن مصر بحاجة إلى النص عليها طالما أن السودان جزء متمم لمصر ، وقد اتخذ الانجليز هذه العبارة الخاصة بالرفاهية وسيلة للمناداة جهارا ، بأنهم إنما يعملون في السودان لرفاهية السودانيين ، وذلك بتشجيعهم على الاستقلال بشئونهم والانفصال عن مصر ، فالرفاهية التى أشار إليها المتفاوضان فى صلب المادة الحادية عشرة قد فسرهما الفريق الانكليزى بالانفصال عن مصر واستقلال السودان بشئونه . كأن السودان لا يظفر بالرفاهية إن كان الحكم مصريةا بحتا . وظاهر أن التفسير الجديد لم يكن من الروح التى أملت نصوص السودان فى سنة ١٩٣٦ ولسكنه حكم القوة وتفسير الأهواء .

ففى صباح يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ خاطب حاكم عام السودان أعضاء المجلس الاستشارى لشمال السودان عند افتتاحه بقوله لهم : « إنكم بجهودكم تستطيعون تحويل المجلس إلى هيئة فعالة تقوى كلما صهرتها التجارب وتسير فى طريق التقدم نحو إيجاد أمة سودانية تحكم نفسها بنفسها » .

والحقيقة أن هذه المأساة التى تجددت على مسرح السودان حديثا ليست وليدة سنة ١٩٤٤ وإنما ترجع فى تاريخها إلى سنة ١٨٨٤ حينما حتمت انكلترا على مصر إخلاء السودان وبيتت نيتها على فصله عن مصر ، فإن غوردين حينما توجه إلى السودان ليعمل على خلق أحزاب متنافرة مع بقائه فى الخرطوم ممثلا

لبلاده ، صارع السودانيين بقوله : « وقد انتدبت من قبل حكومة جلالة المملكة لأكون واليا على السودان ومرخصا فوق العادة ، وقد صار فصل السودان عن مصر فصلا تاما ... وعزمت منذ الآن ألا يكون أعضاء حكومتى لإلأمن الوطنيين ، حيث أنى أود تشكيل حكومة وطنية ليحكم السودان نفسه بنفسه » . كما أنه أرسل برقية إلى حسين باشا خليفة مدير بربر يأمره فيها أن يبلغ عمدة البلاد وأعيانها أنه « سمي واليا مفوضا على السودان وأنه عند وصوله سيعزل جميع الموظفين الأتراك والمصريين ويولى حكاما من أهل البلاد ليعيد الحكم كما كان قبل الفتح » (١) .

إذا لم تكن النية على مغادرته البلاد بعد إخراجها من المصريين وإنما على بقاءه ممثلا لاندكرا بعد تنفيذ هذا الإخلاء وفصل السودان عن مصر ، ولكن النتيجة كانت فشل هذه السياسة التي ترمى إلى إيجاد ممثل انجليزى فى السودان يقدم النصائح إلى الأحزاب المتنافرة على أساس برقية أرل غرانفل التي أصبحت إنجيلا سياسيا لممثلى بريطانيا فى مصر .

وكان أن فتح السودان فى سنة ١٨٩٦ بعد أن تعاقب فى حكمه المهدي ثم التعايشى وأملى الانجليز اتفاقية ١٨٩٩ على الحكومة المصرية .

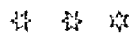
ولما وافت سنة ١٩٢٠ وحضرت لجنة ملانر إلى مصر وسمع اللورد هتاف الجماهير بأن « السودان لهم ليس لغيرهم » جاهر بذاتية السودان ، وهاك فقرة وردت فى تقريره تشعر بهذه النية « ولتجاوز مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسة على الدوام ، ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر ، فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويحق لها أن تكون كذلك أيضا ، ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة

السياسية التي تكون عليها في آخر الأمر ، ويكفيها لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر .

فأنت تلجح خلال هذه العبارات المطاطة الفكرة المبينة لفصل السودان عن مصر .

فلما وقعت حادثة السردار لى استاك هب بعض الغيورين من أبناء السودان وعلى رأسهم الوطني الغيور على عبد اللطيف وألفوا جمعية اللواء الأبيض وغرضها المطالبة باستقلال مصر والسودان . ولكن الحكومة الإنكليزية التي كانت تبشر باستقلال السودان قبل ذلك بسنوات حكمت على عبد اللطيف في يوليو سنة ١٩٢٤ بالسجن بتهمة التحريض على المظاهرات كما قبضت على أعضاء الجمعية البارزين وزجت بهم في السجون . وهنا يلاحظ أن السياسة الإنكليزية قد التوت على نفسها ، فالإنكليز الذين نادوا باستقلال السودان عن مصر وحكم نفسه بنفسه لأنه « قابل للتقدم والارتقاء » هم أنفسهم الذين حكموا بالسجن على بعض أبنائه حينما ذهبوا بالمطالبة بالحرية والكرامة ، وكان مصير هؤلاء الأبناء البررة أن يحال بينهم وبين النور والهواء أوبين التقدم والارتقاء .

والسبب واضح فالاستقلال تحت راية المصريين فأكهة محرمة . أما الاستقلال الذاتي مع الخنوع للأجنبي فهو الحلال المباح ، وكفى في هذا الحلال من مناصب وحشم ، وقصور وضياع ، وكفى في الفاكهة المحرمة من سجون وتشريد وحرمان .



فهذا المجلس الاستشاري وليد هذه السنوات والذي خاطب الحاكم العام أعضائه في صباح يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ « نواة » للأمة السودانية التي

ستحكم نفسها بنفسها هو عود للسياسة التي ما فتئت انكثرتا تزاولها من سنة ١٨٨٤ . وما حال دون تنفيذها سوى حاجة السودان إلى الأموال المصرية والجهود المصرية من جهة وإلى الصنائع السودانية من جهة أخرى ، أما وقد انقطعت هذه المساعدات المالية وأصبح عدد المصريين في السودان في الوقت الحاضر يوازى عدد أى جالية أجنبية ، وانتهى المصنع السياسى أو كاد من « تفريخ » العدد اللازم من الصنائع والمستخرين فقد آن الأوان لبعث هذه المؤامرة السياسية والتلاعب بمقدرات أمة الوادى .

وما قيمة هذا المجلس الاستشارى بجوار مجلس الحاكم العام^(١) ؟ هذا المجلس الذى تمتد سلطته من حلفا إلى تيمولى شمالا وجنوبا ومن بور سودان إلى أقاصى كردفان شرقا وغربا منذ سنة ١٩١٠ حتى الآن . هذا المجلس الذى يقف فى السودان جبارا قوى الأصلاح له الكلمة النافذة والحكم الأعلى نجد المجلس الاستشارى يتعثر عند قدميه فى أسبال القزم .

فالمجلس استشارى لشمال السودان فقط . والأمة السودانية التى ستحكم نفسها بنفسها والتى تبدو فى تصريح الحاكم العام هزيلة عرجاء هى أمة الشمال لا الجنوب .

أما الجنوب . . فما حاجة أبناء التاميز إلى مشورة هؤلاء المستشارين ؟ تلك أراض قد رصدت فى حساب المستعمرات ولم يبق سوى التنفيذ وإقرار الرصيد ، إننا نفهم أن الغرض من تأليف هذا المجلس الاستشارى التمهيد لغايات ثلاث :

(١) يتكون مجلس الحاكم العام من رئيس ، وهو الحاكم العام وأعضاء قانونيين وهم المفتش العام والسكرتيرين المالى والقضائى والملاكي . وجميعهم من أبناء التاميز ليس بينهم مصرى واحد تتحقق به الشركة الثنائية أو سودانى واحد يبرر الانكليز بوجوده حسن نيتهم نحو السودانين وبالمجلس أعضاء إضافيون لا يصح أن ينقص عددهم عن اثنين أو يزيد عن أربعة يعينهم الحاكم العام لمدة ثلاث سنوات . وسلطة هذا المجلس تمتد إلى جميع نواحي السودان .

الأولى : فصل السودان عن مصر ، والمجلس الاستشارى هو نواة هذه الفكرة ، وهو « تجربة » لاستقلال السودانين بشئونهم تحت الإرشاد البريطانى وما ظنك بأمة تسترشد فى شئونها الداخلية وسياستها الخارجية بأجنبي دخيل ؟ هى أمة واهنة مستضعفة أفرادها عبيد أرقاء .

الثانية : إيجاد أحزاب متفرقة متنافرة تستعرب بينها الإحن وتشتد البغضاء حتى يسهل استخدام بعضها ضد بعض ، نفس السياسة التى جرى عليها الرومان فى سياستهم الخارجية وتلخص فى كلمتين : فرق تسد .

الثالثة : انفراد الانكليز بحكم جنوب السودان بعد فصله عن الشمال بمضى الوقت وضمه إلى مديرية خط الاستواء . وليس أدل على هذه النية المبيتة من منع عرب الشمال من الاتصال بزنجوج الجنوب ومنع هؤلاء الزنجوج من الظهور شمالى خط عرض ١٢ خوفا من اتصالهم بعرب الشمال .

ويضاف إلى هذا أن المجلس لا ينتظر منه أى نفع طالما أن البلاد تن من الأحكام العرفية ، وما أحسب أعضائه يدعون أن فى استطاعتهم الحصول على ما يلزمهم من بيانات لتقديم مقترحات الغرض ؛ منها رفاهية السودانين باعتبارهم قوميين لأن رؤساء الدواوين الحكومية والمديرين ومعظم القضاة المدنيين والمفتشين من الانكليز وهؤلاء لا يخلصون لدرجة أنهم يقدمون لأعضاء المجلس البيانات التى تسهل لهم التقدم بالبلاد نحو مدارج الرقى الصحيح .

فالمجلس الاستشارى لا يصلح أن يكون نواة لاستقلال أو ما يقرب من الاستقلال ، وهو لا يعدو أن يكون « تجربة » للأمة السودانية التى يرغبون فى خلقها مستقلة بشئونها على أن تدع لنصائحهم وتنزل على إرشاداتهم حتى تبلغ سن الرشد ، وسن الرشد ان يقرره سوى الأطباء الانكليز ، فهو سن قد يتجاوز بأصحابه سن الشيخوخة الفانية فى عرف الناس ولكنه فى عرف هؤلاء البصيرين الأخصائيين لم يتعد سن الراشدين .

اللهم ... أعظم بالفرق بين حكم وحكم !

لقد كان من السودانيين - أيام الحكم المصرى - المديرون ووكلاء المديرين، وكان منهم هذه الأسماء اللامعة فى تاريخ الحكم المصرى السودانى : الزبير باشا ويوسف الشلالى باشا ، وحسن خليفة باشا ، ومحمد خالد أبوسن باشا ، وسلطان الزبير بك ، وإدريس أبتز بك ، والطيب عبد الله بك ، وأحمد جلاب بك . وهؤلاء كانوا فى مناصب المديرين ووكلاء المديرين وغيرهم .

فأين هؤلاء من المجلس الاستشارى ؟ تلك كرامة وعزة وهذا خضوع وذل . اللهم إن المشروع لمهزلة سياسية يراد بها التفرقة بين المصريين والسودانيين عن طريق الاغواء والاستهواء ثم التحكم فى السودانيين بعد نفاذ الخطة وليس لايحاد أمة تحكم نفسها بنفسها ، ولقد عمل الانكليز لهذه الخطة طوال حكمهم فى السودان ، تلمسها فى برامج التعليم ، وتلمسها فى الأحكام العرفية ، وتلمسها فى المناورات الإدارية التى كان المصريون المستخدمون فى السودان يقعون ضحيتها فى غالب الأحيان ؛ والغرض منها الواقعة بين المصريين والسودانيين وتلمسها فى إذلال السودانيين وتعويدهم الخنوع للإدارة الانكليزية ، ومنهم هؤلاء المسخرون الذين يرفعون عقيرتهم فى هذه الأيام منادين باستقلال البلاد والانفصال عن الاتحاد .

إن ما أفلح فيه الانجليز فعلا - ونحن نعتزف لهم به - هو أنهم استطاعوا فى الشمال تعليم السودانيين استعمال المواعين الصاج بدلا من القدور الخزف . أما فى الجنوب فجميع القبائل من الشلوك والدنكا والنوير والالياب والباريا وغيرهم قد تقدمت نحو المدنية بخطى واسعة ، وليس أدل على ذلك من أنهم ظلوا حتى الآن عراة الأجسام على الفطرة الأولى .

مامن مصرى أو سودانى به مسكة من عقل وما من مصرى أو سودانى له من ضميره الحى وازع إلا ويتأذى من هذه المؤامرة التى ترمى إلى الاستقلال

الذائق لشمال السودان في الظاهر وغرضها تحطيمه وقطع أوصاله . ومامن
مصرى أوسودانى عف النفس يرضى لنفسه أن يكون صنيعة لهذه المؤامرة
التي ترى تفرقة أخوين جمعت بينهما روابط التاريخ والدم والدين واللغة
واشتراك العواطف وتآلف الغايات .

والوطنية الصحيحة تهيب بالجميع مقاطعة هذه المحاولة الآثمة ، وقد سبق
أن ضرب لهم محمد أحمد المهدي مثلاً طيباً فلم يستمع إلى سياسة النصائح ولم
يذعن للارشاد الذى يهدف إلى استعباد الشرق ووضعهم في مصافى العبيد .

أحكامى يابريطانيا

والآن أضع أمامك هذه الفقرة الواردة فى أحد تقارير^(١) لورد كرومر عن السودان ، فهى تدل على الخطة التى توسل بها أساتذة الاستعمار فى بدء حكمهم للسودان لا كتساب قلوب السودانيين وإدخال الطمأنينة فى نفوسهم إلى عدالة الحكم الجديد ، وهى نفس الخطة التى اتبعت فى مصر . قال : « وأخاف أن أكرر كثيراً ما قلته قبلاً فأتهم بالاعادة على غير إفادة ، ولكنى لا أعبأ بهذه التهمة إذا قررت فى عقول أبناء وطنى وعلى الذين قد يدعون إلى الاشتغال بالأمور الإدارية فى المشرق مبدأ أعتقد صحته تمام الاعتقاد ، وهو أن تخفيف الضرائب هى القاعدة التى تبنى عليها سياسة ما كان من البلدان كمصر والسودان للراحة والاطمئنان . وهذا هو أساس النجاح المستمر أدبياً ومادياً والموصل عاجلاً أو آجلاً إلى السياسة المطابقة تماماً لمقاصد الدولة البريطانية والشعب البريطانى وتقاليدهما من غير ضرر على حكومة البلاد . وعندى أنه يجب أن يرفض إنفاق كل غرش لأى غرض كان ؛ أو يؤجل إنفاقه على الأقل إذا خيف من أن هذا الإنفاق يدعو إلى مخالفة القانون المتقدم أى إبقاء الضرائب على أخفها . هذه هى السياسة التى اتبعت أكثر من عشرين سنة فى مصر وسبع سنوات فى السودان » .

إذاً كان تخفيف الضرائب عقب إعادة السودان خدمة للمقاصد البريطانية ، ومن مقاصدها إثارة هذه المقارنة اللازمة بين الضرائب فى الحكم الجديد والضرائب التى كانت تفرضها حكومة المصريين ، ومن ثم تثار المفاضلة بين حكم وحكم ويكثر الطعن فى المصريين .

والآن وبعد أن نجحت المداورة التى ترمى إلى حكم السودان طبقاً للمقاصد

البريطانية ولراحتها واطمئنانها ، فإنك واجد الضرائب في السودان على أشدها بل هي أضعاف ما هي عليه في مصر ، فهل لأخواننا السودانيون أن يقارنوا الآن بين الضرائب الحالية ، وتلك التي كان يسدها آباؤهم في القرن الغابر ؟ . لعلمهم يشيرون هذه المقارنة ، ولعلمهم يذكرون معها مصادرة الأملاك والحجز على المتاع بجانب ما ينسبونه للمصريين من عقاب الهرة^(١) هذا العقاب الذي لم يكن للمصريين يد فيه .

بعد استعادة السودان اضطرت انكلترا إلى استدعاء المصريين وتشغيلهم في الإدارة السودانية . واستعان عليهم بعدد كبير من السوريين في وظائف رؤساء الكتاب .

ولما كانت النية مبيتة على التخلص من هؤلاء الموظفين في أقرب وقت مستطاع ، فقد أنشئت المعاهد لتخرج العدد اللازم من الموظفين السودانيون كي يحلوا محلهم بالتدريج . قال مستر كرى مدير التعليم : « خبرت السوداني المتعلم وأعرف ما يستطيعه ، وأصبحت مقتنعا بأن في استطاعته القيام بجميع الأعمال الكتابية في الحكومة بشرط أن يتعلم التعلم اللازم لذلك » .

وكان أن وضعت برامج التعليم مطابقة لهذا الغرض ، وهو إعداد القوة اللازمة لجر العربة الحكومية . وقد لاقى الانكليز صعوبة بادية ذي بدء لقلة الضرائب والاكتفاء بالمساعدة المالية التي كانت تقدمها مصر سنوياً مما نتج عنها بطء ظاهر في تنفيذ هذا البرنامج .

وكان من أثر هذا البطء أن الاستغناء عن الموظفين المصريين لم يبدأ فيه

(١) كان محصلو الضرائب من الأتراك الباشبوزق والجنود الجعليين يلجأون أحياناً إلى تعذيب من يمتنع عن دفع الضرائب بوضع هرة داخل سرواله ؛ ثم تضرب الهرة ضرباً موجعاً حتى تدفع إلى نشب أظافرها في جسم المسكين ، وكان المصريون في ذات الوقت يعانون من سياط جباة الأموال في الشمال . وغنى عن البيان أن مصر كانت تحت السيادة التركية .

إلا من السنوات ١٩٢٢ إلى ١٩٢٤ . ولا مشاحة في أن الانكليز لو أمكنهم تخرج العدد اللازم من الموظفين قبل هذه السنوات لسارعوا إلى طرد الموظفين المصريين ، خلال الحرب العالمية الأولى ، وعند إعلانهم الحماية على مصر .

وقد يستفهم البعض عما جعل بريطانيا في معاهدة ١٩٣٦ تتيح للمصريين فرصة الالتحاق بخدمة الإدارة السودانية ، وهي في نفس الوقت جادة في الاستغناء عنهم ، وهو سؤال جوابه في سؤال آخر : كم عدد المصريين الذين ألحقوا بخدمة الإدارة الحالية في السنوات العشر الأخيرة منذ إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ ، وطوؤلاء الذين يستفهمون أن يرجعوا إلى الإعلانات التي تذيعها الحكومة السودانية عن الوظائف الشاغرة كي يتأكدوا من أن الاشتراطات التي تشرطها هذه الإدارة لم يتوفر في أبناء التاميز لا في أبناء النيل .

وقصارى الكلام أن الأسلوب الثقافي الذي فرض على شمال السودان ، ليس بالأسلوب الذي ينهض بالأمم ، وينمي فيها الشعور بالروح القومي . وحمادى مناهج التعليم أنها عملت على « القضاء على خرافات التعصب الديني » تلك الخرافات التي كانوا يخشون أن تلد لهم مهديا آخر لا يذعن لنصائحهم . « إنها قد تحمل شعبا برمته على الإيمان بقدرة كل من يبلغ مصاف الزعماء الدينيين على أن يجعل برأ ناضبة تنبع ماء بكلمة منه ويستنبط الفضة من التراب ويأتي بكوكبات من الفيوم بأمره ، ويبقى أتباعه فعل رصاص البنادق بالتعزيم^(١) » .

وقد أنشئت في الخرطوم والخرطوم البحرية وأم درمان مدارس للبنات تابعة لجمعيات التبشير الأمريكية والانكليزية الغرض منها التعليم والتبشير الديني . وقد رأت الحكومة الانكليزية عند إنشاء هذه المدارس ألا تطاق أيدي

(١) أنظر كلمة مستر كرى في تقرير سير غورست عن سنة ١٩٠٨ صفحة ٩٢ .

المرسلين في شمال السودان الغربي ، وأن تعمل على الحد من جهودهم خوفاً من أن يشتهب الأمر على الأهالي ، فلا يميزون بين أعمال الحكومة البريطانية ، وما بين ما يرتكبه المرسلون الدينيون مهما كانت جنسيتهم فيؤدى ذلك إلى إثارة الشبهات والأحقاد^(١) . كما أبيع لهم أن يدخلوا في مدارسهم ما شاءوا من التعاليم الدينية بشرط أن « يخبروا آباء التلاميذ المسلمين ، وآباء التلاميذ المسيحيين الذين من طائفة غير طائفهم عن أنواع العلوم التي تعلم في مدارسهم قبل إرسال أولادهم إليها^(٢) » .

وترمى الحكومة من وراء هذه الخطة إلى عدم إثارة الفتن الدينية التي قد تؤدى إلى قيام زعيم ديني آخر يقلق الإدارة^(٣) .

وفي جنوب السودان حيث الزنوج الفتيشين^(٤) ، وحيث لا يخشى من قيام الزعماء الدينيين ولا يحسب لإثارة الفتن الدينية أى حساب ، فقد نشط عميد إنكلترا في مصر سنة ١٩٠٤ في حث جمعيات التبشير الكنيسية إلى إرسال مبشريها واعداد إياها بأنه سيخصص لها قسماً كبيراً من تلك الجهات لنشر دعايتها .

وكان أن انتشرت جمعيات التبشير والرسالات الدينية في جنوب السودان انتشاراً واسعاً . ففي ملوال بالقرب من بور نجاد رسالة إنكليزية ، وفي

(١) اقرأ هذه المخاوف تحت عنوان التبشير الديني في تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٣ .

(٢) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٤ صفحة ٢٢٥ .

(٣) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦ صفحة ١٩٢ .

(٤) كلمة فتش fetich برتغالية الأصل أطلقتها البرتغاليون على ديانة زنوج غرب أفريقيا عند بحثهم عن طريق يوصل إلى الهند . وهى تقابل الدكورية أى عبادة الدكاكير (مفرد دكور) قال ابن منظور في لسان العرب : والدكاكير لعبة يلعب بها أطفال الزنوج ، وقد عقب الأب العلامة انستاس الكرملى على كلام ابن منظور ، بأن الدكاكير أحرار للأطفال تقابل الأحجة لدى المؤمنين بالسحر والتنجيم .

السوبات رسالة أمريكية ، وفي لول وترنجا وخور عطار وواو ، رسالات
نمساوية وغيرها .

غير أن هذه المحاولات لم تؤد إلى نتائج طيبة تتعادل ، وما بذل من
الأموال والجهود ، هذا إذا كان الغرض الرئيسى هو التبشير الدينى بين
هؤلاء الزوج .

وعندى أن أغراض هذه الرسائل الدينية تعويد الزوج على طاعة
الحكومة والإخلاص لها ، ويذهب البعض على أن الغرض الأكبر هو
« تمدين الأهالى وتهذيبهم » ، فإذا كان هذا هو الغاية المقصودة ، فإنه يحق
لنا أن نقارن بين شلوك سنة ١٩٠٠ وشلوك سنة ١٩٤٦ — لا فرق بينهما ،
ولا يزال شلوك الوقت المائل يعيشون عراة الأجسام ، يمارسون نفس
العادات التى نشأ عليها آباؤهم .

واعلمك بعد قراءة هذا تشاركنى فى أن أليق عنوان لهذا الفصل هو عنوان
النشيد البريطانى « أحكمى يا بريطانيا » . ولعل الشرق يتعلم ، ويعرف كيف
يتعظ ، وإلا فإننا سنظل فى الرعيل الأخير من الشعوب المتحضرة .

فسيحة العيش

تقع الأراضي الزراعية التي يرويها النيل من شمال حلفا إلى القاهرة بين سلسلتين من الصخور يزيد ارتفاعها في بعض الجهات عن ألف قدم عن سطح النيل ، ويتفاوت اتساع سقي النيل ما بين ثلاثة أرباع الكيلومتر في الجهات التي تلى أسوان جنوبا إلى أكثر من عشرين كيلومترا في المديريات الثلاث قبلي القاهرة .

في هذا الوادى الضيق وفي مديرية الفيوم ودلتا النيل ومنطقة قناة السويس يقيم أكثر من ٩٩ ٪ من مجموع سكان القطر المصرى ويعيش الباقي في الصحراوين الشرقية والغربية وشبه جزيرة طورسينا .

فلو وزعنا مساحة المنزرع من الأفدنة وهي تعادل ١/٣ من مساحة القطر بين المزارعين وعددهم يزيد عن اثني عشر مليونا لكان نصيب الواحد منهم ثلث فدان فقط ، ويتضح من هذا أن عدد الأيدي العاملة في الزراعة يفوق كثيرا مساحة الأرض التي يفلحونها .

فهذه النسبة الوضيعة التي قسمت لكل فلاح من الأراضي لهى إحدى أسباب انتشار الفقر والمرض والجهل في مصر ، وكانت النتيجة أن رزح غالب السكان تحت ويلات الفقر وعانى من الحرمان ما يحول دون تقدم صحة الأبدان ورقى المدارك ، ولا غرابة فقد قدرت ثروة الفرد في ميزانية سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ بتسعة جنيهات فقط .

ولقد اعتقد البعض بنية حسنة أن فوزى توزيع الثروة بين المواطنين - الفقر في مصر ، وارتأى من استهوتهم النظم الشيوعية أن خير علاج لهذه

الحالة هو توزيع الثروة بالتساوى بين الأهلين ، وهى فكرة تبدو متهافئة عند ما يعرف عن طريق الإحصاء أن الثروة الوطنية فى مصر ضئيلة وأنها إذا وزعت بالتساوى فإنها لا تسلم السكان جميعا إلى الرخاء ولا تتقدم بهم نحو السعادة المرجاة إلا كما يتقدم الضال نحو سراب خادع فى صحراء جرداء .

فمشكلة الفقر فى مصر ، ومن أسبابها كثرة الأيدى العاملة فى الزراعة وكثافة السكان فى الجهات العامرة لا تحل عن طريق الشيوعية وإنما يمكن تحقيقها عن طريق التقدم الصناعى وإيجاد مجال زراعى اقتصادى تستطيع الأيدى المصرية أن تستغل أراضيه فى الزراعة وتنتفع بمواده الخام فى الصناعة وتتخذة سوفا لتصرف مصنوعاتها .

هذا المجال لمصر هو السودان البكر الذى يستطيع العامل المصرى أن يتنافس فى جوه ملء رثتيه آمنا المنافسة الأوروبية وخصوصا فى السنوات الأولى من استثمار أراضيه .

وما الهجرة إلى الجنوب ضرورة حيوية للمصريين لهذا السبب فحسب ، إنما يضاف إليه عامل آخر هو ازدياد كثافة السكان فى الجزء الشمالى من النيل .
ففى سنة ١٨٩٧ كان تعداد السكان بمصر ٩,٧٣٤,٤٠٥ نسمة ، زاد هذا العدد فى سنة ١٩٤٥ إلى ما يقرب من ١٧ مليون نسمة ، وطبقا لما لدينا من قواعد الإحصاء فإننا نقدر أن عدد السكان فى سنة ١٩٤٧ أى فى الإحصاء القادم بما يقرب من ٩,٥٣,٧٩٧,١٩٠ نسمة .

ويتضح من استقراء أرقام الإحصاء الذى يجرى فى كل عشر سنوات أن عدد السكان يزيد بنسبة ٢ ٪ سنويا أى أن سكان مصر يتضاعفون فى كل خمسين سنة ولقد أصبحت الجهات الآهلة بالسكان تبلغ كثافتها ٤٥٠ نسمة فى سنة ١٩٢٧ زاد هذا العدد إلى ٥٠٠ نسمة فى سنة ١٩٣٧ وينتظر زيادته إلى ٥٧٥ نسمة تقريبا فى سنة ١٩٤٧ .

فإذا قارنا هذا التكاثر الشديد في السكان بالقطر المصرى بعدد السكان بالسودان وجدنا هذا فقيرا بسكانه وفي حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة والجهود الكبيرة للانتفاع بأراضيه الشاسعة التي لا يزال معظمها بكرًا لم تعمل فيه الفأس بعد ، وعلى هؤلاء الذين يتعجلون في الحكم على عدم صلاحية الأراضى السودانية للزراعة أن يذهبوا إلى جزيرة أبا أو إلى مديرية دنقلة وخصوصا بعد تزويدها بالآلات الرافعة للمياه كي يشاهدوا مقدار ما تنتجه هذه الأراضى بعد استصلاحها .

بل نحن إذا تمشيننا مع الزمن وجدنا أنفسنا وقد واجهتنا مشكلة اقتصادية خطيرة ، وهى أن استصلاح الأراضى البور والتكثيف الزراعى لا يكفيان إعاشة هذا العدد الضخم من السكان إذا ما تضاعف بعد خمسين سنة أخرى ، وأن مصر الزراعية يتعذر عليها أن تسلم من غائلة الفقر إلا إذا وجهت جهودها نحو الميدان الصناعى .

وهنا يتراءى لنا السودان كسوق رابحة لتصريف الصناعات المصرية ، بل هو السوق الطبيعية لترويج المنتجات المصرية حيث يأمن المصريون المنافسة . فالسودان بالنسبة لنا فسحة العيش والمجال الحيوى ، والهجرة إلى الجنوب ضرورة حيوية اقتصادية ، ولا يعزب عن البال أن السودان نفسه ينتفع أكبر الانتفاع بهجرة المصريين فتنتعش حالته المالية إذ يجد بين ظهرانيه من تسهل المعاملة معه ، وفي نفس الوقت يسهل عليه تصريف منتجاته في السوق المصرية . ومتى ؟

إن المصريين يستطيعون الانتفاع بالسودان وإفادته لو خلى بينهم وبينه ولم تخلق لهم العرافيل والموانع دون الهجرة والانتفاع بأراضيه .

استفتاء الشعب السوداني

من حق القارىء أن أقدم له صورة صحيحة لشعور الشعب السوداني نحو المصريين . وأنا أشهد أن الكثيرين قد أشبعوا هذا الموضوع كتابة وعرضوا هذه الصورة فى سهولة ويسر . ولم يكن بينهم وبين عرضها سوى أن يستقلوا القطار من حلفا إلى الخرطوم ثم يتنقلوا بين الخرطوم وأم درمان لمشاهدة معالمهما لمدة أيام قد تطول إلى عدة أسابيع ثم بعد أن يفرغوا من الخرطوم وأم درمان أو تفرغ منهم الخرطوم وأم درمان يأخذون طريقهم نحو الجنوب فى باخرة تمر بالكوة والدويم وكوستى ثم كودك وملكال والرجاف . وهم حين مرور الباخرة بهذه القرى والبلاد فى استطاعتهم الاتصال بالأهلين والتحدث إليهم ساعة من الوقت .

فأنت ترى أن هذه الدراسة لم تكلفهم سوى هذه الرحلة السهلة اللينة من حلفا إلى جنوبي السودان .

والسودانيون قوم لهم من سجاخة الطبع وكرم النخيزة ما يقابلون به هؤلاء الضيفان مرحبين . فيسألهم هؤلاء عن شعورهم نحونا فيكون الجواب : ياله من شعور طيب جميل ! بل وقد يتلقاهم بعض الهتافين أثناء الطريق فيهتفون لمن أرادوا له الهتاف أو لمن أريد له الهتاف فيتبادر إلى ذهن هؤلاء أن القوم يضمرون لهم حقا إحساسا طيبا مجددا وإلا فما الذى يحدوهم لهذا الهتاف يعبرون به عن عاطفتهم السمحة نحو مصر والمصريين .

وأكبر الظن أن الألوان التى تجتمع لهم من هذه الرحلة السهلة اللينة لامعة براقه ولم يبق سوى أن يمسك أحدهم بالقلم فيخط الهتاف الذى سمع وينقل الحديث الذى تناقله وإياهم . ثم يطير هذا الهتاف وذاك الحديث إلى إحدى الصحف ولعله ينشرهما بعد فى كتاب منوها بهذه البدوات السودانية الكريمة

من حق القارىء أن أقدم له صورة دقيقة أمينة عن شعور المصريين السمر الذى أقيمت بينه وبينهم الحواجز والسدود . ومن حق أنا عليه أن أطلبه بأن يتخلص من هذه الركام التى حصل عليها قبل أن يمضى فى قراءة هذا الفصل .

وقد آن الأوان أن أصارح القارىء بأنى لست مطمئنا إلى هذه الأحاديث المرتجلة التى غالبا ما تلونها المجاملات بلون لامع براق وأنا فى الباخرة أو فى القطار أو فى سيارة أطوى بها شوارع الخرطوم وأم درمان . أنا لا أريد هذه السهولة ولا أرغب فى هذا اليسر إنما أنا أريد أن أحمل نفسى بضعة من المشقة وأن ألزمها شيئا من العنت فى استكناه هذا الشعور والتعمق فى فهمه ، أنا لا أريد أن ألقاه من هاتف الهاتفين فقد لا يبعد الهاتف أن يكون فورة من فورات العاطفة التى لا تستند إلى أساس مكين من فهم الصحيح والشعور الصادق المتين .

أفتحسب مصرية ينزل بالسودان لعدة أيام أو عدة أسابيع فيبادره السودانى بقوله : ود الريف شين جابه ؟ حربه وكوكب فى جعابه ! لا إن السودانى العربى لا كرم من أن يرمى القفاز فى وجه ضيفه .

إذا أنا أريد أن أتحدث إلى التاجر وأتحدث إليه طويلا وأنصت إلى خريج المعهد ، ثم إلى الموظف فى الإدارة السودانية لأقف على ما ليهما من الوعى الوطنى بل أنا لا أقنع بالحديث إلى هؤلاء ، وإنما أرغب فى الاتصال بجميع عناصر الشعب من العمال والزراع إلى نظار القبائل وأصحاب الأملاك وعيون البلد ، أود أن أتصل بهؤلاء وأتحدث اليهم ويتحدثون إلى ، ثم أسمع منهم ويسمعون منى ، ونحن فى بعض هذا ندع الحديث يتشقق بيننا كما يهوى ويشاء دون تحرز . لا كما نشاء نحن ونهوى فقد تنبىء الكلمة تنطير ساعة الانشاء أو جموع العاطفة عن دخيلة الفرد أكثر مما تدل عليه فى مجلس هادى رزين . وأن أمكث بينهم وأطيل المكث وأخالطهم وأكثر من المخالطة حتى تستقيم

لدى الفكرة التى أطمئن إلى أنها هى الصورة الصحيحة لما فى الضمائر والنفوس
إذا أنا لا أرضى بهذه البدوات السودانية التى تفضل القارئ وتبعد بهم
عن الحقيقة ، ولعلك قد أدركت أنى أطلب منك لفهم السودانين أن تمكث
بينهم العام أو العامين .

ومهما كان الأمر فقد انتهيت أنا إلى رأى يختلف مع ما كتب الزائرون
ووضع الكتّابون فى هذا الموضوع . وما دمت متفقاً معى أن الخير فى تقديم
الحقيقة عارية بدلاً من أن تقدم متبرجة فى زينة تخفى قسماً وجهها فإنى
سأقدم لك هذه الحقيقة دون مواربة .

وهأنا إذا أقدم لك منها الخطوط الرئيسية لأنى مدفوع إلى الإيجاز
ولكنه الإيجاز الذى لا يلغز ولا يبهم .

* * *

أنا مضطر هنا إلى تقسيم الشعب السودانى إلى قسمين اثنين لا إلى أصول
خمس كما يقسم الجغرافيون أو الأثنولوجيون .
فالقسم الأول يشمل :

البيجة : كالعبادة والهندوة والبشارين وهم يقيمون فى الصحراء الشرقية
بين ضفاف النيل وسواحل البحر الأحمر .

والسود : كالدنكا والشوك والنوير والباريا والألياب والنيام نيام وهؤلاء
يقيمون فى أعالي النيل الأبيض إلى أقاصى جنوبى السودان أو فى الجبال
الواقعة جنوبى كردوفان أو فى أعالي النيل الأزرق .

وأشباه السود كالفور والقمر والزغاوة وموطنهم دارفور ووداي
وباجرمى وسكوتو من السودان الغربى .

وهؤلاء جميعاً على حال من البداوة أو الهمجية لا يفهمون معها معنى
الحرية السياسية والروح القومى . والوقت الذى يصرف معهم فى حديث

الشعور المتبادل ووحدة النيل وما إليهما إنما يصرف في حديث لا طائل تحته ، والأجدى أن يمتضى الوقت بينهم في فهم العادات التي يمارسونها وأحوال معيشتهم البدائية . فنحن الآن أمام السودان قاصر غاية القصور لا يصح استفتاءه في مستقبله بعد أن رزح قرابة نصف قرن تحت إدارة إنكليزية .

والعجب العجيب أن قبائل البجة كالعبادة والهندوة التي تعيش في الصحراء الواقعة في القسم الشمالى من السودان وهم على حال من البداوة يرى من يبدىهم الأمر بالسودان ضرورة استفتاء نظارهم في نظام الحكم الذى يفضلونه لأنفسهم في المستقبل . والحق أن استفتاء هذا الفريق لا يعدو الاختبار الذى يعقد لتلاميذ بعد وقت قصوه في الدراسة والتأقن . وسيكون هوام مطابقا للدرس الذى أطال أسيادهم في تلقينهم إياه .

ندع هؤلاء لنستطلع القسم الثانى وهو الذى يهمننا أمره ، وهم العرب والنوبيون كالأشايقية والجعلين والجيعاب والناقلة وغيرهم ويقيمون في شمال السودان . وهؤلاء يمثلون السودان الذى يطالب بنصيبه من الاستقلال وأن يحيا حياة الأحرار لا الأرقاء المستعبدين /

وهذا القسم فيه العمال والزراع والتجار وفيه الأعيان وأصحاب الأدلاك وخريجو المعاهد وفيه الموظفون ونظار القبائل . وهذه الطوائف هى التى سنسمع إليها وننصت إلى حديث عتولها وهمسات قلوبها .

وبعد : فإن الشعب السودانى العربى ليس شعب الأنبياء والفلاسفة وما هو إلا شعب بأأس استبدت به الإدارة الإنكليزية قرابة نصف قرن فلا تفتظر منه أن يفهم وحدة وادى النيل وأن يعمل لهذه الوحدة وأن يتصدى معك للعملاق ، إن الفكرة التى لدى السواد الأعظم من الشعب السودانى عن القومية هى فكرة مضطربة مبهمه ، وهذا الإبهام والغموض هو الذى يدفع هذا السواد أحيانا إلى القول : هوأى مع ود الريف ، وود الريف بطلان تاوى مابه حيل !

يقولون إن عاطفتهم مع المصريين ولكن المصريين ضعفاء يشكون الهزال ، وهذا هو « مركب النقص » في العقلية السودانية وهنا توجد الثغرة التي ينفذ منها عبيد الأهواء وأصحاب الأغراض للتأثير في رجل الشارع السوداني وتكليف عقليته حسبما يريدون ، وهنا النقص الذي ينبغي أن نستفرغ وسعنا في علاجه حتى نستميل السودانيين إلينا .

إن قضيتنا لعادلة والدفاع عنها في العمل وبذل الجهود وهذا مأساً بينه في الفصل المقبل ، والآن فلنسمع إلى حديث هذا القسم الشمالى العربى فاعل في هذا الحديث صلاحاً لنا ولهم .

العمال والزراع

الزراعة في السودان ضعيفة كل الضعف والصناعة هزيلة جداً الهزال ، لم يلق المشتغلون بهما تشجيعاً يستحق التنويه في ظل الإدارة الحالية . رزحوا تحت عبء فادح من الضرائب الثقيلة وزادهم موجدة على الحكومة أنها احتكرت لنفسها جميع الأراضي فأصبح الزارعون منهم يفاحون في غير أراضيهم . أشيوعية في السودان ؟ لا . . . بل مذهب احتال به الانكليز لايجاد مورد وفير للضرائب ، وصفه أنت كما تريد .

لم تفضهم التربية القومية بعد ، رجل سودانى من غمار العامة يواجه انكليزيا معناه قزم يقف أمام عملاق .

ماذا ننتظر من هؤلاء إذا ما تحدثت إليهم عن القومية ووحدة النيل ؟ ... ضحكك محدثى ملء شذقيه ومط شفته السعاء ثم قال : باخبرك الحق يا زول ، حكومة ود الريف وزينب بنت بيله ما لهم تنين حكومة ، ود الريف ما فيها خير يرجى !

هذا حديث السودانى (ابن البلد) فهو يرمى الحكومات المصرية عموماً بالخضوع والاستئمان للأجنبي الدخيل ، وإمعاناً في السخرية يشبهها بامرأة

سهلة الأخلاق تدعى زينب بنت بيله كانت تدير بيتا للدعارة بشارع سلطان بالخرطوم ، وهو تشبيهه لاذع ذائع على ألسنة العرب والنوبيين .

ويا للسخرية . . . إن مصر غير قادرة على تخلص مقدراتها من الأشرار الأجنبية ، فكيف يتسنى لها وهى الضعيفة الحول أن تخلص السودان من العمالة ؟ ألا فليدعنا المصريون نجاهد لتخليص أنفسنا بما لدينا من حيلة واقتدار ولا يربطون مستقبلهم بمستقبلنا .

إنك تستطيع أن تقنع هذا الرجل وأضرابه وأن تردد على مسمعه أن السودان جزء من مصر وأن مصر قطعة من السودان وأن مديريات السودان لا تعدو مديريات المنيا وأسيوط والغربية والبحيرة ، وأن أمام الانكاز قضية واحدة لا قضيتين .

تستطيع أن تنهى إليه هذا الكلام وغيره والتحدث إليه بالأسلوب الذى يرتضيه وباللغة التى يفهمها ، ولكن ... أتحسب أنك أقنعته ؟ إنك قد أقنعتته فى اليوم الذى دار فيه هذا النقاش وهو يشاركك فنجانا من قهوة الجبنة أو عدة فناجين منها ولكنى لا أحسبك تذهب إلى الاعتقاد بأنك قد لقحت بفكرة اتخاذها الرجل من بعد عقيدة ينافح عنها كما نالحت أنت عنها ويجاهد أن يقنع غيره بها كما أقنعتته أنت .

إنك إن أردت هذا وسما إليه جهبك فأنت مضطر إلى تربيته تربية وطنية قومية ، بل أنت فى حاجة إلى تربية السودان العربى من أقصاه إلى أقصاه ، ويا له من عمل عظيم ، كم من الوقت يصرف ، وكم من الجهود تبذل فى سبيل تربية رجل فى الشارع السودانى تربية وطنية وتزويده بفكرة القومية والنهوض به إلى مستوى الأحرار ؟ .

أتحسب أننا نظفر من هؤلاء بالعون والانتصار لنا فى استفتاء يجرى تحت الإدارة الحالية ؟ لا ، ثم أظن أننا نظفر بالأغلبية (الساحقة) فى

استفتاء حر طليق ؟ إننى لـكى أدخل الطمأنينة إلى روعك أصرحك أن
الأغلبية الساحقة لن تنال إلا عن طريق الدعاية المنظمة والتعليم .

التجار

إذا أنت تحدثت إلى تاجر فى السودان فكأنك تحدثت إلى التجار
أجمعين ، فحديثهم ذولون واحد وطابع واحد ، وكأنه مضروب فى دار صك
النقود ، وهذا شأن التجار لافى السودان وحده بل فى مصر وبلاد الشرق
جميعا ، ولم الشرق ؟ لم هذا الحكم العام دون دراسة وتروية ؟ وأنا لم يتح لى
حتى الآن أن أطوف فى الشرق دارسا منقبا .

قال محبى : ما أحلى أيام المصريين وما أئدى أياديهم ! كانت السوق
التجارية منتعشة بفضل تعاملهم معنا ، أما الرجل الانكليزى فانه يستورد
جميع حاجياته من بلاده ولا نتفح بوجوده بيننا .

هذا مفتاح الوطنية عند التجار ، ومن هنا لا يشارك فى الأحزاب وإن
طالب منه أن يبدل من ماله لحزب سياىى يعمل لوحدة النيل فهو يسارع إلى
تقديم هذه المعونة سرا لاعلانية .

ولعلك تلمح هنا أثر « البعبع » الانكليزى ، ولقد كان لهذه الهولة أثر
لدى التجار المصريين عقب الثورة العراقية فكان النجار وقتئذ يخشون « الشبهة »
والاستدعاء أمام المديرين والمأمورين .

الاعيان وأصحاب الاموال

رسم كرومر ونفذ كتشنر وونجت استمالة طبقة الخاصة فخلعت الألقاب
على بعضهم وأقطع البعض الآخر بعض الأملاك بشروط بخية ، وعاش هؤلاء
لأملا كههم وأراضهم ، وصرفهم طلب المال والتخمة عن المناذاة بحرية
بلادهم ، هذه الفئة تعيش الآن فى أرجوحة تميل بهم تارة إلى الخراطوم وتثوب
بهم تارة أخرى إلى القاهرة ، ولعل فقر التعليم هو أحد الأسباب التى وضعتهم

فى هذه الأرجوحة هم كفتران السفينة أينما توجهت فهم معها ، يعيشون بوجوه عديدة وهذا سر نشاطهم وحركتهم التى لاتهدأ ولاتقر ، بهم حنين إلى المصريين ولكنه الحنين الذى سرعان ما يختفى إذا تعرض مع مصالحهم المتصلة بالإدارة السودانية ، ليس لديهم الشجاعة لإظهار شعورهم فهم فى أراضهم وأملأ كههم ينعمون بعيشة راضية وبال رخى ، يقابلون المصريين كرماء مرحبين ويسمون لهم ولكنهم إذا تلبسوا الشجاعة للبهجة بوحدة الوادى فقدوا هذه الشجاعة بين ضلوعهم .

أشركهم الانجليز فى المحاكم القروية التى تتألف من العمدة ومنهم فعملوا لإرضاء الإدارة الانكليزية ، فهم يريدون أن يعيشوا ولوعلى حساب المصريين .

فهم يجهلون المأهر :

نحن الآن أمام الشباب السودانى الذى نال قسطا من الثقافة والتهذيب ، هم أعصاب السودان وحماسته المتقدة وزخره فى الوقت المائل وفى المستقبل . هذا الشباب يمثل دوره على مسرح الوطنية ويمثله فى جرأة تحمده وتشكر له . ولكن الذى نأسف له أن الدور الذى يمثله البعض من هذا الفريق قد رسمت فصوله وفصلت أبوابه وكأنه قد قدر على هذا الشباب البرى أن يقوم بتمثيل دور كتب عليه أن يمثله ، وما أظن . البلاءة تسف بالشباب السودانى إلى هذا الدرك المهين ، وهى وإن سفت ببعضه اليوم فلعل هذا البعض يتدارك موقفه إلى حين .

إن الشباب السودانى قوة جارفة وزخر كبير إن اتحد مع الشباب المصرى وجعلوا قضيتهم قضية واحدة ، وهنا فليعمل العاملون ، هنا القوة التى ينبغى على المصريين أن يعملوا جهدا استطاعتهم لاجتذابها وضمها اليهم ، فى هذا الاتحاد قوة فى هذا الضم مناعة من الدسائس .

الموظفون :

وهنا نعرض بنفر كبير من خريجي المعاهد وقد أصبحوا موظفين حكوميين طبقا لما رسمته البرامج في معاهد التخريج ، وغالبهم من صغار الموظفين ، في هذه الطبقة نجد المخاضين لمصر والمصريين ولكنهم كأصحاب التجارة لا يجرأون على رفع صوتهم ، وإن صارحوك بعقيدتهم الوطنية فهمسا وبين الجدران وبعيدا عن الأذان المرهفة .

تلقى الواحد منهم فتحدث إليه عن الأمانى الوطنية فيتلفت عن يمين وشمال وينظر خلفه ومن بين يديه ولا يهتم بالحديث إلا بعد أن يتفقد الأبواب والنوافذ ثم يدور الحديث همسا وإيماء ، هو موظف والموظف يعيش أبدا في قفص ، من هذا الفريق تجد من استهوته الدعاية القاتلة أن إبعاد المصريين قد نفذ لإفساح مجال التوظيف للسودانيين ، ومن هذا الفريق تجد المأجورين الذين يندسبون في صفوف الطلبة متجسسين وتقع على الأصابع التى تلعب من وراء الستار وتحرك النفعيين .

نظام القبائل :

هم التسكاة التى يتكئ عليها السادة الانكليز فى التأثير على أتباعهم فهم موظفون فى الإدارة الانكليزية يأتمرون بأوامر السكرتيرين ومنهم انتخب أعضاء المجلس الاستشارى لشمالى السودان .

على هؤلاء يعتمدون فى الاستفتاء المزعوم الذى ينادون به ، فلا يطمع المصريون أن يلقوا عند هؤلاء عوناً تحت الإدارة الحالية .

قد تعثر بأقلية نادرة من هؤلاء وتعثر بها بعد عناء . ففسر اليك هذه الأقلية أنها ليست من رأى الأكرثية ولا تجرى معها فى عنان وأنها فى جانب المصريين فإذا ما استمر أصحابنا القليلين على هذه العقيدة فلا يبعد أن تراهم بعد زمن وقد خلعوا من النظارة .

ويعد ، فأنا زعيم بأنك قد أدركت معى أن العلة الجوهرية فى السودان هى ضعف التربية وسوء التعليم ، فانك قد تسمع الرجل وهو يرى الوحدة رأيا له ولا يمكنه سرعان ما ينقلب عليها إذا ما جمعه وأحد السادة الانكليز مجلس وناقشه هذا فى مسألة الوحدة ، أو اجتمع بفريق يناصر الذاتية ويدعو لها فيضعف أمام ربحهم وإغوائهم له ، والعلة هى الجهل المتفشى وضعف التربية وقصور الروح المعنوى .

وأنت تعلم أن « وحدة النيل » موضوع جدال وخصام بينهم ، وفى هذا الدليل أكبر الدليل على الضعف فى التربية الوطنية . وعندى أن الوطنية من المسائل التى تعلو على الجدل والخصام لأنها عقائد موروثة ، وفى هذه الحال لا تعدو المناقشة فى الوحدة عن الجدل فى وجوب الوجود أو بطلانه .

فواجب المصريين المقدس يهيب بهم أن يبذلوا قصاراهم ، وأن يستفروا جهودهم فى إرشاد إخوانهم المصريين السمر إلى طريق الهداية والحق بتعليمهم ورفع مستواهم الثقافى ، ولئن فعلوا وتوكلوا على الله فيما يفعلون فالسودان سودانهم والمصير رفعة ومجد طوئلاء وهؤلاء .

والآن أأست متفقا معى على أن الاستفتاء المزعوم مهزلة سياسية وأضحوكة مبكية إن السودان جزء من مصر وأهله مصريون سمر يشاركون أهل الشمال فى عواطفهم وآمالهم ، فمن التعسف أن يستفتى جزء من الوطن القومى فى مصيره ومآله بعد أن تدخلت السياسة الغاصبة فى تربيته نصف قرن كامل ، وبعد أن عملت على تنشئة أبنائه لصالحها لا لصالح مصر والسودان .

لا جرم أن المصريين والسودانيين الأحرار لا يوافقون على الاستفتاء لاسيما تحت هذه الظلال ولا يوافقون عليه لأن الوطنيين الأحرار فى السودان مهددون فى حريتهم وأموالهم ومعاشهم ، مهددون بهذه الأحكام العرفية المسلطة عليهم ، ولعمري كيف يجرى الاستفتاء والناس لا يتسنى لهم التنفس ملء حريتهم ، وأنت قد سمعت الموظفين لا يتحدثون عن الوطنية إلا همسا ورأيت التجار لا يكتبون إلا سرا ؟ !

سياسة القدر

قيل في الدعاية للمعاهدة سنة ١٩٣٦ أنها وثيقة الشرف والاستقلال ، وما كانت المعاهدة استقلالا كاملا ، بل استقلالا أعرج يتعثر على قدم واحدة . وقيل في المادة (١١) إنها «خطوة أولى» لها ما بعدها من الخطوات في سبيل ضم السودان إلى مصر ، وقد برهن فوات الزمن على أنها «أحجولة أولى» لها ما بعدها من الأحجولة لفصل السودان عن مصر .

ونحن قد أخطأنا في هذه المادة أربعة أخطاء رئيسية :

الأول — لم تلك الحاجة ماسة الى نص الرفاهية لأن السودان جزء من مصر ، وقد استغل الانجليز هذا النص فأعلنوا أن « الرفاهية » و « السودنة » مترادفان .

الثاني — ذكر لفظ «السيادة» وكان الأجدر إغفاله لسوء وقعه في نفوس خواننا المصريين السمر ، وقد استغل القوم هذا اللفظ لإيجاد النفور بيننا وبينهم .

الثالث — من المعروف أن المعاهدات غير الموققة أى التى لم يحدد لها مدة لسيان مفعولها كاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لا يصح أن تظل خالدة بل يبطل العمل بها بتغير الظروف ^(١) ونحن قد ارتضينا لأنفسنا الاحتفاظ بحق تعديل هاتين الاتفاقيتين الغير موقعتين ، وكان الأجدر بنا إعلان بطلانهما .

الرابع — أهملنا تمثيل السودان بعضوين منه على الأقل ، إذ كيف نعلن أن السودان جزء متمم لمصر ولا نمثله في محادثاتنا ومفاوضاتنا . فلعلنا نتدارك هذه الفلتات في سياسة الغد .

(١) انظر كتاب القانون الدولى العام لرفعة على باشا ماهر تحت عنوان « تغير الظروف »

صفحة ٤٥٤ وما بعدها طبعة ١٩٢٤ .

ومن البديهي أن ساستنا الأفاضل قد تورطوا في هذه الهنات بنية حسنة فمثلا كان غرضهم من « الرفاهية » كل ما يدخل في معنى الرفاهية سوى « الانفصال » ومن لفظ « السيادة » كل ما يتضمنه معنى السيادة سوى الاستعمار والاستعباد ، واسكن السادة الذين برعوا في نصب الحبال للشرقيين استغلوا هذين اللفظين وفسروهما حسبما تشاء أهواؤهم ويشاء المعجم البريطاني .

ومما يلاحظ أن هذا التفسير السكسوني الغريب لم يعلن إلا بعد أن فرغ الانكليز من الايطاليين ووثقوا من غلبهم على الالمانيين في الحرب الأخيرة . فلم يخاطب الحاكم العام السوداني بأن في استطاعتهم تكوين أمة تحكم نفسها بنفسها إلا في صبيحة ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ أى بعد نزول جنود الحلفاء في مقاطعة بريتاني بفرنسا ونجاحهم في تكوين رأس وتثبيت أقدامهم في القارة الأوربية . وكنا نحن المصريين قبل هذا التاريخ وبعده لاندخر وسعا في مناصرتهم ، بل ولم نضطرب أو تميل بنا الأهواء حينما كان رئيس وزرائهم يبكي ويستبكي في مجلس العموم من جراء السكوارث التي كانت تعصف ببلادهم وأمبراطوريتهم في السنوات الأولى من الحرب .

وكنا نحن المصريين في الوقت الذي كانت فيه معظم الدول الأوربية تتباعد عن بريطانيا واقفين عند العهد الذي أخذناه على أنفسنا حتى اضطر سفيرهم أن يخاطبنا من المذياع منوها بهذه الروح النميلة : « في ذلك الوقت الممتلئ خيانة وإثما وتخريبا وسلبا كانت هناك معاهدة واحدة لا يزال الموقعون عليها يحترمون إمضاءاتهم وتلك هي المعاهدة الانجليزية المصرية ... لعمرى إننا هنا في مصر نسير على هذه الخطة شربنا المر معا وقاسينا المصاعب معا ونجونا من المخاطر معا » .

ويستخلص من منطق الحوادث أن السياسة البريطانية لا تقدر قيم الأشياء إلا بالقدر الذي يعود عليها بالنفع ، فصدقة العرب عندهما من الأمور التي

تستحق الاهتمام والتقدير طالما تشتد حاجتها إلى هذه الصداقة . فإذا ما تيسرت الأحوال بعد عسر ، شال الميزان وخفت كفة العرب ، ولهذا ضعفت الثقة بسياسة القوم حتى أصبح مما يدور بخواطر المشتغلين بالسياسة في الوقت المائل بالبحث فيما إذا كان العرب سيظلون على إخلاصهم لهذه الدولة إن هبت على العالم عاصفة ثالثة أم يقبضون عنها أيديهم بعد أن أذاقتهم مرارة الخيبة في الحربين السابقتين .

ولا غرابة في هذا المصير الذي انتهت إليه بريطانيا في حاضرها فإن مساوماتها تسوق إلى الذاكرة حيلة تلك المرأة التي خرجت إلى السوق بسهم مقشور فأخذت به مقايضة من البائع سمسمًا غير مقشور مثلاً بمثل ، وهو لا يعلم أن السمسم المقشور قد عاث فيه كلب وأن المرأة ما كرت جازت حيلتها عليه . ومن البديهي أننا لا ننتظر من انكسرت أن تقدم لنا السودان في صحفة من العاج عربونا لصداقتنا في أحد أعياد الميلاذ ، ألا ترى أن ما كدونا لك الذي صرح لسمك زغول أن حل المسألة المصرية لن يستغرق من وقته أكثر مما يقضيه في تناول فنجان من الشاي قد راوغ سعدا وسادومه في المسألة السودانية حينما توجه هذا إليه في لندن لمفاوضته .

كما أننا لا نمتلك في حاضرنا الكفايات المادية وعدد الكفاح التي تمكننا من نيل حقوقنا وقضاء أمانينا عنفا وقسرا ، وليس لنا من العدة سوى عدالة قضيتنا وقوتنا الأدبية وأنعم بهما من قوة وعدة ، ولقد ساقنا هذا الوضع إلى التفكير جديا في أننا إذا تناولنا شؤوننا وأحوالنا السياسية والاقتصادية والزراعية والصناعية بالأصلاح والتعديل صرنا أصبر على الكفاح وأقوى على المجاهدة - بل واهتم بعض الغيورين بوضع برامج تكفل إصلاح الأحوال وتقدم البلاد (١) .

(١) اقرأ كتب مبادئ السياسة المصرية لمحمد علي علوبة باشا . وعلى هامش السياسة لحافظ غنيمي باشا وسياسة الغد لمرتب بك بطرس غالى . فقد عالجوا مشكلات الوطن بأسباب

ومع أن الفائدة التي تعود على الأمة من الأخذ بهذه المناهج عظيمة فعندى أن المسألة السودانية ان تحل من هذا الطريق ، لأننا مضطرون إلى سلخ قرن بأكمله قبل أن نستكمل عدتنا فضلا عن أن المسألة السودانية ستظل قائمة رغم هذا الكمال .

فما هي سياستنا في الغد ؟

وما هي مناهجنا في المستقبل والحاضر ؟ يتمثل لنا في هذه الأحداث التي تجري صراعا والتي تدبر في الخفاء وفي هذه التصريحات العدائية التي تهب في وجوهنا الفينة بعد الفينة وتأخذنا من كل مكان ؟

ما أشد الحاجة إلى علاج ناجع سريع !

وكيف ؟

رأيت علة السودان الكبرى في الجهل المتفشى وضعف الشعور القومي . هذه هي علة العزل كما يقول المنطقة بالنسبة إلى السودان ، وكل نقاش يشكك في هذه الحقيقة باطل الأباطيل ولا غناء فيه .

فاذا أوقفنا جهودنا على تعليم الشباب السوداني ثم عملنا كل مايعمله شعب حتى لحاية هذا الشباب من التعسف استطعنا عن جدارة أن نعلم أن ليس هناك مسألة سودانية ولا مسألة مصرية وإنما قضية واحدة هي قضية الوادى .

سنقول : ولم التعليم ؟ إنك يا هذا تشكك في شعور السودانيين ونحن في غاية ما يكون الاطمئنان إلى وطنيتهم وعاطفتهم الطيبة نحونا دون هذا التعليم . أقول : إن شعور السودانيين طيب في جملته ولكن هناك « نقصا » في العقلية السودانية فهم يعميون علينا ضعفنا ، وما أخشاه هو تسرب الدعاية المغرضة من هذه الشجرة الخطرة ، وعلى النقيض أن أخذنا بأيدي الشباب السوداني وعلمناه التعلم اللازم نكون قد زودناه بفكرة القومية وثبتنا يقينه

فى أن لیس هناك مصر وسودان بل قضية واحدة هى « وحدة وادى النيل » وأن انفصال الشقیین عن بعضهما یؤدى إلى تحطیم هذا الوادى إننا حیثئذ نسون قد أفهمناه کیف یستمد القوة بما كان یحسبه ضعفا وجعلناه یحتسب جهوده للقضية الکبرى .

وهاهم أولاء الإنسکیز قد بدءوا فعلا فى إیفاد هذا الشباب إلى بلادهم لتلقى العلم والغرض الأكبر هو تلقیهم بفكرة الانفصال عن مصر ، فواجبنا یهب بنا أن نسرع إلى تعلیم هذا الشباب وألا نتركه فريسة للآجنبى الدخیل ینفث فى عقلیته سمومه القتالة .

أناشدكم ألا تستهینوا بالأمر ، وأناشدكم ألا تعتمدوا كل الاعتماد على شعور السودانیین وعاطفتهم نحونا ، وهاهو ذا الأجنبى لا یفتر عن الدعاية لفكرته وتسمیم الأفكار ، وإنى أكرر هنا ما سبق أن قلتہ إن الشعب السودانى لیس شعب الأنبیاء والفلاسفة ولكنه شعب بائس ، وهو بائس لأنه لا یستطیع أن یتنفس ملء رئتیة .

أدرجوا فى میزانیتكم هذا المال الذى كان السودان یتقاضاه من الخزانة المصریة فى كل سنة وافرضوا أن السودان لا یزال یتقاضاه منا ، ورتبوا هذا المال لتعلیم الشباب السودانى فاذا مامرت السنون أصبح لديكم فى السودان زخرا من الشباب المثقف الداعى للحریة والقومية .

فاذا ما علمتم أربعمائة شاب فى كل عام یصبح لديكم بعد عشرين سنة أخرى عدة آلاف من زهرة الشباب كلهم یجاهد لوحدة الوادى وكلهم یعمل للدعاية فى السودان ، وهم الوسيلة إلى ضم السودان إلى مصر ، وإذا علمتم هذا الشباب قابسطوا لهم من حمایتكم ، وكل مال یصرف فى سبیل الوحدة والوطن هو مال رخیص .

ولا تعتمدوا على الدعاية التى یقوم بها المصریون وحدهم .

وفيمن يبتث المصريون دعايتهم ؟
أيدعون الاتصاليين ؟ هؤلاء في غنى عن الدعاية .
أم يدعون الانفصاليين ؟ هؤلاء لن يسمعوأ لهم وسيرمونهم بحجارة
من سجيل وسيتهمونهم بأنهم يعملون لسيادة مصر على السودان .
ولن تنجح دعاية هؤلاء المصريين إلا بنسبة ضئيلة ومع رجل الشارع
فقط وإلى حين .

وان يصلح للدعاية بين السودانين سوى السودانين أنفسهم ، هم الذين
في استطاعتهم الاتصال بعشائرتهم وذويهم والتحدث إليهم باللغة التي يفهمونها
وبالأسلوب الذي درجوا عليه .

اننا بهذا الجيش نغزو المصريين السمر في كياناتهم فاذا بكل فرد رشيد
منهم يصبح وطنيا عاملا للوحدة عن يقين ثابت وايمان قوى لانه عزه
ريح الدعاية .

وان الأمة في جلاله مليكها المحبوب (فاروق الأول) حفظه الله ورعاه
خير قدوة يقتدى بها في هذا المضمار ، فلعلنا نهتدى بهداه ، ولئن جاهدنا وكنا
سباقين إلى التضحية فما أيسر تحقيق الأمانى القومية ولو بعد حين .

ثبت الفصول

الصفحة	الموضوع
٣	تقدير وإهداء
٥	مقدمة
٧	منابع النيل
١٢	الوحدة القومية
١٨	التدخل الأجنبي
٢٢	الثورة
٢٨	الجندي المصري
٣٣	الانتحار
٣٩	حماسة السلام
٤٨	تجزئة السودان وفصل الملحقات
٥٥	استعادة السودان
٦٠	اتفاقية سنة ١٨٩٩
٦٨	وفاق بين حكومتى جلالة ملكة الانجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل
٧٢	بطلان الاتفاقية
٧٦	ثمانية وثلاثون عاما
٨٥	المادة ١١ فى الميزان
٩٧	الدائمية
١٠٤	احكمى يابريطانيا
١٠٩	فسحة العيش
١١٣	استفتاء الشعب السودانى
١٢٢	سياسة الغد

تصويب

وجه	سطر	الخطأ	صوابه
٦	٨	أجراً	أجزاء
٦	٩	المقدمة	المقدسة
٧	٩	للوحدة	للوحدات
٨	١٠	جراحتها	جراحها
٩	٤	انبعث	تبعث
٩	٩	قد أبت	فد أبت
١٠	٦	بأسم	باسم
١٨	٤	تمزج	تمرج
٢٤	٨	المؤيدون	المريدون
٣٠	٢١	وقد كان يضاف	يضاف
٣١	١٠	يتحايّر	يتبايز
٤٦	١	بها	به
٤٩	١٥	جردفون	جردفوى
٧٢	١٥	أولا — وهذا التحريم	وهذا التحريم
٧٥	٩	ذلك	ذات
١٠٧	١	العربي	العربي
١٠٧	١٣	الكنيسة	الكنيسة
١١٣	٢	الذى	الدين
١١٣	٢٣	جموع	جموح
١١٧	٢٠	رجل فى الشارع	رجل الشارع
١٢٤	٦	السابقين	السابقتين
١٢٥	٧	صراعا	سراعا